علي بن زياد الطرابلسي

ودوره في نشر المذهب المالكي في القرن الثاني الهجري

تأليف
الدكتور محمد مسعود جبران
رئيس قسم اللغة العربية
بكلية الدعوة الإسلامية



WORLD ISLAMIC CALL SOCIETY
Association Mondiale de L'Appel Islamique

علي بن زيـاد الطرابلسي

ودوره في نشر المذهب المالكي

في القرن الثانـي الهجري

علي بن زيـاد الطرابلسي
ودوره في نشر الـمذهب الـمالكي
في القرن الثانـي الهجري

تأليف
الـدكتور محمد مسعود جبران
رئيس قسم اللغة العربية بكلية الدعوة الإسلامية



ASSOCIATION MONDIALE DE L'APPEL ISLAMIQUE

علي بن زياد الطرابلسي ودوره في نشر المذهب المالكي في القرن الثاني الهجري

الدكتور محمد مسعود جبران



منشورات جمعية الدعوة الإسلامية العالمية

طريق السواني - طرابلس - الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

هاتف: 65 - 4808461 - بريد مصور: 4800293 - ص.ب: 2682 طرابلس

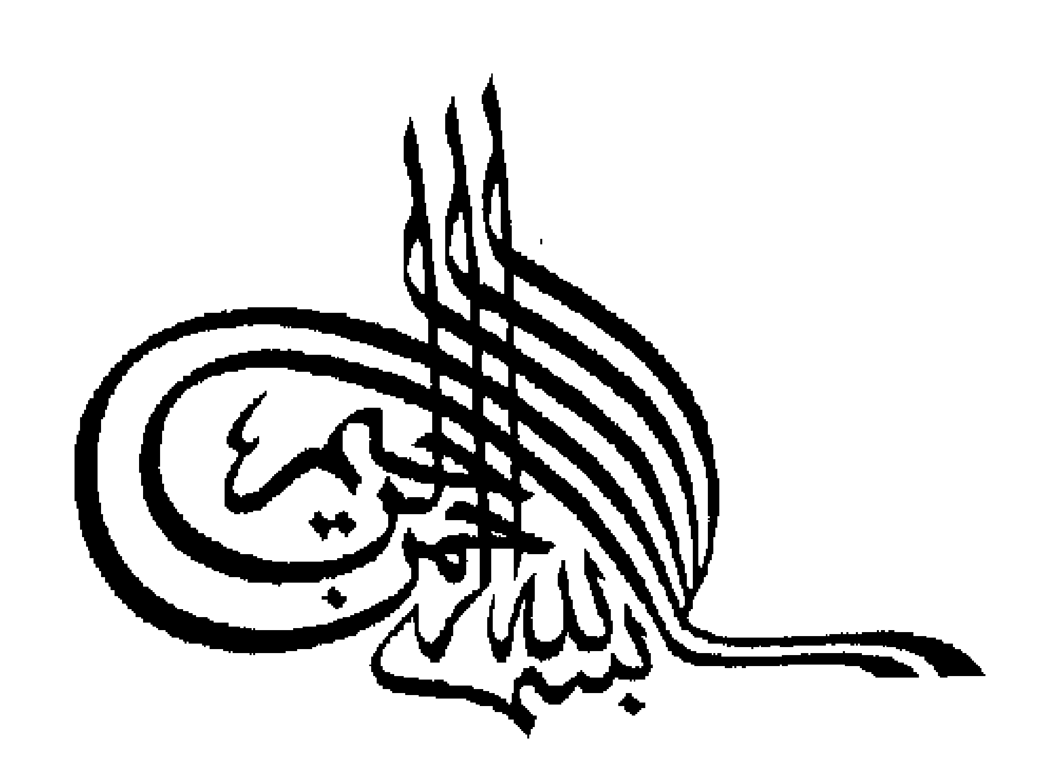
Website: www.islamic-call.net

E-mail: media@islamic-call.net

الطبعة الأولى: 1378 من وفاة الرسول ﷺ (2010) مسيحي

الرقم المحلي: 209/ 2009 دار الكتب الوطنية - بنغازي

الرقم الدولي: ردمك ISBN:978 - 9959 - 28 - 234 - 7



الإهـــداء

إلى أَجناد الله الفاتحين الذين عمرت حرارةُ الإيمان قلوبَهم، فامتطوا متون العاديات، الجياد، وقطعوا بعدوها وضبحها النجادَ والوهاد، وهم يحملونَ أَنوار الحقيقة الصريحةَ، ولواءَ العقيدة الكاملة الصحيحة، دينَ الله القيِّم الإِسلام: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾[1]؛ فنفَع الله بإيمانهم البلادَ، وبإخلاص خلفهم الصالح العباد أَهدي جُهدي البحثي في ترجمة الفقيه الطرابلسي عليٍّ بن زياد، أحد الأئمة الصلحاء من أَبناء الأَجناد.

أ. د. محمد مسعود جبران

(1) سورة آل عمران، الآية: 19.

الرموز المستخدمة في الكتاب

1 ـ تر = ترجمة وتعريب.

2 ـ تحق = تحقيق.

3 ـ جـ = الجزء.

4 ـ س = السنة.

5 ـ ع = العدد.

6 ـ لا ب = لا بلد.

7 ـ لا ت = لا تاريخ.

8 ـ مخط = مخطوط.

9 ـ م. ن = المصدر أو المرجع نفسه.

تقـديـم

للأستاذ الدكتور الصديق بشير نصر

ليس ثمة ما هو أشقّ على المرء من أن يتحدّثَ عن شخصٍ يُحبّه، ويُكنّ له أعظم الاحترام، مخافةَ أن يُوصَفَ قولُه فيه بأنه كلامُ مُحبٍّ، فيصدق فيه قولُ الشّاعر:

وعينُ الرضا عن كلِّ عيبٍ كليلةٌ ولكنّ عينَ السُّخطِ تُبدي المساويا

وإذ أكتُبُ ها هنا تقديماً لهذا الكتاب الذي بين أيدينا وتعريفاً بصاحبه ينتابني هذا الشعور، ويتملّكني هذا الإحساس، فأتهيّبُ الكتابة. أأكتُبُ بقلبِ المُحبِّ أم بعقلِ النّاقدِ، والنقدُ عقدٌ، والمحبّةُ والتقديرُ من العواطفِ النّبيلةِ التي ينبغي للمرءِ أن يتحلّى بها مع ما في ذلك من مخاطرة الوقوع في مهاوي الاعتساف ومجانبة الإنصاف. وإذ قلبي يُحدّثني: هذا هو جبرانُ الأديبُ والإنسانُ الذي تحملُ له أكبرَ معاني المودّةِ والإكبار، يقولُ لي عقلي: لا تثريبَ عليك إن فعلتَ. فهذا جبرانُ كاتبٌ حصيفٌ، وباحثٌ منصِفٌ فينتابني شيءٌ من السكينة والهدوء، حيث اجتمع قلبي وعقلي معاً على علوّ مكانة هذا الرجل.

في هذا التقديم أسوقُ كلمةً عجلى في حقِّ الكاتب، وأخرى في حقّ الكتاب. أمّا الأولى: فالدكتور محمد مسعود جبران الذي عرفته، أو (جبران)

كما أحبّ أن أناديه أو كما اعتاد صحبُه أن ينادوه به، كتلةٌ من الأخلاق النبيلة، والقيم الرفيعة، تسير بين النّاس على قدمين. وقد لا أراني مُبالغاً إذا قلتُ إنه إجماعٌ بين مَن عرفوه بأنه نموذجٌ فريدٌ، وعملةٌ قلّ نظيرُها في هذه الأيام.

والنّاسُ أكيَسُ من أن يمدحوا رجلاً　　　ما لم يَرَوا عنده آثارَ إحسانِ

فأنت لا تُبْصِرهُ إلا هاشّاً باشّاً، لا تكاد الابتسامةُ تُفارقُ وجهه. ويشهدُ الله أنني ما رأيته قطُّ غاضباً فضلاً عن أن يكونَ غضوباً. فلا يُشْعرُ مُحدّثَهُ أبداً بأنّه مُتَبرِّمٌ أو ضَجِرٌ، ولو كان صدرُه يعتملُ بذا أو ذاك.

عرفتُ (جبران) محمد مسعود قبل نحو ثلاثين عاماً، وكنتُ آنذاك حديثَ عهدٍ بالتخرج في الجامعة، وقد زرته يومئذٍ على غير موعدٍ، بمعيّةِ الشيخِ الفاضل والعالم القدوة الدكتور محمد الطاهر. كان لقاءً جميلاً توطّدَتْ بعده صلتي بالدكتور جبران، جبران التواضع والذوق الرفيع. وقد دفعني ذلك إلى استكشاف عالمه الأدبي والفكري الرحيب، فشرعتُ أقرأ كلَّ ما يكتب، يشدّني إليه: بيانُه المشرق ولغته المتينة، ومنهجيته الصارمة في البحث. كان أوّلُ ما قرأتُ له مؤلفاته عن محمد كامل بن مصطفى، وسليمان الباروني، والشاعر مصطفى بن زكري.

إنّ أهمَّ صفتين خُلُقيتين يتصفُ بهما (جبران)، فضلاً عن صفاتٍ أُخر: التواضع الجمّ، والأدب الرفيع، ورحم الله عبد الله بن المبارك إذ يقول: «نحن إلى قليلٍ من الأدبِ أحوجُ مِنّا إلى كثيرٍ من العلم».

وهو بتواضعه المعهود كأنه يعمل بنصح الشّاعر:

تَواضَعْ تكن كالبدْرِ لاح لناظرٍ　　　على صفحات الماء وهو رفيعُ
ولا تَكُ كالدّخانِ يعْلو تَجبُّراً　　　على طَبَقَاتِ الجوِّ وهو وضيعُ

(جبران) ذو لغةٍ شاعرةٍ، وصاحبُ تراكيبَ لغويةٍ فنيّةٍ رفيعة قد تكون أحياناً مهجورةً، ولكنه يبعثُ فيها الحياةَ فتصير مأنوسةً حتى ليخيّل للناظر للوهلة الأولى

أنها صناعةٌ جديدةٌ، وهذا لا ريبَ من براعة الأدباء والكُتّاب الذين لا يهجرون الجميلَ القديم لجديدٍ قبيحٍ كما يصنع بعض المتأدبين اليوم ممن ينحتون ألفاظاً غير معهودة، يحسبون أنهم يجددون بها شبابَ اللغة، وهم في حقيقة الأمر يأتون بفواجعَ ومنكراتٍ لها وقعٌ على الأذنِ ثقيلٌ أشبه ما يكون بطحنِ القرون.

قلم (جبران) محمد مسعود يذكرني بالرافعي، والزيّات، وعلي الجارم، ومحمود تيمور، ومحمود شاكر وآخرين من أرباب البيانِ في العصر الحديث ممن أيقظوا في العربية وأدبها روحَ التجديد.

إنّ ما يُقالُ عن (جبران):

قـلـيـلٌ لا يـفـي بـحـقّـه ألـبـتـةَ   ولولا ضيقُ لأطنبنا في ذكر مناقبه

وأمّا ما ينبغي قولُه في حقّ كتابه (علي بن زياد الطرابلسيّ)، فإنه دراسةٌ موضوعيّة التزم فيها المؤلِّفُ الحيدةَ والإنصافَ، ولو لم يكن لهذا الكتاب من فضيلةٍ إلا أنه صحّح خطأً تاريخياً وقع فيه العلماءُ المتقدمون والمتأخرون على السواء في نسبة ابن زياد، أحد أشهر رواة الموطأ، لغير موطنه الأصلي طرابلس الغرب، لكفاهُ صنيعُه ذلك شرفاً.

وقد برهن الدكتور جبران في كتابه هذا على أنّ المتأخرين من العلماء والباحثين ممن ترجموا لابن زياد في مصنفاتهم لم يعدوا ما كتبه المتقدمون، ولم يغادروه قيد أنملة. وبهذا يعود الفضل للدكتور جبران في تصحيح نسبة هذا الإمام الجليل، والقطع بأنه طرابلسيّ المولد، وأنه تلقى علومه الأولى على يد أشياخها وعلمائها. ثم رحل إلى المشرق وتلقى على يد إمام دار الهجرة مالك ابن أنس الأصبحيّ، وروى عنه الموطأ، ثم عاد إلى بلده، ورحل منها إلى تونس، ودُفِنَ بها هناك، فحسب جميع من ترجم له أنه تونسيّ، والحقّ إنّه ليبيّ المولد والمنشأ، وتونسيّ المدفن.

لقد ساق الدكتور جبران الأدلة التي تبرهن على صدق دعواه، وفنّد مزاعمَ مَن ذهب إلى غير مذهبه، وعلّق على أدلتهم واحداً واحداً، ولم يُبْقِ من شبهةٍ

سيقت حول نسَبِ هذا الإمام إلا وأتى على أُسّها بالهدم، فيحقّ في عمله هذا ما جاء في المثل السائر: قطعت جهيزةُ قولَ كلِّ خطيبِ.

لقد شاع في بعض البلدان، وفي عقول بعض الباحثين أنّ طرابلس الغرب ليست حاضرةً علميّةً لتنجبَ أمثال ابن زياد، وهذا افتيات على الحقيقة. وربما لو قالوا: لم يعتن أهل هذه البلاد بتراثِ أسلافهم، ولم يُنقّبوا عن مآثرهم، ولم يدوّنوها لصدقوا. ومن هنا يعود الفضل لأخينا (جبران) لاعتنائه بالحياة الثقافية في ليبيا خلال حقب زمنيّة متعاقبة، وهو بصنيعه هذا يبرهنُ على أنّ موطناً ينجبُ أمثال ابن زياد، وموسى القطّان، وعبد السلام بن عثمان التاجوري، والحطّاب الجد والابن والحفيد، وابن غلبون، والنائب الأنصاري، ومحمد كامل بن مصطفى، وعبد الرحمن البوصيري، وينزل بها جهابذة العلماء من طبقة: الإمام الحافظ القدوة أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح الكوفي العجلي صاحب كتاب (الثقات)، الذي نزل بطرابلس الغرب ودُفن فيها وكان يرتحل إليه طلبة الحديث من أقصى الأمصار، وقد ذكر ابن الفرضي في (تاريخ علماء الأندلس) كثيراً ممن ارتحلوا إلى طرابلس الغرب للأخذ من هذا الإمام الجليل، ومن طبقة الإمام العارف الفقيه أحمد زروق البرنسي الفاسي دفين مصراته. ولو كانت هذه البلاد خاملةً ما أقام بها أمثال هؤلاء وما ارتحلوا إليها من أقصى الأرض.

والدكتور محمد مسعود جبران بكتابه عن (ابن زياد الطرابلسي) وبكتبه الأخرى عن أعلام ليبيا يُسدي خدمةً جليلةً للمكتبة الليبية خاصّةً، والمكتبة العربية عامّةً. وهو بهذا يُمثّلُ حلقةً في سلسلةٍ من العلماء والباحثين الأجلاء الذين أخذوا على عاتقهم خدمة تراث هذا البلد من أمثال: الشيخ الطاهر الزاوي المفتي، وشيخ المؤرخين الأديب النقّادة على مصطفى المصراتي، والأستاذ الشاعر المحقق والمؤرخ خليفة التليسي، وثلّة من الجيل الجديد الذؤوب الواعد أمثال: الأستاذ عمار جحيدر، والدكتور عبد الحميد الهرامة وآخرين.

أخيراً، ها هو ذا كتاب (علي بن زياد الطرابلسي) بين يدي القرّاء، وفيهم،

بلا ريب، العالِمُ المُدقّقُ الذي لا يقبلُ الكلام على عواهنه، وطالبُ العلم الشغوف الذي لا يفتأ يطلبُ المزيد. ولهؤلاء الحكمُ وفصل الخطاب. الحكمُ للكتابِ أو عليه في غير تردّدٍ ولا ارتياب.

الدكتور الصديق بشير نصر

هارو، لندن

2008 /11 /8

المقدمة

الحمد لله ربِّ العالمين، الرحمن الرحيم: ﴿ٱلَّذِى عَلَّمَ بِٱلْقَلَمِ ﴿٤﴾ عَلَّمَ ٱلْإِنسَٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾[1] والقائل في محكم نظم قرآنه العزيز: ﴿وَمَا كَانَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا۟ كَآفَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُوا۟ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓا۟ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾[2].

والصلاةُ والسلامُ الأَتمان الأَكملان على سيِّدنا ومولانا محمد بن عبد الله ابن عبد المطلب خيرة خلقه، وصفوة أَنبيائه ورسله، وآله الطاهرين، وصحبه الطيبين إلى يوم الدين، القائل في جوامع كلمه: **«من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين»**[3] **أما بعدُ:**

فهذا العلم الرائد الذي نترجم له، بل نؤسس هذه الترجمة المطولة والمحللة لحياته وأطوارها، هو الفقيه المالكي أبو الحسن علي بن زياد الطرابلسي[4] من خيار العلماء، ومن أبناء مدينة طرابلس الغرب وأصلائها في

---

(1) سورة العلق، الآية: 4 و5.

(2) سورة التوبة، الآية: 122.

(3) البخاري علم 10، 13 مسلم إمارة 175 الترمذي علم 1 قدر 8 زهد 75.

(4) نسبة إلى الإمام مالك بن أنس الأصبحي (ت 179هـ) أحد الأئمة الأعلام، أصحاب =

القرن الثاني الهجري، ومن أعلامها الأُول الذينَ تعتز بإنجابهم وتنشئتهم، وتباهي بدورهم الفاعل في نشر الدين الإسلامي الحنيف، وفي تأصيل المذهب السني المالكي، ونشر فقهه الحديثي في ربوع مسقط رأسه طرابلس الغرب، وفي المشرق، ثم في مهجره الأثير الأخير بتونس، وفي الغرب الإسلامي بعامّة فعليٌّ بن زياد ـ كما أَجمعت كملة مترجميه ـ من أَوائل طُلَّاب العلم والفقه والحديث في الغرب الإِسلامي الذين ضربوا آباط الإبل إلى بلاد المشرق قصد الاستفادة من أَعلامه الكبار؛ من أمثال الإمام مالك، والأئمة سفيان الثوري[1] والليث بن سعد[2] وابن لهيعة[3] وغيرهم من الشوامخ؛ للاستزادة من علومهم، وتوثيق سنده المعرفي بهم وبإجازاتهم، كما عُدَّ في الطليعة من أَعلام الغرب الإِسلامي الذين لازموا إِمام المذهب المالكي، وصاحبوه، وأَخذوا العلم عنه، وتَحَمَّلوا موطأَه وفتاويه، ورووا عنه ذلك برواية متميّزة، وأدخلوه صحيحاً موثقاً

المذاهب الفقهية السنية الكبرى، وهو كما سنوضح ـ شيخ مترجمنا علي بن زياد، عرف بالفقه والحديث، وله كتاب «الموطأ» المعروف بصحته، والذي قال عنه الإمام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» 20: 320: «فلا ريب عند أحد أنّ مالكاً ـ رضي الله عنه ـ أقوم الناس بمذهب أهل المدينة رواية ورأياً»، وقد ترجم له كثير من العلماء القدامى والمحدثين منهم: ابن عبد البر في الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء، وجلال الدين السيوطي في «تزيين الممالك بمناقب سيّدنا مالك» وعيسى بن مسعود الزواوي في «مناقب سيدنا مالك» وابن فرحون في «الديباج المذهب» والقاضي عياض في «ترتيب المدارك وتقريب المسالك» ومن المحدثين الشيخ أمين الخولي والشيخ محمد أبو زهرة وغيرهما، وسيأتي مزيد من التفصيل عن حياته ودوره.

(1) سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري (97هـ ـ 161) أمير المؤمنين في الحديث الشريف، ويشار إليه بأنه سيّد أهل زمانه في علوم الدين والفتوى ولد ونشأ في الكوفة، وسكن مكة والمدينة، له كتاب الجامع الكبير والصغير وكتاب الفرائض.

(2) هو الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي بالولاء، وكنيته أبو الحارث، إمام أهل مصر حديثاً وفقهاً، أصله من خراسان، ومولده في قلقشنده، ووفاته في القاهرة، وانحصرت حياته ما بين سنتي (94 ـ 175) حلّاه الإمام الشافعي بقوله «الليث أفقه من مالك، إلا أن أصحابه لم يقوموا به».

(3) عبد الله بن لهيعة (97 ـ 174) من علماء مصر وفقهائها، قال عنه الإمام أحمد بن حنبل «ما كان محدث مصر، إلا ابن لهيعة» وقال عنه الذهبي «كان ابن لهيعة من الكتاب للحديث والجماعين للعلم والرحالين فيه».

إلى ديار الغرب الإسلامي الثلاثة (الأدنى) طرابلس الغرب وتونس و(الأوسط) الجزائر، و(الأَقصى) المغرب والأندلس[1]، فأفاد منه خلق كثير من علمائها المعروفين والمغمورين.

وقد كان الإمام سحنون[2]: «لا يفضل أَحداً من أهل المغرب على عليّ ابن زياد»[3] فهو ـ كما ذكر القاضي عياض السبتي في تزكية مثل ذلك القول: أَول من أدخل الموطأ وجامع سفيان المغرب، وفسَّر لهم قول مالك، ولم يكونوا يعرفونه»[4]، وهو ما حمل المؤرخ الأديب صلاح الدين الصفدي في كتابه «الوافي بالوفيات» على تسميته مراعاة لهذا الدور الرائد الذي قام به في الغرب الإسلامي بـ «شيخ المغرب»[5] ثم تبعه في اعتماد هذه التسمية أَو التحلية أيضاً المؤرخ الليبي أَحمد النائب الأَنصاري، فسماه، «شيخ المغرب»[6].

وبالرغم من عظم هذا الدور المعرفي والديني في نشر الإسلام وتعاليمه خلال القرن الثاني الهجري؛ فإنّ هذا الفقيه السباق في هذا الدور لم يحظ بالعناية الكافية لترجمته، وبيان أطوار حياته، وإظهار قيمة علمه وتأثيره المعرفي تجلَّى في تأصيل المذهب المالكي ونشره، وفي رواية الموطأ وبثه، وفي الإفتاء بمعتمده وأصوله، كما تجلَّى في إعداد تلاميذ كبار أجلاء، تولّوا بعده الأخذ بمنهجه وطرائقه، وقد أَخبر أبو زيد عبد الرحمن الدباغ في كتابه «معالم الإيمان» أَنَّ أبا بكر التجيبي قد أَلَّف مصنفاً في التعريف بابن زياد[7]، ويبدو أَنَّ هذا المصنف قد ضاع ولم يرد ذكر ما فيه في غيره من المصادر.

---

(1) يراجع ما كتبناه في «البعد التعريفي للغرب الإسلامي» ضمن كتابنا «أبحاث وتحقيقات من تراث الغرب الإسلامي» من منشورات دار المدار الإسلامي، ومجلة كلية الدعوة ع24، 25.

(2) أحد تلاميذ الإمام علي بن زياد، وأحد أبرز رواة أخباره، وعارفي فضله، وستأتي ترجمته.

(3) ترتيب المدارك وتقريب المسالك 1: 327، رياض النفوس 1: 346.

(4) طبقات علماء إفريقيا: 98، 99.

(5) الوافي بالوفيات 21: 82.

(6) نفحات النسرين والريحان: 66.

(7) معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان 1: 276.

ومن عجب أَنَّ التقصير الظاهر في التعريف بابن زياد، والتنويه بعلمه وفضله، لم يكن مقصوراً على السالفين من العلماء فحسب؛ بل شمل الخالفين أَيضاً، وهو ما اشتدَّ به الأَسف؛ قال الشيخ محمد الشاذلي النيفر ـ رحمه الله ـ مستشعراً هذا المعنى من الإهمال: «لكن هنا حقيقة مرّة نقولها شاهدين بالحقِّ، وهي أَنَّ عليَّ بن زياد أضاعه طلبته، فما سلف، وأضاعه الباحثون، فهو الرجل الأَول الذي ينبغي أن تنصرف له الدراسات ويُعنى به أَشدَّ العناية؛ لأَنَّه هو المُكيِّف للعقول بالسُّنَّة الصحيحة، والمرشدُ إِلى الفقه في الدين»[1].

والحقُّ أَنَّ الفقيه ابن زياد كان على هذا الوصف، وعلى هذه التحلية بجدارة، والحقُّ أيضاً أنَّه لو التمس لأُولئك الطلبة والباحثين القدامى والمحدثين العُذر في ذلك التقصيرُ في عدم القيام به وبآثاره المشكورة؛ فلا يمكن بحال أَن يُعذر أَهلُه وذووه الذين خاسوا بهذا الوجب المهم في التعريف به والإِشادة بفضله.

ولا نكران البتَّة في أَنَّ جملة من المصادر والمراجع التاريخيّة والفقهيّة في القديم والحديث قد عرضت في نُبذٍ قصيرةٍ مكثَّفةٍ لترجمة هذا الفقيه الرائد بقطوف مختصرة، وإيماءات مبتسرة[2].

---

(1) قطعة من موطأ ابن زياد: 37.

(2) نذكر من هذه المصادر والمراجع التي أفادت بقطوفها وومضاتها: طبقات علماء إفريقيا وتونس لأبي العرب التميمي، وطبقات الفقهاء لأبي إسحاق الشيرازي، ورياض النفوس للمالكي، والانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء لابن عبد البر، والإكمال لابن ماكولا، وتاريخ الإسلام للذهبي، وترتيب المدارك وتقريب المسالك للقاضي عياض السبتي، والوافي بالوفيات للصفدي، ووفيات الأعيان لابن خلكان، والديباج المذهب لابن فرحون، ونيل الابتهاج لأحمد بابا التنبكتي، وتوشيح الديباج للقرافي، وأزهار البستان في طبقات الأعيان والوفيات لابن قنفد والونشريسي وابن القاضي، والحلل السندسية في الأخبار التونسية للوزير السراج، وإتحاف أهل الزمان لابن أبي الضياف، وشجرة النور الزكية لمحمد مخلوف، وغيرها من المصادر التي استعنا بها وأثبتناها في تضاعيف الكتاب وهوامشه.

ونذكر من المراجع التي كتبها العلماء المحدثون: كتاب تونس وجامع الزيتونة للعلامة محمد الخضر حسين، وورقات من الحضارة العربية بإفريقيا وخلاصة تاريخ تونس ومجمل =

وعلى الرغم من تلك الوفرة من تلك الإلماعات في تلك المظان القديمة، والتي نقلتها عنها المراجع الحديثة المذكورة ضمن ثبت مصادر هذا الكتاب وغير المذكورة، فإنَّ الفقيه المحدِّث علي بن زياد لم يُخصّ بترجمة اجتهادية موسَّعة وشاملة، تستوحي تلك الإلماعات والإشارات، وتستقرئ بتأنٍّ أخباره وآثاره، وتدلُّ على أطوار حياته المغيَّبة، وتكتشف المجهول والمخبوءَ فيها، وتُظهر من خلال ذلك كلِّه أبعاد الدور المعرفي الذي أشاعه في عصره في ربوع الغرب الإسلامي خلال القرن الثاني الهجري.

ولا خفاء في أنَّ آراء الدراسين والباحثين قد أجمعت على أنَّ المعلومات والحقائق التي جاءتنا متصلة بأخبار وعلي بن زياد وآثاره قليلة ونادرة بل في الكثير من الأَحيان مكرَّرة مُعادَة، وحسبُك في إدراك ذلك أنَّ الذين حاولوا الكتابة عنه من أمثال العلامة محمد الفاضل ابن عاشور والعلامة محمد الشاذلي النيفر، والدكتور الصيد محمد أبو ديب وغيرهم، لم تتجاوز كتاباتهم في سيرته وترجمته نطاق البحوث القصيرة، والفصول الوجيزة فقد كتب العلامة المبرور الشيخ محمد الفاضل ابن عاشور ترجمة لعلي بن زياد ضمن كتابة «أعلام الفكر الإسلامي في تاريخ المغرب العربي» لم تتجاوز بالرغم من قيمتها العلمية عشر صفحات، وكتب الشيخ العالم محمد الشاذلي النيفر ترجمة لابن زياد لم تتجاوز مع متانتها العلمية التحقيقية خمس عشرة صفحة، كذلك كتب الدكتور الصيد أبو ديب بحثاً بعنوان «علي بن زياد من علماء ليبيا في القرن الثاني الهجري» لم تتعد صفحاته أكثر من خمس عشرة صفحة.

ولم يجانب الصواب الدكتور الصيد محمد أبو ديب حيث قال ذاكراً قصور

= الأدب التونسي وكتاب العمر وكلها للعلامة محمد الخضر حسين، وأعلام الفكر الإسلامي في تاريخ المغرب العربي، والمحاضرات المغربيات وومضات فكر، للعلاّمة محمد الفاضل ابن عاشور، وقطعة من موطأ ابن زياد بتحقيق الشيخ محمد الشاذلي النيفر، وحصار العمر، ودراسات في التاريخ والتراث للأستاذ الباحث أبي القاسم محمد كرو، و«مشاهير التونسيين» للأستاذ محمد بوذينة.

الكتابة عن علي بن زياد: «وفي الحقيقة إنَّ الكتابة عن (علي بن زياد) وعن فقهه، لا تزال قاصرة، لم تستوف حقَّه بعد، ومن ثَمَّ فنحن في حاجة ماسّة إلى بحث علمي دقيق، يتحدث عنه من نواحٍ مختلفة، مثل الحديث عن أُسرته وطفولته ونشأته الأولى. . . عن حياته في صدر شبابه، وعلاقته بالمجتمع الذي كان يعيش فيه من الناحية السياسية والمذهبية، باعتباره أحد رجال القرن الثاني الهجري»[1].

وأَحمدُ الله تعالى على أنِّي جعلت هذا الغرض الشريف ـ ضمن أَهداف مشروعي البحثي الذي أنفقتُ فيه جُلّ سنّيِّ عمري وفاءً لوطني العزيز ليبيا[2]، ولم أتجهم التقحم في خوض عبابه الزاخر، فقد حملني ما رأيته من هذا التقصير الملحوظ في التعريف بعلم رائد من أَعلام طرابلس الغرب علي بن زياد والتفريط الظاهر في حقِّه من طلابه ومعاصريه، وأَيضاً من الباحثين الفضلاء الذين جاؤوا بعدهم إلى عصرنا هذا، على أن أستقرئ تلك الومضات والإلمعات المتفرِّقة في المظان، وأن أَجمع شتات ما تفرّق، لأكتب هذا الكتاب الذي آمل أن أَهتدي فيه، بالرغم من بضاعتي المزجاة إلى التوفيق والصواب في ذكر ما يتصل بأخباره وآثاره من حقائق، تثري ـ إن شاء الله تعالى ـ هذا الجانب الخفيِّ المطويّ من حركة حياتنا الفكرية في ليبيا وفي الغرب الإسلامي بعامة.

ولا أُخفي على القارئ الكريم أَنَّ هذا الكتاب الذي عنونته بـ «علي بن زياد ودوره في تأصيل المذهب المالكي ونشره في القرن الثاني الهجري» كان في الأَصل بحثاً قدمته إلى أعمال الندوة العلمية التي دعت إليها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم «الالكسو» بالتعاون مع اللجنة الشعبية العامة للإعلام

(1) بحثه «علي بن زياد من علماء ليبيا في القرن الثاني الهجري» نشر ضمن أعمال ندوة التواصل الثقافي بين أقطار المغرب العربي: 423.

(2) يراجع ثبت المؤلفات والتحقيقات في آخر الكتاب، المتضمنة الآثار التي تناولت فيها الحركة الفكرية والأدبية في ليبيا وأعلامها.

والثقافة بليبيا، واستضافتها كلية الدعوة الإسلامية بطرابلس، تحت «دور طرابلس في نشر الثقافة العربية والإسلامية»، ضمن احتفالية طرابلس الغرب عاصمة للثقافة الإسلامية سنة 2007»(1).

وقد اقتصرت من فصول هذا الكتاب في مسافات أبحاث تلك الندوة على مجرد فصله الأَخير، المعنون بـ «علي بن زياد الطرابلسي ودوره في تأصيل المذهب المالكي»(2).

ثم أتيح لي أَن أُوسِّع النظرة والرؤية بل التصوّر في تطوير الفصول، وإثراء المباحث بالرجوع إلى المظان والمصادر القديمة والحديثة المهمة مما ذكرناه، ومما لم نذكره، وانفسح من معطياتها الوفيرة مجال القول في حياة هذا الفقيه الطرابلسي الرائد المغمور؛ فأفضى ذلك الانفساح إلى شيء من التحقيق والتأمل، إذ تشكَّلت منهما عقد فصول تأَلف منها هذا الكتاب التعريفي الوجيز، وانضافت خلاله حقائق لا تردُّ، وصححت أخطاء وهفوات تسرَّبت في ثنايا بحوث السابقين الأجلاء.

وقد كسرتُ الكتاب الذي أَرجو أَن يكون موضوعياً منصفاً لهذا الفقيه المحدِّث، مفيداً في الترجمة له ولعصره وفي التعريف بموطنه طرابلس الغرب ـ بناء على ذاك التصور ـ بعد المقدمة ـ على ثلاثة فصول رئيسة مشتملة في داخلها على عدَّة مباحث، فتمظهرت هيكلته الكلية على النحو التالي:

هذه المقدمة أَو الطالعة التوضيحية، ثم تليها الفصول الأربعة بمباحثها الداخلية:

الفصل الأول: آفاق الحياة العامة وهو في ثلاثة مباحث:

---

(1) عقدت الندوة بتاريخ 5 ـ 7 فيفري سنة 2008.

(2) نشر هذا البحث ضمن بحوث الكتاب الذي نشرته منظمة الالكسو بعنوان «دور طرابلس في نشر الثقافة العربية الإسلامية».

المبحث الأول: الأفق التعريفي الجغرافي والاجتماعي.

المبحث الثاني: الأفق التاريخي والسياسي.

المبحث الثالث: الأُفق المعرفي والفكري.

الفصل الثاني: الحياة الخاصّة وأطوارها، في خمسة مباحث:

المبحث الأول: أولية ابن زياد واسمه وبلده.

المبحث الثاني: الطور الأول من حياته.

المبحث الثالث: الطور الثاني من حياته.

المبحث الرابع: الطور الثالث من حياته.

المبحث الخامس: أخلاقه ووفاته، وثناء العلماء عليه.

الفصل الثالث: تأصيله ونشره المذهب المالكي، في أربعة مباحث:

المبحث الأول: روايته الموطأ.

المبحث الثاني: أسمعته وفتاويه.

المبحث الثالث: تكوينه المركزين الفقهيين.

المبحث الرابع: تلاميذه الفقهاء.

وخُتم الكتاب بالملحق الذي تضمَّن في قسمه الأَول نقولاً وقطوفاً مختارة من موطأ ابن زياد بتحقيق الشيخ المحقِّق العلامة محمد الشاذلي النيفر[1]، وقد اكتفينا من ذلك بالمتن دون التعليقات، وفي قسمة الآخر أَثبتنا صوراً ومشاهد من المدينة القديمة بطرابلس الغرب، وهي توحي ـ وإن كانت متأَخرة زمنياً عن عصر ابن زياد ـ بملامح من الأجواء التاريخية التي عاشتها هذه المدينة العريقة وأهلها.

(1) صدر عن مركز البحوث في تونس في الستينيات، ومن أَسف أَنَّ الكتاب لم تعد طباعته.

ولا أُخفي أَني كتبت فصول هذا الكتاب التعريفي بابن زياد الطرابلسي ومباحثه بروح البحث المنصف المزاوج بين الموضوعية المنهجية، وأوضاح التأثرية العاطفية، المتعلقة بحب بلاد قومي، وهي التي عبَّر عنها قبلي المجنون العامري بقوله:

أَحنُّ إذا رأَيت جمال قومي وأَبكي إن سمعت لها حنينا

سقى الغيثُ المجدُّ بلادَ قومي وإنْ خلت الديارُ وإن بلينا

وإني أَبرأُ إلى الله تعالى من أَن يكون عملي هذا ـ مع هذا الحبِّ ـ متلبساً بتعصّب وطني قميءٍ، أو تحيّز مذهبي مقيت، إذ الغرض والقصد فيه إنما هو نشدان الحقيقة، والتأريخ للحركة الفكرية وأعلامها في ليبيا.

وفي الوقت الذي أشكر فيه المناسبة السعيدة «احتفالية طرابلس الغرب عاصمة للثقافة الإسلامية سنة (1429/ 2007) التي قدحت زناد الفكر للبحث عن مجاهل هذه الشخصية الإسلامية الرائدة المغمورة، وفي القرن الثاني الهجري الذي عاشت فيه، وبيان دورها المتأثر والمؤثر في نشر الإسلام الحنيف، والفقه المالكي، في القرن المذكور في ربوع الغرب الإسلامي، وبخاصّة في المغرب الأَدنى مسقط رأسه طرابلس الغرب، ومهجره تونس.

كذلك أُسدي أَتسام الشكر بليلة شذية لصديقنا العالم الأَديب الأُستاذ الدكتور: الصديق بشير نصر الذي تفضَّل مشكوراً بمراجعة الكتاب مراجعة علمية أَفاد بها جوانب من فصوله ومباحثه، كما تفضل متكرماً بكتابة تقديم بليغ، عبَّر بأريج عبقه عن ألق طواياه، وبشذى نفحه عن إنصاف سجاياه، أَعدّه ـ خفياً به مع الدعاء له بالتوفيق ـ من الأَعلاق النفسية التي أُباهي بها وأُسر.

والشكر موصول أيضاً للجنة العلمية الموقّرة وأَعضائها الفضلاء، ومكتب الإعلام والنشر في جمعية الدعوة الإسلاميّة العالمية، الذين اعتمدوا إصداره ضمن منشوراته العلميّة القيِّمة، وأيضاً للأَستاذ محمد عمران الحكيمي. مندوب

جمعية الدعوة الإسلامية العالمية في منظمة «الالكسو» بتونس الذي أمدني بصور ضريح علي بن زياد. والله تعالى نسأَلُ أن يكتب بفضله الأَجر والثوابَ على هذا الكتاب، ويُوالي ـ بمنّه ـ النعمةَ والتوفيقَ إلى الصواب، إنَّه جلَّ وعلا خيرُ مسؤول، وأَعظمُ مأمول.

أ. د. محمد مسعود جبران
محلة الأَمل الأَخضر بطرابلس
2008 /5 /23

الفصل الأوّل

آفــاق الحيــاة العــامة

المبحث الأول

الأُفق التعريفي والاجتماعي

كانت طرابلس أو اطرابلس، وطن مترجمنا الفقيه المحدّث علي بن زياد الطرابلسي تعني في التاريخ الإسلامي الدلالة على قصبة مدينة طرابلس الغرب عاصمة البلاد الليبية في الوقت الحاضر، كما كانت تعني أَيضاً وإلى ما قبل سنة (1321/ 1903)[1]، وقبل أَن تُرزأ بالغزو الإيطالي البغيض سنة (1329/ 1911)[2] مشمولات ليبيا بمدنها الكبرى بنغازي وفزان وما يتبعها من القرى والأرياف.

وقد كان الكُتّاب والمؤرخون والجغرافيون المسلمون القدامى يميّزونها في الرسم والكتابة عن شقيقتها في المشرق «طرابلس الشام» بزيادة ألف فارقة؛ فيرسمونها هكذا «اطرابلس» وهو الاسم أو الرسم الذي كتبت به في جواب الفاتح العظيم عمرو بن العاص الذي أرسله إلى الخليفة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ بعد فتح مدينة شروس في الجبل الغربي.

---

(1) تسمية ليبيا قديمة، ترجع إلى الألف الثانية قبل الميلاد في عهد الدولة القديمة في مصر ولكنها كانت تطلق على سكان غرب دلتا النيل واستمر ذلك خلال العهد الفينيقي والروماني ثم أطلقت التسمية على ولاية شمال إفريقيا الرومانية يراجع كتاب «الحضارة الفينيقية في ليبيا» للدكتور عبد الحفيظ الميَّار.

(2) يراجع: كتاب «ليبيا قبل الاحتلال الإيطالي» للدكتور أحمد الدجاني وكتاب «حاضر العالم الإسلامي» للوثروب ستودارد، وبحوث ودراسات في التاريخ الليبي لمجموعة من الباحثين.

ومن الروايات القديمة التي وردت بعد ذلك التاريخ في توكيد صورة رسم اسم هذه المدينة «أطرابلس» ما جاء على لسانه الفقيه القاضي سحنون بن سعيد وابنه محمد في القرن الثالث الهجري ـ كما سوف يأتي فيما بعد حيث قال محمد بن سحنون: «وقال لي أبي؛ إذا أردت الحج، تقدم اطرابلس، وكان فيها رجال مدنيون ومصريون»[1] وهو ما أكده أيضاً الفقيه سليمان بن سالم التونسي أَحد تلاميذ الإمام سحنون أَيضاً[2].

والاسم على هذا الرسم ورد كذلك في كتابات المؤرخين في العصور اللاحقة، قال اليعقوبي من علماء القرن في وصفها بهذه الكتابة: «اطرابلس مدينة قديمة جليلة على ساحل البحر عامرة آهلة»[3].

كما ورد الاسم بالرسم الماثر المتداول إلى اليوم «طرابلس الغرب» تمييزاً لها ـ جغرافياً وجهوياً ـ عن طرابلس مدينة الشام في المشرق، الواقعة حالياً ضمن مشمولات سوريا.

وطرابلس الغرب، وهي ـ كما تشير كتب التاريخ والجغرافيا ـ مدينة استراتيجية أَزلية ذات شهرة تاريخية في العهود الإسلامية منذ عهد الخليفة الفاروق عمر بن الخطاب (ت 23هـ) ـ رضي الله عنه ـ وأيضاً قبل العهود الإسلامية، أَي في العهود الفينيقية والبيزنطية والرومانية، كانت تطلق تسميتها لشهرتها وبخاصّة في التاريخ الإسلامي على جميع مشمولات أراضي ليبيا في الوقت الحاضر على أراضي طرابلس الغرب نفسها وأراضي فزّان وأراضي برقة.

وتقع أراضي طرابلس الغرب، ومدينتها العاصمة التي ينسب إليها الفقيه علي بن زياد الطرابلسي بحدودها الحالية في الشمال الغربي من خارطة البلاد

---

(1) معالم الإيمان 2: 83، ترتيب المدارك 1: 326 ـ 329 رياض النفوس 1: 353.

(2) رياض النفوس 1: 353.

(3) كتاب البلدان، نقلاً عن «ليبيا في كتب الجغرافيا والرحلات: 11 كما أورده الحموي في معجم البلدان 4: 25.

الليبية، يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط، ومن الغرب تونس، ومن الجنوب فزّان، ومن الشرق سرت.

وقد أَسَّس هذه المدينة تاريخياً الفينيقيون في الألف الأُولى قبل الميلاد، ولقبوها «أويا» «وهي إحدى المدن الثلاث التي استوطنوها كموانئ لحركتهم التجارية، وإلى الشرق منها أسست مدينة لبدة عند مصب وادي لبدة، حيث أقيمت على أنَّها مركز تجاري يؤمه الفينيقيون الذين يجوبون بسفنهم البحر المتوسط من سواحل سوريا الحالية، وحتى سواحل إسبانيا، وذلك منذ القرن الثاني عشر قبل الميلاد»[1].

وقد ظلّت هذه المكانة الحيوية لمدينة طرابلس في العصور والعهود التي وليت العهد الفينيقي إلى العهد البيزنطي والعهد الروماني وبقيت مطردة إلى القرنين الأول والثاني الهجريين من العهد الإسلامي اللذين شهدهما ابن زياد الطرابلسي، ومن قبله سلفه.

وقد انقسم سكان المغرب بعامّة، وفيهم سكان اطرابلس، أو طرابلس الغرب قبل الإسلام إلى طوائف ثلاث هي:[2]

1 ـ الروم، وهم البيزنطيون.

2 ـ الأفارق أَو الأَفارقة: ويُراد بهم بقايا شعب قرطاجنة، والأهالي المتأثرون بالحضارة الرومانية والبيزنطية وغيرهم.

3 ـ الأَهالي، ويقصد بهم السكان الأصليون، وهم الذين يطلق عليهم اسم «البربر»، كما ينضاف إليهم السكان الزنوج أَيضاً، أصلاء هذه القارة السمراء.

---

(1) «طرق القوافل الرئيسية» د. دنيس كورديل نقلاً عن بحث الدكتور الصديق العاقل ـ التعريف بجغرافية ليبيا»، معالم الحضارة الإسلامية في ليبيا.

(2) تاريخ المغرب للدكتور السيد عبد العزيز سالم: 41، 42 وتاريخ المغرب الكبير لمحمد علي دبوز.

ثم تمازجت مع هذه التركيبة السكانية الموجودة قبل الفتح الإسلامي ـ كما هو معروف ـ الأعراق العربية الوافدة من الجزيرة، والمتمثلة في طبقة الأجناد أو الخيل الإسلامي الذين حملوا راية الإسلام وهديه، ومن هذه الطبقة سلف مترجمنا علي بن زياد الطرابلسي، الفارسي الأصل، العبسي العربي بالولاء ـ كما سيأتي.

وما من ريب في أَنَّ تلك الأَعراق والأجناس قد تصاهرت ـ على اختلافها، وامتزجت أنسابها وتعارفت تصديقاً لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾[1] ليتشكل منها ـ بعد فتح الإسلام طرابلس الغرب بخاصّة، وليبيا بعامّة المجتمع الإسلامي المتوحد.

وما من ريب أيضاً في أنَّ هذا المجتمع الطرابلسي الذي عاش في كنفه ابن زياد وسلفه قد استفاد في عيشه في القرنين الأول والثاني الهجريين ـ من الموارد الطبيعية والزراعية التي عرفت بها هذه البلاد في عهد الرومان من قبل، ثم في عهد الإسلام، والتي حظيت من العهدين بالتشجيع والرعاية[2].

وبخاصّة في طرابلس الغرب التي شهدت انتشار الزراعة بإنتاج الشعير والقمح وزيت الزيتون، والخضروات والفواكه والثروة الحيوانية، وقد ظلّت هذه الزراعة والثروة الطبيعية على ذلك الانتشار والازدهار إلى أَن أضرَّت بها ـ في بعض العهود ـ كما سنوضح القلاقل الشديدة، والفتن الدامية، والأحداث التخريبية المدمرة، إلى أن استقرت الأوضاع في هذه الربوع في أواخر القرن الأول، وفي جزء من أوائل القرن الثاني الهجريين[3].

---

(1) سورة الحجرات، الآية: 13.

(2) ليبيا منذ الفتح العربي لصالح مفتاح: 195 ـ 205.
يراجع: تاريخ ليبيا الإسلامي للبرغوثي: 492 مدينة طرابلس عبر التاريخ 30 ـ 31.

(3) يراجع: تاريخ ليبيا الإسلامي للبرغوثي، وليبيا منذ الفتح العربي حتى انتقال الخلافة الفاطمية إلى مصر لصالح مصطفى مفتاح.

وقد شهدت حياة مترجمنا طبيعة هذه الحياة الاجتماعية المتقلبة في سنوات من النصف الأول، وسنوات من النصف الثاني من القرن الثاني الهجري الذي عاشه.

* * *

المبحث الثاني

الأُفق التاريخي والسياسي

من المعروف أَنَّ الفتح الإسلامي الظافر لطرابلس الغرب بقيادة الفاتح عمرو بن العاص قد تمَّ ـ على الراجح سنة (22هـ/ 642) وجاء تالياً لمرحلة الحكم الروماني الجائرة على هذه البلاد، والتي ضاق أهلها ذرعاً بفسادها السياسي، وظلمها الاجتماعي اللذين جَرّا عليهم ويلات الجور والعسف التي زهقت بها النفوس.

وقد فصلت طرابلس في أخريات تلك المرحلة ـ التي سبقت الفتح الإسلامي ـ عن إفريقيا وألحقت مثل برقة بمصر[1].

ومن المعروف أنَّ القائد المسلم الفاتح عمرو بن العاص فتح البلاد المصرية، ومنها مدينة الاسكندرية سنة (21هـ/ 641)، ثم أتبعه ـ بعد ذلك ـ فتح برقة الذي تلاه فتح طرابلس الغرب، الذي تم في سنة (22هـ/ 642)[2].

وغير خاف أنَّ الفتح الإسلامي لبرقة وطرابلس الغرب بقيادة عمرو بن العاص وأعوانه عقبة بن نافع ابن أخته، وبسر بن أرطأة.

---

(1) يراجع في ذلك: تاريخ المغرب العربي لمحمد علي دبوز، تاريخ المغرب في العصر الإسلامي للدكتور عبد العزيز سالم، فتح العرب للمغرب للدكتور حسين مؤنس.

(2) البيان المغرب 1: 2345.

كان مسبوقاً بحملة عسكرية استطلاعية قام بها في مشمولات الدولة الرومانية بشمال إفريقيا عقبة بن نافع، وصلت كما يحدِّث المؤرخون إلى تخوم برقة، ولكنَّ ابن عذارى انفرد بذكر وصولها إلى زويلة»[1].

ويبدو مما ذكره المؤرخون أَنَّ فتح مدينة طرابلس بعد ذلك، وكانت ـ كما أجمعت الروايات ـ مدينة محصَّنة بأسوار وحصون وكان أهلها يعتنقون دين النصرانية، ويحكمهم حكام ظلمة مستبدون، بحيث لم يتم لعمرو بن العاص فتحها بيسر، ولا سيما عندما استعان أولئك الحكام في مجابهة أَجناده وجيوشه بقبيلة نفوسة البربرية التي دخلت هي الأخرى مثل أهل طرابلس عهدئذ في النصرانية، واعتنقوا جميعاً عقائدها وتعاليمها[2].

ومن هنا كانت هذه الديانة ـ مع وشائج أُخرى ـ جامعة لهم في مجابهة زحوف الجيوش الإسلامية الفاتحة.

ويخبرنا التاريخ ـ في التأكيد على هذا المظهر الجامع أَنَّ الفاتح العظيم عمرو بن العاص، بقي ـ نتيجة تلك المجابهة القويّة ـ محاصراً مدينة طرابلس مع جنده زمناً دون أن يتمكنوا من فتحها، والولوج إليها إلى أن اهتدى بدهائه إلى حيلة عسكرية شغل فيها نفوسة في الجبل الغربي عندما سيَّر إليها أولاً حملة عسكرية بقيادة بسرين أرطأة الذي فتح جبل نفوسة وودان؛ فتهيأ له بذلك إشغالهم عن أن يخفوا إلى مساعدة سكان المدينة أو المدن في الساحل، ومكَّن المسلمين من الانصراف الفعلي للانفراد بالمدينة، والتركيز الفاعل لفتحها واحتوائها[3].

ومن الطرائف وغرائب المدد أن التاريخ والمؤرخين يذكرون حدوث تلك المصادفة، بل تلك اللحظة التاريخية المساعفة التي ساعدت على نجاح هذا

---

(1) البيان المغرب 1: 2345.

(2) يراجع في ذلك: تاريخ المغرب الكبير لمحمد علي دبوز.

(3) فتوح مصر وأخبارها لابن عبد الحكم: 296.

الفتح الإسلامي الظافر، والمتمثلة في تعرّف أحد الجند المسلمين، وهو رجل من بني مدلج على ثغرة رآها شاغرة في أسوار مدينة طرابلس المحصَّنة من جهة البحر؛ فاهتبلها الجيش الإسلامي فرصة لفتحها[1]، والسيطرة عليها، ودحر جند الرومان فيها فآل أمرها بعد انقضاض الجند الإسلامي إليهم، حيث بسطوا نفوذهم على مشمولاتها، ثم مضوا بعد ذلك إلى فتح مدينة صبرة الواقعة في المنطقة الغربية من طرابلس، ثم إلى مدينة شروس في الجيش الغوبي فبسطوا لواء الإسلام وحكمه عليها وعلى مناطق أُخرى من أرض طرابلس[2].

وقد سيَّر أَمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه بعد وفاة أَمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه، والذي تمَّ فتح طرابلس في عهده، جيشاً ضمَّ طائفة من كبار الصحابة، وخيرة شباب أَهل البيت وفتيانهم وأَبناء المهاجرين تحت إِمرة عبد الله بن سعد واليه على مصر؛ فمضى هذا الجيش ظافراً في فتح وتقوية النفوذ الإسلامي على برقة وطرابلس الغرب وما إليهما، وامتدَّ سلطانه إِلى أَن وصل نهاية المغرب الأَدنى «تونس» التي افتتحت في عهد الخليفة الثالث في سنة (27/ 647)[3].

ولم يكتب للمغرب الأَدنى، وفيه مشمولات تونس أن ينعم بمظلّة الإسلام وعدالته وأَمنه ومساواته منذ الفتح الإسلامي الأول على يد الفاتح عمرو بن العاص (22هـ/ 642) وغيره بل تقلَّبت أحوالها السياسية والأَمنية والعقدية بتأثير من طموحات الزعامات المحلية، بين الاستسلام والانقياد لحكم الفاتحين تارة، والثورة عليهم وعلى ما جاؤوا به من دين تارة أُخرى، مما جعل حركة الفتوحات والغزوات الظافرة ضد جحافل الكفر والتمرد تتوالى عبر عقود القرن الهجري الأَول الذي شهد سلف مترجمنا بعض أَحداثه.

---

(1) م. ن: 295.

(2) فتوح مصر وأخبارها: 296.

(3) المؤنس في أخبار إفريقيا وتونس: 26، رياض النفوس 1: 8 ومن المعروف أن المسلمين رجعوا إلى فتح إفريقيا وتونس سنة (45هـ/ 665).

فكانت الحملة الأولى المعروفة في نشر الإسلام وهديه بقيادة عبد الله بن أبي سرح سنة (27هـ/ 647) والثانية سنة (29هـ/ 649)، تلتها حملة معاوية بن حديج سنة (34هـ/ 654)، وحملة شريك بن سمي الغطيفي سنة (40هـ/ 660) ثم تلتها حملة عقبة بن نافع الأُولى سنة (41هـ/ 661) والثانية سنة (43هـ/ 663) والثالثة سنة (49هـ/ 669) والأخيرة في سنة (62هـ/ 681) ثم جاءت بعد ذلك حملات أُخرى، وفتوحات لنشر الدين القويم، ولإخراج سكان هذه الديار المغربية من الظلمات مثل حملة زهير بن قيس سنة (69هـ/ 688) وحملة حسان ابن النعمان سنة (82هـ/ 701) وحملة موسى بن نصير على المغرب والأندلس سنة (85هـ/ 704) وفي سنة (95هـ/ 713) وغيرها من الحملات الإسلامية[1] التي استغرقت القرن الأَول الهجري[2]، إلى أَن استقَر وظهر نور الإسلام الباهر على ظلام الكفر الطامس الدامس، واستظلّت أَرض طرابلس الغرب بظلال القرآن، وسنة خير الأنام، وبأَنسام الهداية الإِسلامية المنعشة التي انقشعت بها من النفوس والربوع غيومُ الديانات المحرَّفة الفاسدة، وقتامة سحب الزعامات الرومانية المستبدّة الظالمة؛ فعاش أَهلها ومن جاء إليهم من جنود الفتح الإسلامي في إخاء غامر، وتصاهر وانسجام عامر[3].

وكان من هذا الجيل الذي عاش هذه الأَجواء المفعمة بالروح الإسلامية والمودّة ـ كما تدلُّ القرائن، جَدُّ مترجمنا الذي ينسب إليه والذي لا نزال نجهل أَحواله ووظائفه، وإن كنا لا نجهلُ أَنَّه أَحد جنود المسلمين الذين فتحوا طرابلس الغرب في إحدى الحملات الإسلامية المذكورة، ثم استقر فيها وأقام إلى أن أدركته المنية، كما عاشها بعده ابنه والد علي بن زياد، الذي تزوَّج كسلفه ـ على

(1) يراجع في هذا: المؤنس في تاريخ إفريقيا وتونس لابن أبي دينار العبر لعبد الرحمن بن خلدون، أعمال الأعلام لابن الخطيب فتوح مصر لابن عبد الحكم، البيان المغرب لابن عذارى.

(2) يراجع: رياض النفوس، والمؤنس في أخبار إفريقيا وتونس وتاريخ المغرب العربي لدبوز، وتاريخ المغرب في العصر الإسلامي للدكتور السيد عبد العزيز سالم.

(3) يراجع: المصادر والمراجع المذكورة.

الراجح ـ إحدى بنات الأُسر الطرابلسية في المدينة، والتي أَنجب منها ولديه «علياً» وأَخاه «يحيى» ـ كما سنذكر.

بيد أَنَّ الذي يعنينا من ذكر تلك الأَحداث التاريخية في طرابلس، ما يتصلُ مباشرة بالقرن الثاني الهجري الذي ولد فيه علي بن زياد الطرابلسي، وواكب بعض سنواته وظروفه ودوله في بلاده طرابلس الغرب، وفي مهجره تونس وكلاهما داخلان ضمن المغرب الأَدنى.

وخلاصةُ القول في هذا العهد السياسي، أنَّ مترجمنا عاشَ خلاله ـ كما سنبين ـ في ظلِّ ولاة دولتين كبريين هما: الدولة الأموية من سنة (40هـ/ 660) إلى سنة (132هـ/ 749)، والدولة العباسيَّة (132هـ/ 749) إلى سنة (665/ 1266).

فقد تزامنتْ بدايةُ فاعلية ابن زياد مع عهد الخليفة الخامس عمر بن العزيز[1] ـ رضي الله تعالى ـ عنه والذي ولَّى في المحرم من سنة (100هـ/ 718) على إفريقيا واليه إسماعيل بن عبيد الله بن أبي المهاجر[2] والذي كان من فضائله في خدمة الإسلام دعوته البربر إلى اعتناق دين الله وتوحيده، حتى قيل إنَّ بقية البربر أَسلمت على يديه، وأَنَّه لم يبق في ولايته أَيامئذٍ من البربر أحدٌ إلا وقد أسلم[3].

ومن الحكام الذين عُيِّنوا على طرابلس الغرب بعد أبي المهاجر، وأيضاً بعد وفاة الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز الوالي الأَموي، «يزيد بن مسلم» الذي عينه الخليفة يزيد بن عبد الملك، وبشر بن صفوان وعقبة بن قدامة التجيبي اللذان عينهما الخليفة هشام بن عبد الملك، الذي كتب في حدود سنة (115هـ/ 733) إلى عامله في مصر عبيد الله بن الحبحاب، يأمره بالمسير إلى المغرب

---

(1) يراجع المؤنس في أخبار إفريقيا وتونس لابن أبي دينار الدولة الأموية للدكتور علي الصلابي.

(2) معالم الإيمان 1: 203 فتوح مصر وأخبارها: 143 البيان المغرب 1: 148.

(3) فتوح مصر وأخبارها لابن عبد الحكم: 143، ليبيا منذ الفتح العرب حتى انتقال الخلافة الفاطمية: 63.

الأَدنى طرابلس الغرب وتونس، فنهض بتقسيم الولاية على بنيه وأَنصاره في المغارب الثلاثة، واتخذ على الأَندلس عامله عقبة بن الحجاج السلولي، واحتفظ لنفسه بإفريقيا لقربها من ديار المشرق[1].

والحقُّ أنَّ بعض الولاة الأُمويين في إفريقيا والأندلس قد جاروا ـ بعد وفاة الخليفة عمر عبد العزيز ـ على السكان واشتطوا في جورهم من حيثُ الإسرافُ في جعل الضرائب، وغزو البربر وسبي نسائهم، مما حضَّر هؤلاء على الثورة، وبخاصة ثورة عكاشة بن أيوب الفزاري التي أتبعتها ثوراتٌ متفرقةٌ في بلدان المغرب مثل ثورة ميسرة المدغري وغيره مما جعل الحاكم الأُموي هشام بن عبد الملك، يستدعي عامله عبيد الله بن الحبحاب سنة (123هـ/ 740)، ويأمره بالفتك بأصحاب تلك الثورات، مما نتج عنه الفتن الشديدة، والحروب المدمرة التي أزهقت فيها الأرواح، وأَسالت الدماء، ودفعت الناس إلى الهجرة عن أوطانها، والرحيل منها إلى أماكن متفرقة ومختلفة في المشرق والمغرب[2]. وقد رجَّحنا أَنَّ مترجمنا الفقيه علي بن زياد نفسه، قد تأَذَّى من هذا الوضع التاريخي والسياسي الذي عاشه في طرابلس الغرب، ثم في تونس؛ فحملته شدّة هذه الأَزمة إلى الهجرة إلى المشرق، حيث أَقام ـ كما سنبين ـ زمناً في مصر والعراق والحجاز.

أَما من حيثُ نظام الإِدارة الإسلامية في القرنين الأَول والثاني الهجريين اللذين أدركَ الأول منهما سلفه، أيُّ جده ووالده ـ على الراجح ـ كما أَدرك مترجمنا جُلَّ القرن الثاني الهجري، فقد حافظت فيه الدولة الإسلامية: الخلفاء الراشدون وبنو أَميّة على نظام الإدارة الموروث عن الأَنظمة السابقة، «إلى أَن رسخ الحكم الإسلامي؛ فبدأ بإدخال التعديلات والتغييرات التنظيمية والإدارية

---

(1) يراجع في ذلك: تاريخ المغرب في العصر الإسلامي للدكتور السيد عبد العزيز سالم، وتاريخ المغرب العربي الكبير لمحمد علي دبوز وفتح العرب للمغرب للدكتور حسين مؤنس.
(2) تراجع المصادر والمراجع السابقة.

التي تتفق ومتطلبات العقيدة الإسلامية من ناحية، ومصلحة الشعوب الإسلامية من الناحية الأخرى»[1].

ومن الملاحظ أَنَّ عليَّ بن زياد الطرابلسي كما أَدرك وعاش في القرن الثاني الهجري الدولة الأُموية التي بسطت نفوذها في طرابلس الغرب وتونس، أَدرك وعايش أيضاً في ذلك القرن الدولة العباسية التي عاش في ظلّها في ذنيك البلدين، وأيضاً في بلدان المشرق التي هاجر إليها كما سنوضح.

فقد تولّى بنو العباس الحكم بعد العهد الأُموي، وآلت إليهم الخلافة، وأَظهروا الاهتمام بإفريقيا، فكان من ولاتهم عليها الوالي يزيد بن حاتم الذي ولاه أبو جعفر المنصور سنة (155/ 771) وعندما تولى الخلافة هارون الرشيد (170 ـ 193هـ) وجَّه ضمن عنايته بالشمال الإفريقي «روح بن حاتم بن قبيصة بن المهلب» في سنة (171هـ/ 787) كما كلَّف بقضائها عبد الله بن عمر بن غانم المتوفى عام (190/ 805) وكان ـ رحمه الله «فقيهاً ورعاً وعالماً متقدّماً مع فصاحة لسان وحسن بيان، وبعد بالعربية ورواية الشعر»[2].

وقد تعاقبَ بعد وفاة الوالي العباسي روح بن حاتم عام (174/ 790) جملة من الولاة العباسيين، يكفي أن نذكر منهم نصر بن حبيب المهلبي (174/ 177) والفضل بن روح بن حاتم (177/ 179هـ) وهرثمة بن أعين (179/ 181) ومحمد ابن مقاتل بن حكيم العكيّ (181/ 184) الذي توفي علي بن زياد في عهده، وقد وصف هذا الوالي العباسي على إفريقيا بأنَّه «لم يكن بالمحمود السيرة، فاضطربت أُموره، واختلف جنده»[3] ووقعت الثورة عليه من عامله بتونس تمّام ابن تميم التميمي وانتهى الانتفاض بعزل العكي، وتولية إبراهيم بن الأغلب على تونس سنة (195/ 800)[4] أي بعد سنة تقريباً من وفاة ابن زياد.

---

(1) تاريخ ليبيا الإسلامي للبرغوثي: 66.

(2) البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب 1: 103.

(3) البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب: 86 ـ 92.

(4) م.ن.

المبحث الثالث

الأُفق المعرفي الفكري

منذ أن دخل الإسلام الحنيف إلى ديار طرابلس الغرب وربوعها العامرة، صار أهلها يمتاحون، من معين علومه الثرّة، ويشربون من أمواه فهومه الغزيرة، ويكوعون من نمير ثقافته الخصيبة المتنوعة؛ فقد أخذوا هذا التراث الزاخر في البدء عن أجناده الحُمَّس الفاتحين، الذين كان بينهم جدُّ علي بن زياد وغيره من المدنيين، فاستفادوا منهم حفظ القرآن الكريم وروايته رواية الإمام ورش عن نافع التي هي رواية أهل المدينة المنوّرة ـ كما سنبين ـ ونقلوا عنهم السنَّة الشريفة وضبطها، وعرفوا العبادات والأحكام من الصحابة الإعلام رضوان الله عليهم، ثم من تابعيهم وتابعي تابعيهم، وبخاصّة الفقهاء العشرة الذين مرّوا وأقاموا بهذه الديار الطرابلسية وربوعها في عهد خامس الخلفاء الراشدين عمر بن عبد العزيز ـ رضي الله عنه ـ الذين بثوا في أوائل القرن الثاني الهجري الدين وعلومه في المغرب الأدنى طرابلس الغرب وتونس، ونشروا معارفه بين أَهله وطالبيه؛ فقوي بدروسهم وإفتائهم الدينُ، وعَمَّ بمعتقدهم وسلوكهم اليقينُ يقول أُستاذنا العلامة محمد الفاضل ابن عاشور: «وأَقبل هؤلاء العشرة فأشاعوا الرشد، وبثوا العلم، وعلموا الحلال والحرام، وحرصوا على الأمن والتآخي والمؤاساة، وبثوا دعوة الإسلام بين البربر، وضربوا لهم مثل العدل والحقّ والرحمة والسيرة الصالحة،

فكان إسلام البربر نهائياً من آثار هذه البعثة الكريمة، ومن مفاخر دولة أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز الذي انتدبها»[1].

وما من ريب في أَنَّ جماعات أُخرى من العلماء والرعاة قد أَعقبت مجيءَ الفقهاء العشرة الذين جاؤوا في العهد الأموي على عهد عمر بن عبد العزيز، وما من ريب أيضاً في أنَّ هذه الجماعات التي وفدت على المغرب الأدنى في أَزمان مختلفة إلى العصر العباسي الذي أدركه مترجمنا علي بن زياد، قد أَسهمت في إرساءِ دعائم العلم في المغرب الأَدنى طرابلس وتونس، وفي تأسيس المؤسسات والمنائر في ربوعه، وتوسيع دائرة العلماء وحلقهم ودولاتهم، ولئن عرف الناس ظهور المدرسة العلميّة في تونس على يد عالمها الشيخ خالد بن أبي عمران[2] والذي ربما كان مترجمنا عليُّ بن زياد أَحد تلاميذه ـ كما سوف يأتي ـ؛ فإنَّ كتب التاريخ أَغفلت ـ في الغالب ـ ذكر ما ظهر في طرابلس الغرب من حركة فكرية ومعاهد العلم ومدارسه، وسكتت سكوتاً يكاد يكون تاماً عن ذكر العلماء والصلحاء الذين برزوا فيها خلال القرنين الأَول والثاني الهجريين، وبخاصة ذكر العلماء المدنيين والمصريين الذين أقاموا في ربوعها، ونشروا فيها ـ حسب رواية الإمام سحنون بن سعيد ـ علوم الإسلام.

على أنَّ ذلك الإغفال والسكوت المقصودين، أو غير المقصودين من المؤرخين وكتاب التراجم القدامى والمحدثين لا يجعلاننا نسلّم ـ بحال من الأحوال ـ بالقول بانعدام وجود الحركة العلمية والفكرية النشيطة والمزدهرة خلال القرنين المذكورين، وباندراس معاهد العلم ومدارسه في طرابلس الغرب وطن علي بن زياد، كما أنهما لا يحملاننا على التسليم بخلو هذا الوطن من العلماء الأجلاء فيها خلال ذينك القرنين وذلك لتوافر القرائن والشواهد التاريخية

(1) أعلام الفكر الإسلامي في تاريخ المغرب العربي: 11.

(2) يراجع في ذلك ما كتبه الشيخ محمد الشاذلي النيفر في دراسته وتحقيقه «قطعة من موطأ ابن زياد»: 15 وما بعدها.

والشهادات العلمية الكثيرة والوفيرة الدالّة ببراهينها على أنّ طرابلس الغرب كانت تشهد في ذينك القرنين تحولاً دينياً وعلمياً نامياً وتعيش نهضة فكرية نشيطة وخصبة.

فبعد أنّ ترسَّخ في ربوعها دين الإسلام وثقافته بالجنود الفاتحين من الصحابة والتابعين الذين كان آخرهم الفقهاء العشرة وغيرهم من العلماء الذين لا نزال نجهل أسماءهم، انقدح زناد الفكر في طلبة العلم من أَهل طرابلس فازداد شغفهم بالعلم وتحصيله، وتوسَّعوا في طلبه ونشره إلى اتسعت دائرة أَهل العلم في وطنهم، ثم اشرأبوا إلى تحقيق الرحلة العلمية إلى المشرق، حيث أَخذ بعضهم العلم في مصر والحجاز وأَخذه آخرون في أراضي العراق ودياره فقد علموا ـ كما يُحدِّث التاريخ ـ على توثيق السند العلمي بأَعلام أصحاب المذاهب الفقهية الإسلامية، وبخاصّة المذهبين الإِباضي والمالكي من المذاهب السنيّة السائدين في طرابلس.

فقد رحلَ الفقيهُ الإِباضي أَبو درار إسماعيل بن درار من مدينة غدامس التي هي من مشمولات طرابلس الغرب ضمن وفد علمي في القرن الثاني الهجري، سُمّي في تاريخ المذهب الإِباضي «حملة العلم»، وهو الوفدُ الذي قصد في رحلته مدينة البصرة[1] بالعراق لتوثيق سنده العلميّ الفقهي الإباضي بسند علماء البصرة الكبار فيها[2].

كما اتجه من فقهاء المالكية عهدئذٍ الفقيه عليُّ بن زياد الطرابلسي مع جملة من طلبة العلم إلى مصر أولاً ثم إلى الحجاز والعراق لأخذ الفقه عن إمام المذهب مالك بن أنس وغيره من العلماء من تلاميذه لتوثيق سنده العلمي الفقهي بأَسانيدهم العلمية الرفيعة.

---

(1) يراجع في مدرسة البصرة وأَعلامها كتاب «الدولة الأموية» للدكتور علي الصَّلابي، ومحاضرات تاريخ الأمم الإسلامية لمحمد الخضري.

(2) يراجع في ذلك كتاب «الإباضية في موكب التاريخ» للأستاذ علي يحيى وكتاب «دراسات عن الإباضية» للدكتور عمرو خليفة.

ومن الإشارات التاريخية المُهمَّة والمفيدة في هذا السياق الذي يدلُّ على حيوية الحركة الفكرية في طرابلس الغرب في القرن الثاني الهجري ما حدثتنا به المصادر أيضاً عن عالم آخر كان معاصراً في الغالب لعلي بن زياد من أَهل طرابلس الغرب هو الفقيه محمد بن معاوية الطرابلسي الذي أَخذ العلم عن الإمام مالك[1]، وكان كابن زياد من رواة موطأه، وقد ضاع موطأه ـ رحمه الله ـ ولم يتبقَّ منه شيء[2].

ومما يؤكد ازدهار طرابلس الغرب، ونشاط الحركة العلمية والفكرية فيها في القرنين الأول والثاني، ويؤكد أَنها كانت ـ على خلاف ما أَراده المؤرخون غير المنصفين ـ بيئةً فكريةً حاضنةً للعلماء الوافدين الطارئيين عليها ـ وأَيضاً لعلمائها وطلاب العلم فيها من الأُصلاء أَنَّ رحلة ابن زياد لم تكن رحلة متفردة من طلاب العلم في اطرابلس الغرب في القرن الثاني الهجري، بل انطلقت معها رحلات أُخرى للطلاب والمتعلمين توجهت هي الأخرى إلى المدينة المنورة ومكة لأخذ العلم عن الإمام مالك وغيره من علماء الحرمين الشريف، ومن تلك الرحلات التي أبرزتها هذه البيئة الولود، رحلة أبي سليمان الطرابلسي[3] ورحلة محمد بن ربيعة الحضرمي اطرابلسي[4].

والحقُّ إنّ ازدهار البيئة العلمية، وانتشارها وازدهار المحيط المعرفي والفكري في طرابلس الغرب لم يكن لاحقاً لمرحلة هذه الرحالات العلميّة التي قام بها فقهاءُ الإباضيَّة والمالكيَّة، ورحلوا فيها إلى أَمصار الشرق، بل كانت ـ كما قدمنا ـ سابقة عليها إذ ظهر في أجوائها قبل ذلك، وحسبَ شهادة الفقيه العلاَّمة سحنون بن سعيد[5]، أَحُد تلاميذ مترجمنا عليٍّ بن زياد الطرابلسي أعلامٌ

---

(1) أعلام ليبيا: 356، قطعة من موطأ ابن زياد: 79. قطعة من موطأ ابن زياد: 63، 71، 79، 80.

(2) ترتيب المدارك وتقريب المسالك 3:323.

(3) تراجع كتب «علماء أفريقيا» و«رياض النفوس» و«معالم الإيمان» و«ترتيب المدارك».

(4) ترتيب المدارك 2:197.

(5) ستأتي ترجمته ضمن الحديث عن تلاميذ الإمام علي بن زياد، وراجع ترجمته في طبقات =

كبارٌ في الفقه والعلم، ورجالاتُ مشاهيرُ في علم القوم والحديث والتصوّف، ينتمي بعضُهم في أُصوله إلى المدينة المنورة، كما ينتمي مذهبياً إلى الفقه المالكي، ويُعدُّ ـ حسب شهادته ـ من رواته، قال محمد بن سحنون بن سعيد: «وقال لي أبي: إذا أَردتَ الحج تقدم اطرابلس، وكان فيها رجال مدنيون ومصريون وفيها الرواة، وفيها فقه مالك»(1).

وقال سليمان بن سالم التونسي، أَحد تلاميذ الإمام سحنون بن سعيد المذكور «لما أَردت الخروج إلى الحج، قال لي سحنون: إنك تقدم اطرابلس، وقد كان فيها رجال»(2) وفي رواية «ترتيب المدارك للقاضي عياض» «رجال مدنيون»(3) يقصد من أهل المدينة المنورة؛ فقد حكم الإمام سحنون بن سعيد تلميذ الفقيه علي بن زياد في الروايتين اللتين رواهما بابنه محمد وتلميذه سليمان ابن سالم بأنّ اطرابلس كانت على عهده بل قبل عهده مدينة إسلامية، حافلة برجال العلم من أهل المدينة المنورة الذين كانوا يُسمون المدنيين وأيضاً أَهل مصر(4)، كما أَنّها كانت حافلة بالبلديين من فقهاء المذهب المالكي ورواته، وآيةُ هذا الازدهار في رواية الموطأ والعناية بالفقه المالكي في طرابلس الغرب ظهور الفقيه محمد بن معاوية الطرابلسي الذي أشرنا قبل قليل إلى رحلته إلى الحرمين الشريفين، ثم أخذه العلم عن الإمام مالك في المدينة المنورة، مثل غيره من طلاب العلم في مدينة طرابلس مثل صنوه علي بن زياد.

وقد كانت رواية المحدِّث والفقيه الطرابلسي محمد بن معاوية هذا معدودة

= علماء إفريقيا: 81، ترتيب المدارك 1: 326، 328 ـ رياض النفوس 1: 346، 347 معالم الإيمان في أهل القيروان 2: 77.

(1) معالم الإيمان 2: 83. ترتيب المدارك 1: 326 ـ 329 رياض النفوس 1: 353.

(2) رياض النفوس 1: 353.

(3) ترتيب المدارك 1: 326 ـ 329، الحلل السندسية في الأخبار التونسية 1: 775.

(4) معالم الإيمان 2: 83.

من ضمن الروايات المعتمدة والمعتبرة في موطأ الإمام مالك بن أَنس، إذ أخذها عنه كابن زياد الطرابلسي مباشرة، وقد ذكرها ابن طولون في الفهرست الأوسط[1] ضمن أَسانيد الموطأ الأَربع والعشرين، وأَثنى المالكيُّ على رواية محمد بن معاوية الطرابلسي، وقرّر أنّ فيها الزيادة[2]، مما يدل على اطلاعه على روايته، قال الشيخ المحقق محمد الشاذلي النيفر: «قلت: يدل على أنّه من طرابلس الغرب أن القاضي عياضاً ذكره ضمن الأفارقة من الطبقة الوسطى من تلاميذ مالك، ولو كان من طرابلس الشام لذكره من أهل الشام»[3].

ولذلك ليس بمكنة أَيِّ كاتب من الكتّاب الذين يحترمون حقائق التاريخ أَن يعمد إلى ركوب المركب الصعب، فينفي ظلماً وجوراً ـ مع وجود هذه الشهادة المنصفة للإمام سحنون بن سعيد التونسي ـ وكان قريب عهد، بل معايشة للبيئة الفكرية والمعرفية في طرابلس الغرب ـ ومع وجود العلماء الأعلام من أَمثال محمد بن معاوية الطرابلسي وعلي بن زياد الطرابلسي وغيرهما في القرن الثاني ـ استقرار الدين الإسلامي في ربوع طرابلس الغرب أو اطرابلس، وازدهار علومه وفقهه في ربوعها خلال القرنين الأول والثاني الهجريين، ليثبت ذلك كلَّه متحيّزاً لأَمصار أُخرى، دخلها الإسلام ـ كما يحدثنا التاريخ ـ في تاريخ لاحق للتاريخ الذي أشرقت فيه شمسه في هذه الربوع اطرابلس.

والحقُّ أَنَّ مترجمنا لم يقتصر من أجواء الحركة الفكرية والمعرفية على ما استفاده من البيئة العقلية التي كانت سائدة في وطنه طرابلس الغرب، بل استفاد أيضاً ـ كما يقرّر بعض الباحثين من تونس ومدرستها الفقهية والعلمية التي تأسست بالشيخ خالد أبي عمران التونسي[4] وذلك قبل رحيله إلى بلاد المشرق

---

(1) يراجع الفهرست الأوسط: لابن طولون.

(2) رياض النفوس 1: 204.

(3) قطعة من موطأ ابن زياد: 79.

(4) ترتيب المدارك 3: 80 قطعة موطأ ابن زياد: 32 موسوعة أعلام العلماء: 11: 385، 386.

الذي هاجر إليه بعد عودته إلى وطنه من تونس؛ حيث وجد فيه حياة فكرية ومعرفية خصبة، بل أكثر خصباً وأصالة فاستفاد من ازدهار العلم في مصر حيث أخذ عن شيخيها الليث بن سعد وزميله ابن لهيعة، كما استفاد من خصوبة الحياة العقلية بالعراق بالأخذ من شيخها المشهور سفيان الثوري وغيره من أعلام المدرسة البغدادية ممن نجهل أسماءهم[1].

أما المدينة المنوَّرة ـ على ساكنها أفضل الصلاة والتسليم، والتي يبدو أن أكثر أيام بل سنوات إقامة ابن زياد كانت في ربوعها المباركة، فقد كانت منذ إشراق الإسلام في مغانيها من أكثر بلاد هذا الدين خطاً بالهداية والعلم لكثرة عمرانها بالعلماء الأعلام، والصلحاء الأتقياء، والحفاظ والرواة الثقات، الذين أخذوا العلم عن الصحابة الأجلاء، وأعلام المدينة الأفذاذ.

وقد أَخذ مترجمنا علمه في هذه الأجواء، وتلقى تعليمه عن بعض شيوخها الأماثل المجهولين لدينا، وعن المشهورين المبرزين الذين كان إمام دار الهجرة وعالمها مالك بن أنس في مقدمتهم ـ كما سنوضح.

بيد أَن بغداد وما صاقبها من مدن، والتي رحل إليها أيضاً عليٌّ بن زياد الطرابلسي في تاريخ لا نزال نجهله لم تكن أَقلَّ خطاً في النشاط العلمي، والعطاء الفكري والفقهي من المدرسة المدنية، فقد كانت حافلة بأعلامها الكثر، ومجالسها العلمية الدفق التي غدت بها بيئة فكرية متميزة، مقصورة بالرحلة والأخذ ليس في المذهب المالكي الذي أَصَّلت المدرسة البغدادية أَصله وفقهه[2]، بل في المذهب الإياضي[3] وغيره من المذاهب التي أثراها علماء العراق في القرن الثاني بالبحث والتأصيل.

---

(1) تراجع أسماء أعلام هذه المدرسة في كتاب: «المدرسة البغدادية للمذهب المالكي» للدكتور محمد العلمي.

(2) يراجع كتاب «المدرسة البغدادية للمذهب المالكي» للدكتور محمد العلمي.

(3) يراجع كتاب «الإباضية في موكب التاريخ» وكتاب «دراسات عين الإباضية» ومن المراجع القديمة المهمة، كتاب «السير» للشماخي، و«طبقات الإباضية» للدرجيني.

وقد أَلَّف الدكتور محمد العلمي كتاباً قيماً جعل عنوانه «المدرسة البغدادية للمذهب المالكي» أبان فيه عن طبيعة هذه المدرسة وأَعلامها وأَثرها في تأَصيل المذهب في بغداد التي زارها مترجمنا ومكث فيها زمناً.

وعندما عاد عليٌّ بن زياد من المشرق إلى ديار الغرب الإسلامي، وبخاصة إلى طرابلس الغرب مسقط رأَسه، ثم رحيله بعد ذلك عنه إلى تونس، شهد بلا ريب حركة النقلة من العهد الأموي إلى العهد العباسي، كما شهد عودة حملة العلم من أهل المغرب إلى ديارهم، أَعني أتباع المذهبيين السنيّين المالكي والإباضي، وما عملوا على بثه ونشره من فقه المذهبين، فنشطت الحركة الفكرية والمعرفية في عهده بهذا الحوار الفقهي السني، وانضاف إليه ما تولّد عن الخلافات الدينية السياسية في المشرق، والتي نشأت عنها فرق سياسية ودينية مثل الخوارج والصفرية وغيرها من المذاهب التي وصل صداها إلى المغرب الأدنى وإلى ما ورائه حيث «انتشرت حركة الخوارج بطوائفها وأفكارها بسرعة بين قبائل البربر وحتى بلاد الأندلس التي كانت في ذلك الحين تابعة لإمارة القيروان»[1] كما ظهرت طوائف من الشيعة التي كان لها أثرها البعيد في الناحية الدينية والسياسية في الأقطار المغاربية.

* * *

(1) هذه تونس: 42، 43.

الفصل الثاني

أطوار الحياة الخاصَّة

إنَّ من الخطأ البيِّن الذي ظهر في مساقات الدراسات والبحوث التأثرية المنحازة، ما أَوحت به ـ دون برهان ـ من خلال تصورها الضيِّق أن الفقيه عليَّ بن زياد الطرابلسي ـ إذا سلّمت بطرابلسيته ـ أنه قد ولد في طرابلس الغرب، وانتقل أو انتقل به منها سريعاً منذ ولادته أو منذ نعومة أظفاره إلى تونس، ثم خيّل أصحاب تلك الدراسات والبحوث للمتلقين من خلال إشاراتهم العجلى أنَّ ابن زياد نشأ بعد ذلك في تونس، وتلقى علومه في ربوعها، ثم رحل منها مُدّة إلى الشرق، ليعود إلى تونس بعد زمن قصير ليمكث فيها وينهض بالتدريس والإقراء والجمع والتأليف إلى حين وفاته فيها، فينتهي بهم هذا المسرد غير الموثق إلى نتيجة واحدة، وهي أنَّ ابن زياد تونسي، تربى ونشأ ثم توفي فيها.

وفي الحقِّ فإنّ تلك الدراسات والبحوث التي لا تسندها ـ كما ذكرنا ـ الوثائق والأدلة الكافية والمقنعة في ذلك التصوّر المتعجل الضيّق الذي غلبت فيه ـ بتخييلها ـ زمن المرحلة التونسية على جميع المراحل، وسائر الأطوار في حياة هذا الفقيه المالكي علي بن زياد الطرابلسي، تحتاج منا إلى شيء من المراجعة والتوقف للتثبت، وتأصيل أطوار هذه الحياة.

والقول الذي نطمئنُّ إليه في تصوُّر هذه الحياة الحافلة ومراحلها، ويحسن

بالمؤرخين والباحثين أن يطمئنوا إليه، وأَن يسلّموا أَنَّ حياةَ ابن زياد قد مرَّت بثلاثة أطوار متمايزة المعالم، واضحة الضوء بمعطياتها، وقد أسهمت جميعها بمكوناتها في تشكيل فكره ومعرفته، وفي أشكال عطائه وأَثره، وهذه الأطوار هي: الطور الطرابلسي والطور المشرقي والطور التونسي.

ولكننا نؤثر أَن نتحدَّث عن هذه الأَطوار جميعاً بعد التمهيد لها بمبحث نتناول فيه أولية علي بن زياد واسمه ونشأته.

* * *

المبحث الأول

أوليته واسمه ونشأته

تجمع المظان القديمة، والمراجع الحديثة، وما تهدّى إليه بحثنا في أَولية هذه الشخصية الرائدة علي بن زياد أنّ المعلومات حول أوليته، والحقائق المتصلة بسلفه معلومات قليلة وشحيحة بل نادرة، وتكاد تكون منعدمة، لولا إشارات احتفظت بها تلك المظان، وومضات أبقت عليها المصادر المعتمدة، وهي وحدها التي عولت عليها الدراسات حول هذه الشخصية في القديم والحديث.

فنحن إلى الآن نجهل الكثير من تلك الحقائق الموضوعية المتعلقة بحياة والد المترجم به وبحياة جده بل أجداده وأخوته، وتكوينهم وما أثروا به في حياته ولكن لا خلاف بين المصادر القديمة والمراجع الحديثة في الكثير من الحقائق المتصلة بشخصية هذا الفقيه الطرابلسي الرائج من حيث اسمه وكنيته، وتكوينه المعرفي ورحلاته والكثير من أخباره وآثاره؛ وإنما الذي ظهر الخلاف فيه: مرجع أعراقه وأصوله، كما ظهر الخلاف المفتعل أيضاً في نسبته إلى الوطن الذي يعود إليه، هل هو طرابلس الغرب أو تونس.

ولا ريب في أن سبب هذا الاختلاف بين أولئك الإخباريين والتاريخيين في القديم والحديث إنما يرجع إلى أهمية هذا الفقيه المالكي الرائد، وإلى عظم

فضله ومكانته. ودوره العقدي والديني مما حفز كل فريق من الفرقاء إلى محاولة ادعائه وضمّه إليه.

ولذلك فقد آثرنا أن نبدأ هذا المبحث بالحديث عن المنطلق الذي لا خلاف حوله، وهو اسمه وكنيته وأوليته، ثم ننطلق بعد ذلك إلى غيره، إذ لا خلاف بين تلك المصادر جميعها في أنَّ اسم هذا الفقيه الرائد هو «علي بن زياد»[1] وأنَّ كنيته «أبو الحسن»[2] ثم لا شيء يذكر بعد ذلك في أسماء آبائه وأجداده، ولكنَّ الخلاف واقع بين تلك المصادر ـ كما ذكرنا ـ في نسب هذا الفقيه وجذمه، هل هو من أعراق عربية صميمة، أو من أعراق أعجمية فارسية خالصة؟ وأيضاً في أصل موطنه الجغرافي، ومردّ مسقط رأسه ومرباه، هل هو من طرابلس الغرب اعتباراً للمولد والمنشأ، أو من تونس التي استقرَّ فيها في أُخريات حياته، وتوفي ودفن في أرضها؟[3]

فمن الإخباريين والتاريخيين من نسبه إلى أصول أعجمية[4] فارسية بإطلاق، ومنهم من أرجع نسبه إلى أجدام عربية صريحة بإطلاق.

فمن الذين قالوا بأصله العجمي شرحبيل قاضي طرابلس الذي كلَّفه سحنون بن سعيد بالقضاء فيها قال أبو العرب في كتابه: «طبقات علماء إفريقيا وتونس» بما يشير إلى ذلك المعنى وحدثني جبلة بن حمود، قال: «سمعت سحنون بن سعيد يسأل شرحبيل قاضي طرابلس عن أصل علي بن زياد، فقال: كشفنا عن أصله، فإذا هو من العجم»[5].

وممن سلَّم بهذا الأصل صلاح الدين خليل الصفدي حيث قال جامعاً بين

---

(1) يراجع: ترتيب المدارك 1: 326، طبقات علماء إفريقيا: 98 تراجم أغلبية: 21 نفحات النسرين والريحان: 66، أعلام الفكر الإسلامي: 24، طبقات علماء إفريقيا وتونس: 220.

(2) طبقات علماء إفريقيا: 98، ترتيب المدارك 1: 326، تراجم أغلبية: رياض النفوس 1: 234.

(3) ترتيب المدارك 1: 326، طبقات علماء إفريقيا وتونس 1: 220.

(4) م. ن. 1: 326.

(5) طبقات علماء إفريقيا وتونس: 222، رياض النفوس 1: 234.

الأصلين: «علي بن زياد التونسي الفقيه أبو الحسن العبسي شيخ العرب، أصله من بلاد العجم»[1].

كما أشار إلى هذه النسبة أيضاً القاضي عياض في كتابه: «ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك» بشيء من التشكيك والتضعيف حيث قال: «وقيل أصله من العجم»[2].

بيد أنَّ الرأي الراجح عند القاضي عياض الذي شكَّك في أعجمية النسب، أو النسب الأعجمي أنَّ أوليَّة علي بن زياد، وأصوله عربيَّة[3].

وقد اعتمد القاضي في ذلك الذي ذهب إليه على ما ذكره ابن شعبان وغيره، حيث قرّروا أن نسبته إلى قبيلة «عبس» العربية، فقد صرَّح القاضي عياض بذلك بعد التضعيف لعجمته، والشك فيها بقوله: «هو من عبس»[4].

وهذا الترجيح هو الذي اعتمده أغلب العلماء المحدثين، قال الأستاذ المؤرخ التونسي حسن حسني عبد الوهاب «علي بن زياد العبسي»[5] وذكر الشيخ محمد الشاذلي النيفر «بأنه عبسي من جهة الولاء»[6] وقرَّر أنَّ «الأقرب إلى أنه من عبس غطفان؛ لأن الأكثرية في النسبة إليها دون غيرها»[7].

وقال الشيخ الطاهر أحمد الزاوي «علي بن زياد العبسي»[8] وقد قرَّر هذه النسبة أيضاً العلامة المبرور الشيخ محمد الفاضل ابن عاشور حيث قال: «كان

---

(1) الوافي بالوفيات 21: 82.

(2) ترتيب المدارك 1: 326، وذكره أيضاً صاحب كتاب رياض النفوس 1: 234 ـ 237 وصاحب كتاب جمهرة تراجم الفقهاء المالكية 2: 850، 851.

(3) ترتيب المدارك 1: 361، جمهرة الفقهاء المالكية 2: 850.

(4) ترتيب المدارك 1: 326، تراجم أغلبية: 21، 22.

(5) مجمل تاريخ الأدب التونسي: 38.

(6) (7) قطعة من موطأ ابن زياد: 30.

(8) أعلام ليبيا: 260.

أبو الحسن عليّ بن زياد عربياً من قبيلة عبس على ما صرَّح به أكثر مترجميه، واعتمده عياض في المدارك»[1].

وقد ذهب هذا المذهب التوفيقي من القدامى صلاح الدين خليل الصفدي كما تقدَّم ـ حيث قال: «علي بن زياد التونسي!! الفقيه أبو الحسن العبسي شيخ العرب، أصله من بلاد العجم»[2].

كما ذهب الشيخ محمد الشاذلي النيفر من المحدثين مذهباً جيداً في هذا التوفيق والجمع حيث قال: «ويمكن التوفيق بين الأمرين بأنَّه عبسيٌّ من جهة الولاء، فإذا ما اشتهر أنَّه عبسي، وهو في الحقيقة من العجم لم يكن تضارب بين الأمرين»[3] وقال: «والأقرب أنَّه من عبس غطفان؛ لأنَّ الأكثرية في النسبة إليها دون غيرها»[4].

وكما اختلفت الكلمة في النسبة العرقية لمترجمنا، ثم انتهت عند الشيخ النيفر إلى التوفيق المقبول، اختلفت أيضاً في نسبة مترجمنا إلى الإقليم الذي ولد فيه ونشأ، كما ولد فيه سلفه وأوله ونشأ بعد مجيء جدّه من شبه الجزيرة العربية ضمن جند الفتح الظافر المبارك إلى شمال إفريقيا ومنه مدينة طرابلس الغرب، التي لا خلاف بين العلماء المنصفين في أنه وسلفه منسوب إليها نسبة حقيقية، لا يمكن أن يمارى فيها.

ولكنَّ جملة من العلماء والمؤرخين القدامى والمحدثين لم يتبينوا تلك النسبة الصحيحة الصريحة أو حاولوا تجاهلها؛ فنسبوه في آثارهم صراحةً وبلا برهان مقنع إلى تونس، وأكدوا نسبته إليها «التونسي» معتمدين في تقرير ذلك على أنَّه رحل إليها واشتهر فيها، ثم توفي في قصبتها.

---

(1) أعلام الفكر الإسلامي في تاريخ المغرب العربي: 24.

(2) الوافي بالوفيات 21:82.

(3) قطعة من موطأ ابن زياد: 30.

(4) م.ن: 30.

وربما كان أول الذاهبين هذا المذهب من المؤرخين في هذا التنسيب الخاطئ، أبو العرب أحمد بن تميم القيرواني التونسي المتوفى عام (333/ 944) حيث قال في تعريفه: «أبو الحسن عليّ بن زياد من أهل تونس»[1] وأبو عبد الله محمد بن حارث بن أسد الخشني المتوفى عام (361/ 971) الذي قال بتونسية ابن زياد مستنداً في ذلك على ما قاله أبو العرب «قال أبو العرب: أبو الحسن علي بن زياد من أهل تونس»[2]. وأبو بكر عبد الله المالكي المتوفى عام (474/ 1081) الذي كنى ابن زياد وسمَّاه ثم نسبه إلى جذمه العربي ثم إلى تونس كالسابقين حيث قال: «ومنهم أبو الحسن علي بن زياد العبسي التونسي ـ رضي الله تعالى عنه»[3] ثم سار بعدهم الكثير من المؤرخين الذين عرفوا في القرون اللاحقة بالقول بهذه النسبة الجغرافية إلى تونس، والتي تنوسيت فيها طرابلس الغرب مسقط رأس علي بن زياد الحقيقي، والذي نشأ فيه وتعلم ـ اتباعاً لمن سبقهم من المؤرخين التونسيين دون بذل الجهد في التحقُّق من مكان ميلاد ابن زياد وحياته التي تقاسمتها مع وطنه طرابلس ـ كما سنذكر ـ بعض الدول المشرقية، وأخيراً تونس.

نذكر من هؤلاء المؤرخين ـ حسب التراتبية التاريخية القاضي عياض السبتي (544/ 1149)[4] وأبا محمد التجاني (708/ 1308)[5] وصلاح الدين خليل الصفدي (764/ 1265)[6] ثم تلاهم الوزير محمد بن محمد السراج التونسي[7] وأحمد بن أبي الضياف (1291/ 1874)[8] ومحمد مخلوف (1864/

(1) طبقات علماء إفريقيا وتونس: 220.
(2) طبقات علماء إفريقيا: 98.
(3) رياض النفوس 1: 234.
(4) ترتيب المدارك وتقريب المسالك 1: 326.
(5) رحلة التجاني: 271.
(6) الوافي بالوفيات 21: 82.
(7) الحلل السندسية في الأخبار التونسية 1: 708.
(8) إتحاف أهل الزامن 1: 125.

1941)[1] ومحمد النيفر (1330/ 1911)[2] ثم من انتهج نهجهم من العلماء والمؤرخين المحدثين من أمثال العلاّمة محمد الخضر حسين[3] المؤرخ التونسي حسن حسني عبد الوهاب (1388/ 1968)[4] والشيخ محمد الشاذلي النيفر (1419/ 1998)[5] والأستاذ أبو ذينة[6] وأخيراً الدكتور هشام قريشة في بحثه المنشور بموسوعة «أعلام العلماء والأدباء المسلمين» الصادرة عن منظمة الألكسو[7].

فقد قال القاضي عياض بما قاله من سبقه من هذه النسبة إلى تونس[8].

وقال أبو محمد التجاني أيضاً: «عليُّ بن زياد الفقيه التونسي ـ رحمه الله»[9]. وقال العلامة صلاح الدين الصفدي: «عليُّ بن زياد التونسي الفقيه»[10].

وقال الوزير السراج: «ومنهم وليُّ الله العلاّمة أبو الحسن علي بن زياد التونسي العبسي»[11]، وقال مؤكداً ما اعتمده من الحكم الذي سبق إليه صاحب الطبقات: «قال أبو العرب: علي بن زياد من أهل تونس، ثقة مأمون خير متعبد بارع في الفقه ممن يخشى الله ـ عزَّ وجلَّ ـ مع علوه في الفقه»[12].

---

(1) شجرة النور الزكية: 60.

(2) يراجع كتاب «عنوان الأريب عما نشأ بالبلاد التونسية من عالم أديب».

(3) تونس وجامع الزيتونة: 7، 17.

(4) ورقات عن الحضارة العربية بأفريقية 3، 41، 42، 47، 408.

(5) قطعة من موطأ ابن زياد: 27.

(6) مشاهير التونسيين: 385.

(7) موسوعة أعلام العلماء والأدباء المسلمين 11: 385.

(8) ترتيب المدارك: 3: 83.

(9) رحلة التجاني: 271.

(10) الوافي بالوفيات 21: 82.

(11) (12) الحلل السندسية في الأخبار التونسية 1: 708.

وذهب إلى القول بذلك المؤرخ التونسي أحمد بن أبي الضياف فقال في إتحافه: «عليٌّ بن زياد التونسي»[1].

كما قال أيضاً في تقرير الحرص على تونسية ابن زياد: «ورأيت أن أرصع هذا الكتاب بترجمته، لأني رأيت كثيراً من عامّة بلدنا، يجهلون مقامه، وهو من مفاخر تونس»[2].

كما ذكر هذه النسبة التونسية أيضاً المؤرخ التونسي محمد مخلوف حيث قال: «أبو الحسن علي بن زياد التونسي»[3].

كذلك حرص على ذكر هذه النسبة أو التونسة، أي نسبة علي بن زياد إلى تونس عدد من العلماء والمؤرخين المحديثن كالأستاذ حسن حسني عبد الوهاب في بعض مؤلفاته، فقد قال في كتابه: «مجمل تاريخ الأدب التونسي»: «عليٌّ بن زياد العبسي من أبناء مدينة تونس»[4]، وذكر ذلك أيضاً في كتابه: «ورقات عن الحضارة العربية بإفريقيا: «عليٌّ بن زياد التونسي من أبناء مدينة تونس»[5] بيد أن الحقيق بالذكر والتنويه أنَّ هذا الأستاذ المؤرخ لم يحصر في كتابه «ورقات عن الحضارة العربية بإفريقيا» وهو كتاب متقدم في التاريخ وفي «كتاب العمر» ـ وهو ـ كما هو معروف ـ من آخر ما صدر من تآليفه ـ على ذكر ابن زياد من أعلام تونس[6]، ولم ينسبه إليها كما فعل في مؤلفاته السابقة.

ومن الذين أصرّوا على هذا التنسيب إلى تونس وحرصوا عليه الشيخ محمد الشاذلي النيفر، حيث قال في مواضع كثيرة من تحقيقه لموطأ ابن زياد ـ

(1) (2) إتحاف أهل الزمان 1: 125.
(3) شجرة النور الزكية: 60.
(4) مجمل تاريخ الأدب التونسي: 38.
(5) ورقات عن الحضارة العربية بإفريقيا 1: 26.
(6) راجع كتاب العمر في المواضع المختلفة التي ورد فيها اسمه غير منسوب لتونس ورقات 1: 26.

بتونسيته منها قوله: «وأما التونسي فهو ابن زياد الذي بثّ في المغرب المالكية؛ فعمّت جميع أقطاره بدون استثناء»[1].

كذلك الأستاذ محمد بودينة صاحب كتاب «مشاهير التونسيين» حيث قال: «من مشاهير أهل العلم والفتوى بإفريقيا»[2].

وآخر القائلين بهذه النسبة من التونسيين الدكتور هشام قريشة في البحث الموجز الذي نشره أخيراً في موسوعة أعلام العلماء والأدباء المسلمين حيث قرّر فيه وأكد تونسية ابن زياد، حيث قال: «ابن زياد أبو الحسن علي التونسي»[3].

وقد تبعهم من غير التونسيين في القول والتسليم بنسبة الفقيه أبي الحسن علي بن زياد إلى تونس المحروسة نفر من العلماء الأجلاء، مثل خير الدين الزركلي (1396/ 1976) صاحب كتاب «الأعلام» حيث قال: «عليُّ بن زياد العبسي التونسي»[4] والأستاذ عمر رضا كحالة: في قوله: «عليُّ بن زياد التونسي (أبو الحسن)»[5] والأستاذ الدكتور فؤاد سزكين في قوله: «هو أبو الحسن علي بن زياد التونسي»[6]. وغيرهم[7].

ومن الغريب أن يذهب هذا المذهب شيخنا محمد عبد الغني الباجقني في محاضرته «نشوء المذهب المالكي وانتشاره» التي ألقاها في يوم الاثنين بتاريخ 15/ 4/ 1968 في معهد أحمد باشا الديني بطرابلس[8].

وأنت تلحظ بجلاء أنّ أولئك العلماء جميعاً من القدماء والمتأخرين، ومن

---

(1) قطعة من موطأ ابن زياد: 27 ويراجع فيه الصفحات المتفرقة بعد هذه الصفحة.

(2) مشاهير التونسيين: 385.

(3) موسوعة أعلام العلماء والأدباء المسلمين 11: 385.

(4) الأعلام 4: 289.

(5) معجم المؤلفين 7: 96.

(6) تاريخ التراث العربي 2: 132.

(7) مثل ميكلوس موراني والدكتور شاكر مصطفى.

(8) في مكتبتي الخاصة نسخة من هذه المحاضرة التي لم تطبع.

المغاربة والمشارقة منذ عهد الشيخ أبي العرب محمد القيرواني، إلى فؤاد سزكين والشيخ محمد عبد الغني الباجقني، قد تأثروا بالمذهب الخاطئ الذي قال به بعض القدامى، وتجاهلوا ـ بكلِّ أسف ـ ذكر نسبة علي بن زياد الصريحة والمسلّمة إلى مسقط رأسه طرابلس الغرب، أو اطرابس التي ولد فيها، ونشأ وتعلّم ـ دون شك ـ في ربوعها، وحرصوا حرصاً أكيداً على نسبته إلى تونس بإطلاق ملاحظين في هذه النسبة والتنسيب هجرته إليها من وطنه طرابلس الغرب بسبب ظروف مختلفة ومجهولة، وأيضاً لوفاته فيها، ولو كانت النسبة أو التنسيب يتمان ـ في المنطق ـ بمجرد الهجرة أو الوفاة فحسب لحق المشرق مصر والحجاز والعراق أن يدعيه؛ لأنه بقي فيه زمناً طويلاً قد يزيد على الزمن الذي قضاه في تونس، كما أنه أخذ في ربوعه جُلّ علومه التي عرف بها في مدّة إقامته ومكثه فيه.

ولو كانت النسبة أو التنسيب تتُّم بمجرد الهجرة والإقامة في بلد من البلدان لحقَّ لطرابلس الغرب نفسها أن تدّعي أَنَّ الفقيه التونسيّ سحنون بن سعيد وهو من مشاهير تونس هو أحد أبناء طرابلس وعلمائها؛ لأنَّه كما سنذكر في ترجمته. أقام في مدينة طرابلس وفي مدنية أجدابية التي هي من مشمولاتها زمناً نشر خلاله العلم في ديارهما، ولجاز لنا أيضاً أن نقول إن الرحالة التونسي أبا محمد التجاني ينسب كذلك إلى طرابلس الغرب؛ لأنّه أقام فيها أكثر من سنتين.

ومن الطريف الملاحظ الذي يُحسب في القديم للمؤرخين: الدباغ وابن ناجي أنهما لم يعتبرا ابن زياد الطرابلسي تونسياً[1]. وكذلك المؤرخ محمد القيرواني[2].

ومن الطريف الملاحظ كذلك أنَّ المؤرخ المعاصر حسن حسني عبد الوهاب لم يُصرّ في كتابه «كتاب العمر في المصنفات والمؤلفين التونسيين» وهو

---

(1) يراجع كتاب «معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان».

(2) يراجع كتاب «تكميل الصلحاء والأعيان».

من آخر آثاره التي صدرت عنه ـ على اعتبار علي بن زياد تونسياً[1]، كما أنَّ الأستاذ المؤرخ التونسي محمد محفوظ ـ رحمه الله تعالى ـ وقف تجاه ترجمة ابن زياد الطرابلسيِّ موقف الحياد والحذر، ولم يتجرأ في كتابه النفيس «تراجم المؤلفين التونسيين» على عَدِّه ـ باعتبار هجرته إلى تونس، ووفاته فيها ـ من علمائها ومؤلفيها، إذ لم يترجم له في كتابه المذكور[2] مراعاة ـ في أغلب الظن ـ لأن الفقيه علي بن زياد إنما هو أصيل طرابلس الغرب ولادة ونشأة وانتماء.

وذهب مؤرخون آخرون ـ التزموا الإنصاف والموضوعية إلى القول بحقيقة نسبته المولدّية بطرابلس الغرب ـ وهي حقيقة ينبغي ـ وبناء على ما تقدَّم من أدلّة ـ ألا تجحد أو تنكر اعتماداً على تحقّق ولادة الفقيه علي بن زياد ونشأته في مدينة طرابلس الغرب.

فقد أجاب الشيخ شرحبيل قاضي طرابلس الذي عيَّنه الإمام سحنون عليها عن سؤاله عن أصل شيخه الإمام علي بن زياد الطرابلسي فأجابه بما يؤكدُ نسبته ونسبة سلفه وأوائله إلى مدينة طرابلس الغرب، حيث قال: «وكان أوله من طرابلس ثم سكن مدينة تونس»[3].

فنسبة مترجمنا بل نسبة أوله ـ كما ذكر القاضي شرحبيل ـ مُحقّقة إلى طرابلس الغرب، وإن كان سكن في أخريات حياته مدينة تونس.

كذلك أكَّد القاضي عياض أيضاً هذه النسبة الوطنية أو الجغرافية في كتابه: «ترتيب المدارك» إذ قال: «وُلد بطرابلس، ثم انتقل إلى تونس فسكنها»[4].

---

(1) يراجع «كتاب العمر في المصنفات والمؤلفين التونسيين».

(2) يراجع كتاب «تراجم المؤلفين التونسيين»، ولكن الذي يؤخذ على مؤلفه أنه ذكر أعلاماً آخرين من طرابلس الغرب ضمن علماء تونس ومؤلفيها مثل العالم الطرابلسي المشهور عبد الحميد بن أبي الدنيا الطرابلسي الذي أرخنا له في كتابنا «أبحاث وتحقيقات في تراث الغرب الإسلامي».

(3) طبقات علماء إفريقيا وتونس: 222.

(4) ترتيب المدارك وتقريب المسالك 1: 326.

وأكَّدها ـ قبلَ عياض ـ الفقيه التونسي أسد بن الفرات ـ وهو ـ كما سيأتي من أبرز تلاميذ مترجمنا ابن زياد فقد عبَّر عن حلول شيخه بتونس بلفظ «الطروء» الذي يفيد في اللغة أنَّه من غير أصلاء مدينة توس، حيث قال ناقلاً كلام غيره: «قال لي المخزومي وابن كنانة ما طرأ إلينا من بلد من البلدان من كشف هذا الأمر ككشف علي بن زياد»[1].

فعبارة أو لفظة «الطروء» من بلد من البلدان صريحة الدلالة على أن مترجمنا إنما جاء إلى تونس من بلد آخر هو طرابلس، وقال الوزير السراج: «وقيل أصله من العجم ولد بأطرابلس، ثم انتقل إلى تونس فسكنها»[2].

وقال الشيخ محمد الشاذلي النيفر محقق كتابه: «قطعة من موطأ ابن زياد»: «وتحقَّق لدينا أنَّ المراد بطرابلس، طرابلس الغرب دون طرابلس الشام؛ لأنَّ الذي قال إنّ أوله من طرابلس ثم سكن تونس هو شرحبيل قاضي طرابلس، وشرحبيل هذا كان قاضياً بطرابلس الغرب، وقد أولاه سحنونُ ولايتها، وسحنون لا تتبعه طرابلس الشام، إنما تتبعه طرابلس الغرب»[3].

وما من ريب في أَنَّ تلك الأدلة القويّة في نسبته الطرابلسية، قد حفزت المؤرخين والإخباريين من علماء ليبيا في القديم والحديث على نسبة المترجم به إلى بلدهم طرابلس الغرب على الحقيقة.

قال أحمد النائب الأنصاري في كتابه: «نفحات النسرين والريحان فيمن كان بطرابلس من الأعيان»، واصفاً الفقيه عليَّ بن زياد «شيخ المغرب، ومولده بطرابلس»[4].

وقال الشيخ الطاهر الزاوي «الفقيه العلاَّمة الأستاذ عليُّ بن زياذ العبسيُّ

---

(1) رياض النفوس 1: 235، ترتيب المدارك 3: 81.

(2) الحلل السندسية 1: 708.

(3) قطعة من موطأ ابن زياد: 30، 31.

(4) نفحات النسرين والريحان: 66.

الطرابلسيُّ»[1] وأخيراً فقد عنون الدكتور السيد محمد أبو ديب بحثه عنه بعنوان: «علي بن زياد من علماء ليبيا في القرن الثاني الهجري»[2].

ومن المفيد أن نثبت هنا ما قرَّره وذكره العلاَّمة المبرور الشيخ محمد الفاضل ابن عاشور مفتي الديار التونسية، وعميد كلية الشريعة وأصول الدين سابقاً ـ لما عرف به ـ رحمه الله تعالى ـ من الموضوعية والإنصاف مفصلاً بحقيقة نسبة الفقيه علي بن زياد إلى طرابلس الغرب التي قال بها وصرَّح المنصفون حيث قال: وكان بولادته ونشأته إفريقياً صرفاً، ولد بمدينة طرابلس من القطر الليبي، ثم انتقل إلى تونس فسكنها»[3].

وهذه النسبة الثابتة إلى مسقط رأسه طرابلس الغرب من القطر الليبي التي سلَّم بها الشيخ محمد الفاضل اعتماداً على المصادر القديمة المعتمدة والمحايدة وهي التي أكدتها كلمة الدكتور أحمد باكير في معرض الحديث عن ناشري مذهب الإمام مالك في المشرق والمغرب، حيث قال: «وبإفريقيا على يد زياد الطرابلسي الأصل التونسي الدار»[4] كما أكدتها كلمة أستاذنا الباحث التونسي أبي القاسم محمد كرو ـ حفظه الله ـ كما سنذكر ذلك فيما بعد[5].

وتنسيب الفقيه المحدّث علي بن زياد الطرابلسي إلى طرابلس الغرب ـ في عُرفنا وفي أعراف العلماء والمؤرخين الذين نعتوه وحلّوه بتلك النسبة، إنما نعني بها النسبة الصريحة إلى طرابلس الغرب المدينة الأم العاصمة، دون سواها من الأراضي الواسعة التابعة لها في التاريخ الإسلامي أو من أراضي برقه أو فزان، وينحصر الترجيح في هذه النسبة إلى هذه المدنية الأم في تقديري في عدّة أسباب راجحة:

---

(1) أعلام ليبيا: 260.

(2) أعمال ندوة التواصل الثقافي بين أقطار المغرب العربي: 423.

(3) أعلام الفكر الإسلامي في تاريخ المغرب العربي: 24.

(4) ملتقى الإمام محمد بن عرفة: 212.

(5) دراسات في التاريخ والتراث: أعمال المؤتمر الأول للوثائق والمخطوطات 2/ 992.

الأول: شهرة هذه المدينة العاصمة تاريخيّاً وحضارياً والتي اتخذها الفاتحون المسلمون، ومنهم سلف مترجمنا دار إقامة واستقرار، فقد نزلها جدُّه ثم استطاب فيها لإقامة والده، كما عاش فيها بعده ولداه والد المترجم به وشقيقه وخلفه ومنهم الشاعر يحيى بن زياد ـ كما سيأتي.

2 ـ السبب الثاني، ما أخبر به القاضي شرحبيل قاضي طرابلس الغرب في المدينة، والمُعيَّن عليها نفسها، والمكلّف من الفقيه سحنون بن سعيد التنوخي بقضائها، حينما سأله ـ كما سيأتي ـ عن نسب الفقيه علي بن زياد الطرابلسي، حسبما هو الشائع على ألسنة أهل طرابلس المدينة، فمن المعروف تاريخنا أن تكليف شرحبيل بالقضاء في طرابلس التي كانت تتبع إدارياً عهدئذ الحكم في تونس ـ لم يقصد به إلا طرابلس الغرب المدينة، وأن طلب سحنون من شرحبيل التحقُّق من نسب هذا الفقيه الطرابلسي لم يقصد به أيضاً إلا التوثق من علمائها وأهلها في معرفة أولية ابن زياد، فيتحقق بذلك أن مترجمنا أبا الحسن من سكان هذه المدينة العاصمة التي كانت تابعة لنظر قاضي الجماعة سحنون بن سعيد في تونس، قال أستاذنا المحقّق محمد العنّابي ـ رحمه الله تعالى ـ في تأييد ذلك: «وهذا ما جرى عليه الحال بإفريقيا. أعني تونس، منذ عهد سحنون إلى القرن الثامن الهجري، بل إن نظر قاضي الجماعة في التولية يتجاوزها إلى صقلية وقسنطينة والزاب وطرابلس وطنجة»(1).

3 ـ ثم إنّ شخصية في حجم الفقيه علي بن زياد في ذلك التاريخ البعيد الذي لم ينتشر فيه العلم، ولم تشع فيه المعرفة إلا في المدن الكبرى، لا يمكن أن ينشأ على هذه الصورة المعرفيّة إلا في مدينة طرابلس الغرب نفسها التي اختارها سلفه الذين هم من أصول فارسيّة داراً لإقامتهم، باعتبارها مدينة تشبه المدائن والعواصم التي عاشوا فيها، ويزكي هذا الذي ذهبنا إليه أنَّ أستاذنا العلاّمة المبرور الشيخ محمد الفاضل ابن عاشور قال في تحديد مكان ولادته:

---

(1) فهرست الرصاع: 35.

«ولد بمدينة طرابلس من القطر الليبي»[1] ولا يشك في أنه يعني بذلك العاصمة دون سواها، وقال الشيخ محمد الشاذلي النيفر: «وتحقق لدينا أنَّ المراد بطرابلس طرابلس الغرب دون طرابسل الشام»[2] فأنت تراه يقابل هنا مدينة بمدينة، كما حدَّد قبله الشيخ الفاضل مدينة طرابلس بموقعها من القطر الليبي.

نخلص من ذلك كلّه إلى أنَّ الفقيه المالكي المحدِّث أبا الحسن علي بن زياد الطرابلسي من علماء القرن الثاني الهجري أصيل مدينة طرابلس الغرب من البلاد الليبية حالياً، وأنه غير سميّه ومعاصره في القرن المذكور الفقيه المالكي المصري الزاهد أبي الحسن عليّ بن زياد الإسكندراني، المعدود أيضاً من أكابر أصحاب مالك بن أنس»[3] قال القاضي عياض في التفريق بينهما، وتحلية كل واحد منهما بما يناسبه: «فالأول الفقيه شيخ سحنون وغيره، والآخر صالح يعرف بالمحتسب»[4].

وقد دفع القاضي عياض الالتباس والتداخل الحاصل بين هاتين الشخصيتين العالمتين في التسمية والمعاصرة؛ فقال: «وقد جرى ذكر ابن زياد [يقصد عليّ بن زياد الطرابلسيّ، والذي يسميه خطأ تونسياً] مرّة بحضرة من يفهم هذا الباب؛ فلم يكن عنده شك أنَّ الفقيه المشهور اسكندراني، فقلت له: هما اثنان، وأوقفته على من قال ذلك»[5].

ثم عقَّب القاضي عياض على ذلك بما ينبئ بشهرة مترجمنا عليّ بن زياد الطرابلسي وعلمه وفضله، حيث قال: «فمعرفة هذا مما يضطر إليه لا سيما إذا كان بينهما بون في العلم، ومزيّة في العدالة والفضل»[6] وفي ذلك إعلام بعلم علي بن زياد الطرابلسي وعدالته وفضله.

---

(1) أعلام الفكر الإسلامي في تاريخ المغرب العربي: 24.
(2) قطعة من موطأ ابن زياد 30، 31.
(3) ترتيب المدارك وتقريب المسالك 3: 84.
(4) م.ن 3: 84.
(5) ترتب المدارك وتقريب المسالك 3: 84.
(6) م.ن 3: 84.

المبحث الثاني

الطور الأول من حياته ـ الطور الطرابلسي

هذا الطور الأول من أطوار حياة الفقيه علي بن زياد الطرابلسي طور مجهول وغامض ومغفول عنه، بل كثيراً ما عمد بعض الباحثين والدارسين إلى تجاهل ذكره والإشارة إليه، وحاولوا طيّه وطمسه كأن لم يكن، وذلك بالتخييل للمتلقين أن ابن زياد ولد ـ كما يسلمون ويقررون أحياناً ـ في طرابلس، ولكنَّه سرعان ما رحل في السنوات الأولى من عمره ـ حسب تخييلهم ـ إلى تونس، حيث نشأ وتعلَّم، وظهر فكره وعطاؤه، يقرّرون ذلك دون دليل قاطع، أو برهان ساطع.

وقد تجاهل هؤلاء الأفاضل حقيقة أنَّ الكثير من أعلام طرابلس الغرب قد رحلَ إلى تونس المحروسة وغيرها في ظروف مصمئلة واستقروا هناك، ولكن لم يتم لهم ذلك في الغالب إلا بعد مرحلة شبيبتهم ورجولتهم، ومن الحقّ القول ـ بعد ذلك ـ إنَّ هذا الطور الطرابلسي من حياة مترجمنا ـ وهو طور محقَّق غير قابل للتشكيك ـ يتّسم في عمومه بقلّة المعلومات حوله، وبشحِّ الحقائق المتصلة به، وذلك لأسباب مختلفة، ربما يأتي في مقدمتها ما عرف به أهل هذا البلد والعلماء فيه ـ في القديم بل في الحديث أيضاً ـ من عدم الاهتمام بالتوثيق، وندرة العناية بالتاريخ، وكتابه تراجم الشيوخ، وتحرير سير الأعلام في هذا البلد المعطاء.

ولكنَّ الحقَّ الذي ينبغي أن يقرَّر ـ أنَّ هذا الطور الطرابلسي الذي مرَّت به حياة المترجم بالرغم من تلاشي أخباره، وضياع حقائقه في الكتب والمظان هو طور موجود غير مفقود ـ يقول بحقيقته الماثلة العقل والتجربة، وتسلِّم بحصوله القرائن الكثيرة المتوفرة، ـ وإن أغفلت ذكره المصادر القديمة والمراجع الحديثة.

والذي يعلمه الباحثون عن هذا الطور على وجه اليقين ما أخبرته به تلك المصادر والمظان عن ولادة الفقيه أبي الحسن علي بن زياد المحققة في مسقط رأسه طرابلس الغرب[1] في القرن الثاني من الهجرة.

ومن المعلوم أنَّ طرابلس الغرب كانت أسبق أخواتها من مدن الغرب الإسلامي تونس والجزائر والمغرب الأقصى والأندلس في الدخول إلى الإسلام في أول سنوات العقد الثالث من القرن الأول، وبالتحديد في السنة الثانية والعشرين من الهجرة سنة (22هـ/ 642)[2] ثم انطلقت منها زحوف الفتوحات الإسلامية الظافرة بتعاليمها الإسلام.

بعد استقرار الدين القيم وعلومه فيها منذ ذلك التاريخ؛ فقد ظهر في أرجائها الفقه والفقهاء، كما تأكّد وجود العلم والعلماء في ديارها إلى القرن الثاني الهجري الذي ولد فيه وعُرف مترجمنا الفقيه علي بن زياد الطرابلسي وقد تقدّم من قول الإمام سحنون في الإشادة بطرابلس والعلم فيها ما يقوم دليلاً لا يردُّ على خصب طرابلس الغرب علمياً فيما أغرى به ولده محمداً وتلميذه سليمان بن سالم التونسي من الأخذ من العلماء المدنيين والمصريين ورواة الفقه المالكي فيها[3]، ونزيد في هذا المقام من شهادة هذا الفقيه التونسي المنصف ما لم نذكره قبلاً، وهو ما حدث به أبو العرب قال: «أَخبرني جبلة بن حمود

---

(1) ترتيب المدارك 1: 326.

(2) يراجع: ابن عبد الحكم «فتوح مصر وإفريقيا» الطاهر الزاوي «تاريخ الفتح العربي في ليبيا».

(3) معالم الإيمان 2: 83.

الصدفي[1] قال: سمعت سحنون بن سعيد يقول: كان بإفريقيا رجال عدول؛ بعضهم بالقيروان وتونس وطرابلس»[2]، وذكر من فضلهم وتقاهم ما رأى وسمع منهم وعنهم؛ فقال: «لو قرنوا إلى مالك بن دينار لساووه»[3] ومالك بن دينار ـ كما هو معروف ـ من أعلام العلم الظاهر والباطن.

وسئل سحنون في وقت عن الصالحين الذين عرفهم فقال: رأيت بطرابلس رجالاً ما الفضل بن عياض أفضل منهم»[4].

ومن الأسف أن كتب التاريخ والتراجم والطبقات المتبقية، لم تحتفظ لنا بأسماء العلماء والفقهاء والصلحاء الذين أنجبتهم مدينة طرابلس الغرب وربوعها الواسعة في القرن الأول الهجري، كما لم تحتفظ بأسماء من عاش منهم في القرن الثاني الهجري، الذي ولد فيه الفقيه ابن زياد ونشأ وتعلم، وهم في الجملة لا يقلون قيمة في منازلهم الصوفية الذوقية، وفي مكانتهم العلمية المعرفية ـ حسب شهادة سحنون عن منزلة مالك بن دينار والفضل بن عياض.

ولو وصلتنا أخبارهم وآثارهم مفصلة لاستفدنا فوائد جمّة في التاريخ للحركة الفكرية والأدبية في طرابلس الغرب.

ومن الأسف أيضاً أنَّ تلك المصادر والمظان لم تحتفظ لنا أيضاً بالتأريخ المحدّد الدقيق الذي ولد فيه مترجمنا الفقيه ابن زياد نفسه، كما لم تحدثنا ببسط عن نشأته، وأسماء شيوخه الطرابلسيين الذين أخذ عنهم العلم في بلاده.

والذي نرجحه أن ولادة هذا الفقيه كانت ـ بناءً على القرائن المصدرية المتوفِّرة من تاريخ شيوخه وتلاميذه ـ في السنوات الأولى في العقد الأول من

---

(1) هو جبلة بن حمود بن عبد الرحمن بن جبلة الصدفي يكنى أبا يوسف من أبناء الرجال القادمين مع حسان ابن النعمان.
(2) طبقات علماء إفريقيا: 185، 186.
(3) م.ن: 185، 186.
(4) م.ن: 185، 186، التذكار فيمن ملك طرابلس وما بها من أخبار: 222.

القرن الثاني الهجري في وطنه طرابلس الغرب، كما أجمعت كلمة المصادر والمراجع[1].

وأنَّه ولد ـ كما تقدَّم ـ في أُسرة أعجمية الأصول من بلاد فارس، وأنَّها تنتمي بالولاء إلى «عبس غطفان»[2] جاء جدُّها مع الجند الإسلامي عند فتح طرابلس التي أقام فيها، ثم تحولت بالمصاهرة إلى أسرة طرابلسية، إذ تزوج جدُّه ثم أبوه ـ على الأقل من أسر هذه المدينة العريقة، فأنجب منها مترجمنا أبو الحسن علي بن زياد.

ثم إنّنا نرجّح أيضاً نسبة هذه الأسرة الوافدة التي ينتمي إليها مترجمنا أبو الحسن إلى العلم والفقه الإسلامي وحفظ القرآن الكريم والحديث الشريف، وهو ما أبرز مترجمنا محباً للعلم وتحصيله، وللعلماء ومجالسهم في المغرب والمشرق، كما أبرز بعض أفراد أسرته مندرجين في مسافات مسرد من عرف بالعلم والانتساب إليه، فقد أخبر أبو محمد التجاني أن الشاعر الطرابلسي أحمد ابن يحيى من أعلام شعراء طرابلس الغرب وهو ـ كما وصفه ـ «من ولد أخي علي بن زياد الفقيه التونسي [كذا] ـ رحمه الله»[3].

فنحن نستنتج من هذا الخبر الذي أورده التجاني متصلاً بأسرة علي بن زياد ـ مع تحفظنا على بعضه ـ ثلاثة أشياء:

الأول: أنَّ عليَّ بن زياد الطرابلسي له أخ، وكان الشاعر أحمد بن يحيى المذكور من نسله، أي ابن أخيه[4].

الثاني: صلة أُسرته بالعلم منذ عهده وإلى أحمد بن يحيى.

---

(1) ترتيب المدارك 1: 326، رياض النفوس 1: 234.

(2) الحلل السندسية 1: 708، قطعة من موطأ ابن زياد: 29.

(3) رحلة التجاني: 271.

(4) رحلة التجاني: 271.

الأخير: بقاء أُسرته واستمرارها في مدينة طرابلس الغرب إلى عهد طويل بعد زمن مترجمنا، مما يؤكد ما ألمحنا إليه من عودته إليها بعد رحلته الأولى إلى تونس، ثم رجوعه إليها بعد رحلته من المشرق، على أنّ ما ذكرناه من طرابلسية الفقيه علي بن زياد ونسبته المحقَّقة في المصادر القديمة، لا يمكن أن يغمط بحال من الأَحوال الأطوار الأخرى التي أسهمت في تكوينه وعطائه، وبروز شهرته العلمية، وانتشار ذكره، أعني الطور المشرقي والطور التونسي.

وما من ريب في أن عليَّ بن زياد قد نشأ في أحضان هذه الأسرة العالمة في مدينة طرابلس الغرب، وأنَّه قد استفاد من توجيهها ورعايتها له، ولتهيئته لأخذ العلم، وحضّها له على تحصيله، واختيارها له مشائخه المعروفين في المدينة في ذلك الطور.

وما من ريب أيضاً في أنَّ عليَّ بن زياد قد اختلف في هذه السنوات الأولى من هذا الطور الذي عاشه في كنف أسرته الطرابلسية العالمة، على كُتّاب من كتاتيب المدينة القديمة فحفظ فيه ـ على عادة أترابه ولداته ـ كتاب الله العظيم.

ثم اختلف بعد ذلك ـ في زمن طفولته وشبابه على حلق العلم ودولاته في جوامع مدينة طرابلس ـ إذ لم تذكر المصادر ـ كما أسلفنا ـ هجرة أسرته في طفولته وصباه إلى تونس أو غيرها، بل تشير إلى استقرارها في طرابلس ـ التي قرأ فيها الفقه والحديث والتفسير وعلوم العربية، إلى أن قويت أدواته ومداركه، وانتفع ـ بلا ريب ـ من علوم شيوخه الطرابلسيين الذين لا نزال نجهل أسماءهم، ثم ظهرت ـ بعد ذلك ـ رغبته العارمة في الاستزادة من العلم من كبار العلماء، ومشاهير الشيوخ في وطنه، وفي غيره من المواطن القريبة والبعيدة ـ كما سنبيّن.

وليس بين أيدي أحد من مؤرخيه من علماء طرابلس، أو علماء تونس أو غيرهم من التأريخيين أيُّ دليل قويٍّ يثبت رحيله أو رحيل أسرته الطرابلسية إلى

مدينة القيروان أو تونس في طفولته المبكرة أو طفولته المتأخرة من حياته إلى تونس أو القيروان حتى يتسنى لهم الحكم عليه بأنه أخذ فيهما علومه الأولية، وحتى يبنى على ذلك تحقّق دراسته وتعلمه فيهما.

بل إنَّ إشارة الرَّحالة التونسي التجاني في معرض الحديث عن الشاعر أحمد بن يحيى من نسل أخي علي بن زياد[1] تؤكد ـ بما لا يدع مجالاً للشك ـ استمرار وجود أسرة مترجمنا في مدينة طرابلس إلى عهده في القرن السابع الهجري، وهو ما يؤكد بقاء أسرة مترجمنا في طرابلس التي ظلّت موجودة فيها إلى تاريخ متأخر بالرغم من هجرة ابنها الفقيه علي بن زياد الطرابلسي.

والراجح عندي ـ حسب توفر تلك القرائن والمؤيدات ـ أن مترجمنا الفقيه المالكي عليٍّ بن زياد قد أمضى فترة طفولته كاملة ومساحة زمنية واسعة من شبابه في مسقط رأسه طرابلس، وفي أحضان أسرته العالمية، وذات النفوذ باعتبار أسلافها من جند الفتح، وبين عشيرته وجيرته، يتلقى العلم عن علمائه، ويتضلع كأترابه المجهولين من علومهم وفهومهم، ويفيد من دولاتهم ومجالسهم.

والذي نطمئن إليه أيضاً أنَّ هذا الطور الطرابلسي دام ما يقرب من عشرين سنة أو أكثر وهي السنُّ المناسبة التي تسمح لأمثاله من طلاب العلم الطامحين ـ بالسفر والترحال إلى خارج الوطن في ذلك الزمن القلق الذي دلّت المصادر التاريخية ـ على تلبُّسه بالأخطار، كما أنَّها العمر المعقول والمقبول الذي من شأنه أن يقوّي العزم في صاحبه للاستزادة من طلب العلوم، والتبحر فيها، والحضّ على طلب الرحلة العلميّة إلى الشيوخ الكبار المشهورين لتوثيق سنده العلمي بهم في الأماكن البعيدة، والبلدان النائية عن وطنه، مثل البلاد التونسية أو غيرها.

---

(1) رحلة التجاني: 271.

والذي أميل إليه أن ابن زياد الطرابلسي نهض برحلته العلمية الأولى من طرابلس إلى تونس خلال هذا الطور الطرابلسي الأول، وهي الرحلة التي يحتمل فيها أخذه العلم ـ حسب بعض الروايات ـ عن الفقيه خالد بن أبي عمران[1]، الذي «لم يكن بعصره بإفريقيا مثله»[2] والذي وصفه الشيخ الشاذلي النيفر «بغارس العلم في تونس»[3]، وإذا علمنا أن وفاة ابن أبي عمران ـ رحمه الله ـ كانت في عام (125) أو (129) من الهجرة تحقَّق لدينا أن رحلة علي بن زياد كانت خلال هذه السنوات الخاتمة من حياة الشيخ خالد بن أبي عمران، هذا إذا تأكَّد أنَّ ابن زياد قد أخذ عنه العلم[4].

ومؤدى ذلك أنَّ رحلة مترجمنا الأولى إلى تونس ضمن الطور الطرابلسي دامت إلى سنة (129هـ) وهي السنة التي توفي فيها الفقيه ابن أبي عمران[5]، وربما امتدت سنوات قليلة أخرى بعد تلك السنة، أخذ منها العلم عن شيوخ تونسيين آخرين، لم تصلنا ـ كما ذكر الشيخ محمد الشاذلي النيفر ـ أسماؤهم.

ونحسب أنَّ مترجمنا بعد هذا التحصيل في هذه الرحلة الأولى إلى تونس ـ والمندرجة لقصرها ـ ضمن سني الطور الطرابلسي ـ كما ذكرنا ـ قد عاد بعدها إلى وطنه طرابلس الغرب، واستقر فيه زمناً قبل القيام برحلته المهمة إلى المشرق.

وأما ما ذكره الشيخ محمد الشاذلي النيفر ـ رحمه الله تعالى ـ من أنَّه «انتقل إلى تونس في زمن مبكر؛ لأنَّه لم يذكر أحدٌ ممن ترجم له أنَّه أخذ عن

---

(1) تراجع ترجمته في طبقات علماء إفريقيا: 93.

(2) ترتيب المدارك وتقريب المسالك 1: 326.

(3) قطعة من موطأ ابن زياد: 15.

(4) قد سبق القول إن الخشني صاحب كتاب: «طبقات علماء إفريقيا، لم يذكره ضمن عداد تلاميذ خالد بن أبي عمران.

(5) يراجع: طبقات علماء إفريقيا: 93 ترتيب المدارك 1: 326. قطعة من موطأ ابن زياد: 26.

أحد بطرابلس»[1] معتمداً في هذا الرأي على ما ذكر في «ترتيب المدارك» أنّه أخذ علومه عن خالد بن أبي عمران التونسي فمردود ومرجوح من عدّة جهات:

من جهة الشهادة الدقيقة المنصقة التي تقدمت، والتي شهد فيها الإمام سحنون بن سعيد لطرابلس بكونها بلد علم، وبوجود رجال ورواة فقه الإمام مالك فيها، وحض ابنه على الاستفادة من رجالها[2].

ومن جهة أَنّ الشيخ النيفر لم يذكر كغيره من مترجمي علي بن زياد وشيوخه، أنّه أخذ عن أحد من العلماء بتونس إذا استثنينا الفقيه خالد بن أبي عمران الذي ينعته بالتونسي، والذي لم يذكر صاحب كتاب طبقات علماء إفريقيا ـ كما قرّر الشيخ محمد الشاذلي النيفر نفسه أخذه عنه[3].

وإذا سلّمنا جدلاً من جهة أخرى أنَّه أخذ عن الشيخ خالد بن أبي عمران، فإن تاريخ وفاة الأخير سنة (129هـ/ 746م) تؤكّد أنه تلقى عنه العلم في سن متقدّمة إلى حدّ ما لا في سن مبكرة كما ذهب إلى ذلك الشيخ النيفر.

وهنا نتساءل: ألم يكن الشيخ خالد بن أبي عمران هذا الذي ينعت بالتونسي والداً للعالم الفقيه عبد الجبار بن خالد بن عمران الذي ينعتُ في المصادر بالسرتي، والذي تترجح نسبته إلى سرت[4] من مشمولات طرابلس الغرب في ذلك العهد؟!، فيكون شيخه هذا أيضاً طرابلسي الأصل وليس تونسياً.

وهذا مجرد سؤال نطرحه، ونأمل من الباحثين الإجابة عنه بالأدلة الكافية سلباً أَو إيجاباً.

---

(1) قطعة من موطأ ابن زياد: 31.

(2) راجع ترتيب المدارك وتراجم أغلبية: 93، رياض النفوس 1: 353.

(3) قطعة من موطأ ابن زياد: 22.

(4) سرت: مدينة قديمة في وسط شمال ليبيا، ذكرها الرحالة والمؤرخون في كتبهم، وأشاروا إلى أنها على سيف البحر عليها سور طوب، وبها جامع وحمام وأسواق، وهي اليوم مدينة عامرة بالسكان والبنيان.

ومع ما ذكرناه من تلك الأدلة، وكما سلَّمنا مع الشيخ النيفر بمشيخة خالد ابن أبي عمران التونسي أو السرتي وغيره من شيوخ تونس المجهولين لابن زياد، ينبغي أن يُسلّم أيضاً بأنَّ مترجمنا علي بن زياد الطرابلسي، لم يأت إلى تونس من طرابلس في زمن مبكر، بل جاء في زمن متأخر كما ينبغي أن يسلم بأنَّه كان له أيضاً شيوخ مجهولون في مسقط رأسه طرابلس المعروفة عهدئذٍ بعلمائها ورواتها ـ حسب شهادة الإمام سحنون ـ لم نتمكن ـ بكل أسف ـ من معرفة أسمائهم، مثل تسليمنا بجهلنا أسماء شيوخه في تونس باستثناء الفقيه خالد بن أبي عمران السرتي الذي لم يذكره صاحب كتاب طبقات علماء إفريقيا ـ كما تقدَّم ـ قال الشيخ النيفر في ذلك «لا نعرف من شيوخه من أهل تونس إلا المتقدّم، ولا نظن أنَّه لم يكن له من الشيوخ غيره، إذ لا يمكن أن يكون في حداثته وطلبه للعلم، اقتصر على شيخ واحد روى عنه، وإنما هو عنوان عصره، فلذلك وقع الاقتصار عليه، وأما غيره فلما لم يكونوا من المعروفين طواهم الزمان فيمن طوى، وهم كثرة ساحقة عفا عليهم الدهر»[1].

* * *

(1) قطعة من موطأ ابن زياد: 32.

المبحث الثالث

الطور الثاني من حياته «الطور المشرقي»

يُعدُّ هذا الطور ـ دون شك ـ أكثر أطوار حياته وأهمها تأثيراً وفاعلية، وذلك لاتساع مداه الزمني، وعمق تأثيره الروحي، ومن عجب أنَّه لم يتم التركيز عليه، والتنويه بسنيه في الدراسات، بل الإشارات في المصادر والمراجع التي لم توله كشفاً وإيضاحاً.

فقد تلقى الفقيه المحدِّث علي بن زياد الطرابلسي في هذا الطور ـ كما سيتضحُ ـ أكثر علومه وأعمقها وأزكاها وأوفقها عن شيوخه المشارقة في مصر والحرمين الشريفين والعراق، المعدودين من الأئمة الأعلام.

وقد أعقبت سنوات هذا الطور المشرقي ـ في تقديري ـ سنوات الطور الطرابلسي بعد عودته من تونس إلى طرابلس، وليس ـ كما ذكر الدكتور الصيد أبو ديب أن تونس كانت «منطلق هذه الرحلة»[1] فقد عاد ابن زياد ـ كما نرجح ـ من تونس إلى مسقط رأسه بعد وفاة شيخه خالد بن أبي عمران في سنة (127هـ) أو (129هـ) أو بعدها بسنوات قليلة، وهي مرحلة مبكرة في حياة مترجمنا، ثم بقي في طرابلس ـ كما قدّرنا ـ زمناً رحل بعده عنها إلى المشرق لأداء فريضة

---

(1) يراجع بحثه القيّم «علي بن زياد من علماء ليبيا في القرن الثاني الهجري» أعمال ندوة التواصل الثقافي بين أقطار المغرب العربي»: 429، 430.

الحج، ولاستكمال علمه، وتوثيق سنده بأعلامه فيه، ودليلنا في هذا المذهب الذي نذهب إليه حقيقتان:

الأولى: بقاء جملة بل جُلُّ أهله في مدينتهم طرابلس الغرب، مسقط رأس علي بن زياد فرجع إليهم بعد رحلته الأولى إلى تونس، ثم انطلق منها بعد زمن إلى الشرق لقربها منه إذ من غير المعقول أن يرحل من تونس التي أخذ فيها بعض علمه على شيخه خالد بن أبي عمران في الفترة القصيرة المشار إليها، ثم يمضي منها مباشرة إلى الحرمين الشريفين دون أن يمر بوطنه طرابلس الغرب، ويقيم زمناً بين أهله قبل سفره إلى الحرمين.

2 ـ **الحقيقة الأخرى**: ما عرف به العلماء وطلبة العلم في وطنه طرابلس الغرب في ذلك الزمن خلال القرن الثاني الهجري من الموجة العلمية المتمثلة في الشروع الفعلي في الرحلة إلى المشرق لطلب العلم، وأخذ المذاهب الفقهية، وتوثيق سندهم العلمي بأعلام المذاهب الإسلامية وبخاصة المذهب الأباضي والمذهب المالكي.

فقد رحل الفقيه الأباضي الطرابلسي أبو درار إسماعيل بن درار من مدينة غدامس ضمن وفد رسمي «حملة العلم» قاصداً برحلته مدينة البصرة بالعراق، لربط سنده بأعلام المذهب الأباضي فيها[1].

لقد اتجه علي بن زياد في هذا الطور أولاً إلى مصر، حيث أخذ العلم عن شيخه الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي بالولاء (94 ـ 175) وهو إمام أهل مصر في العلم «وكانت بينه وبين مالك صلة جيّدة، ومودّة حسنة، ومحبّة صادقة، ومراسلة لا تنقطع، وتناصح في الله، وتآمر بالحقّ وائتمار بمعروف»[2].

---

(1) يراجع: الإباضية في موكب التاريخ. دراسات عن الإباضية: 113، معالم الحضارة الإسلامية في ليبيا: 354.

(2) الأعلام 5: 248.

وقد وصفه الإمام الشافعي بقوله: «الليث أفقه من مالك إلا أنَّ أصحابه لم يقوموا به»[1] وأجمع العلماءُ ـ كما يذكر النووي ـ على إمامته وجلالته، وعلوّ مرتبته في الفقه والحديث.

وقد استفاد عليٌّ بن زياد الطرابلسي من علم الفقيه المصري الليث بن سعد مدّة إقامته بمصر ـ كما أشارت المصادر ـ إلى أخذه عنه، وانتفاعه منه[2].

كذلك أخذ مدّة هذه الإقامة بمصر من شيخه أبي عبد الرحمن عبد الله بن لهيعة قاضي مصر (97 ـ 174) [3] المعروف بأنه كان «محدّث مصر» ـ كما قال الإمام أحمد بن حنبل[4] ومن «الكتاب للحديث، والجماعين للعلم، والرحالين فيه» ـ كما قال الذهبي[5].

والليث بن سعد معدود أيضاً من الآخذين عن الشيخ خالد بن أبي عمران التونسي، أستاذ ابن زياد الطرابلسي فهو إذن تربه وزميله في التحصيل عن ابن أبي عمران ولذلك رأى الشيخ محمد الشاذلي النيفر أن أخذ ابن أبي زياد عنه «لمجرد السماع»[6].

بيد أنَّ المصادر والمظان لم تذكر لنا المدى الزمني الذي استغرقته رحلته بل إقامته في مصر لأخذ علمه وسماعه عن الليث وابن لهيعة وغيرهما ممن استفاد منهم قبل ذهابه إلى الحرمين الشريفين، وإلى العراق، ولكن بعض المؤرخين أخبروا أن مترجمنا ابن زياد اتجه بعد هذه المرحلة المصرية، وأخذه فيها عن شيخه الليث، وسماعه من زميله ابن لهيعة إلى أرض الحجاز وما من ريب في أن وجهته الوجيهة إلى مكة وطيبة كانت للقيام برحلته التعبديّة لأداء

(1) م.ن. 5: 248.
(2) ترتيب المدارك 1: 326، تراجم أغلبية: 22.
(3) م.ن 1: 326، م.ن: 22، رياض النفوس 1: 234.
(4) (5) نقلاً عن كتاب الأعلام للزركلي.
(6) قطعة من موطأ ابن زياد: 35.

فريضة الحج، ولتحقيق رحلته العلميّة المهمّة بالأخذ عن المدرسة المدنية المعروفة بالفقه والحديث الشريف وفقه الصحابة والتابعين، والتي كان يتزعمها إمام المدينة مالك بن أنس رضي الله عنه.

وأغلب الظنِّ أنّ الذي حمله على القيام بأعباء هذه الرحلة شيخه خالد بن أبي عمران في أثناء رحلته الأولى إليه بتونس، ثم من بعده شيخاه الليث بن سعد[1] وعبد الله بن لهيعة في مصر[2].

ومن المعروف عند مؤرخي المذهب المالكي ومترجمي أعلامه، أنَّ أهل مصر وأهل المغرب على حدّ سواء كانوا أكثر من سبق إلى الارتحال إلى المدينة المنوّرة ومدرستها المالكية التي ترأسها الإمام مالك، وكان من بين تلاميذها أشياخه المذكورون في تونس ومصر.

وقد أجمعت المصادر على أنّ ابن زياد قد أخذ في هذه الرحلة إلى الحرمين الشريفين ضمن الطور المشرقي عن إمام هذه المدرسة المدنية الإمام مالك بن أنس موطأه ورواياته وسماعاته[3] وعُدّ بذلك من أوائل تلاميذه[4]، وقد أفرد القاضي عياض باباً في المدارك لتلاميذه ومن أخذوا عنه موطأه وأسمعته، فأحصى منهم نحو ستين ذكر من بينهم علياً بن زياد.

وقد مدح الإمام البخاري[5] أهل المدينة الأنصار الذين نشأت فيهم هذه المدرسة المدنية الفقهية فقال: «الأنصار شعار، والناس دثار، ولو سلك الناس وادياً، وسلك الأنصار وادياً، لسلكت وادي الأنصار وشعبها»[6].

---

(1) طبقات علماء إفريقيا وتونس: 220 التهذيب 8: 459.

(2) م.ن: 220، الوفيات 3: 38.

(3) ترتيب المدارك وتقريب المسالك 1: 326، تراجم أغلبية: 22. أعلام الفكر الإسلامي: 26، 27.

(4) م.ن.

(5) الإمام محمد بن إسماعيل البخاري صاحب الصحيح المسمى باسمه صحيح البخاري أو «الجامع الصحيح»، الحافظ تحديث رسول الله ﷺ انحصرت حياته ما بين سنتي (194هـ ـ 256) وله كتاب «الضعفاء» وخلق أفعال العباد.

(6) البخاري، باب فضائل المدينة 4: 62.

وقد كان مالك أعلم أهل المدينة في عصره، وقد قال ابن المديني في مدحه: «نظرت فإذا الإسناد يدور على ستة فذكرهم، وقال: «ثم صار هؤلاء الستة إلى أصحاب الأصناف ممن صنّف ولأهل المدنية مالك»[1].

وفي هذه المدرسة المدنية أخذ مترجمنا ـ كما سنبيِّن ـ علمه وأسمعته وموطأه من الإمام مالك، ومن الطريف في رحلته إليها وإليه أنه قد حقَّق بها مع غيره من تلاميذ مالك المغاربة والمشارقة ما ورد فيه من الأثر الصحيح المشهور المروي عن الثقات عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ أنَّ رسول الله ﷺ قال: «يوشك الناس أن تضرب أكباد الإبل في طلب العلم فلا يجدون أعلم أو أفقه من عالم المدينة»[2].

ولا مشاحة في أنَّ أبا الحسن عليَّ بن زياد الطرابلسي كان بذلك الأخذ عن شيخه الإمام مالك بن أنس من أوائل محقّقي ذلك الأثر المشهور، كما أنه كان من أوائل أصحاب مالك رضي الله عنه، بل من الطبقة الأولى من حاملي العلم عنه، ومن مؤصلي مذهبه الفقهي الحديثي وناشريه[3].

فأبن زياد بذلك الاعتبار معدود في الطليعة من تلاميذ عالم المدينة وإمامها من أمثال عبد الرحيم بن أشرس وعبد الله بن فروخ وعبد الله بن غانم، وبهلول ابن راشد من إفريقيا، ومن أمثال سعيد بن عيدوس وسعيد بن هند وزياد بن عبد الرحمن من الأندلس[4].

وما من ريب في أنَّ خلاصة الخلاصة من فقه الصحابة والتابعين وأسمعتهم، وما رووه من أحاديث الرسول ﷺ، وعمل أهل المدينة الموروث

---

(1) عمل أهل المدينة: 76 نقلاً عن العلل لابن المديني (137) مقدمة الجرح والتعديل (17، 31).

(2) رواه أبو هريرة، وأخرجه الترمذي في كتاب «العلم» 5: 47 وقال: «حديث حسن».

(3) ترتيب المدارك 2: 178، 209.

(4) أعلام الفكر الإسلامي في تاريخ المغرب العربي: 25.

عنه وعن أصحابه رضوان الله عنهم قد آل إلى هذا الإمام الذي كثر عنه الآخذون من المشرق والمغرب، ولئن لم تصلنا شهادة مترجمنا في شيخه، وتحلياته المنصفة له، فقد وصلتنا كلمة الإمام الشافعي فيه، وهي المعبِّرة بجلاء عن شهادات تلاميذه المشارقة والمغاربة ـ على حد سواء، ومنهم الإمام علي بن زياد الذي استفاد من علم شيخه مالك ومن فقهه وأسمعته قال الإمام الشافعي: «مالك أستاذي، وعنه أخذت العلم، وما أحد أَمنُّ علي من مالك، وجعلت مالكاً حجة بيني وبين الله، وإذا ذكر العلماء فمال النجم الثاقب ولم يبلغ أحد ما بلغه مالك في العلم لحفظه وإتقانه وصيانته»[1].

ولا مشاحّة أيضاً في أن مترجمنا ابن زياد الطرابلسي قد أخذ عن شيخه مالك في هذه الرحلة أصول مذهبه وهي الأصول ـ التي استنتجها بعد ذلك العلماء والباحثون، وسُميَت عندهم خَصائص المذهب المالكي، وبخاصّة الثلاثة الأخيرة التي يكاد ينفرد بها، دون الخصيصتين الأُوليين اللتين يشترك فيهما المذهب مع غيره من المذاهب أَعني القياس الذي هو في اللغة: التقدير والمساواة، وفي اصطلاح الأصوليين: إثبات مثل حكم معلوم في معلوم آخر لاشتراكهما في علة الحكم عند المثبت»[2].

والإجماع الذي يعني اتفاق أُمة النبي ﷺ في عصر من العصور على أمر من الأمور الشرعية»[3] أما الخصائص التي انفرد بها فهي العرف والمصالح المرسلة، وسدّ الذرائع، وما من شك في أن الفقيه المالكي عليَّ بن زياد الطرابلسي، قد عوَّل على هذه الخصائص في فتاويه وأحكامه الفقهية.

فالعرف يقصد به عرف أهل المدينة المنوّرة أي عملهم المعتمد من خلال

---

(1) ترتيب المدارك 1: 75، 76.

(2) راجع: الكافي الوافي في أصول الفقه الإسلام: 181، أصول الفقه الإسلامي: 186. و«القياس في المذهب المالكي» لعبد الله الوصيف في ملتقى الإمام ابن عرفة: 82.

(3) الكافي الوافي: 155، أصول الفقه الإسلامي: 177.

ما أدركوه من سنّة الرسول الكريم الذي كان يعيش بين ظهرانيهم، وأيضاً أعمال أصحابه ـ رضوان الله عنهم ـ وأعمال التابعين المهتدين في أقوالهم وأفعالهم بسنته ـ ﷺ ـ[1] حتى صار ذلك كله وما عرفوه مرجعاً لهم في العمل والفتوى وقد كان الإمام مالك ـ رضي الله عنه ـ شيخ ابن زياد يكثر من ذكر لفظ «الأمر المجتمع عليه عندنا»[2] يعني عرف أهل المدينة، ولقد جاء في رسالته إلى الإمام الليث بن سعد إمام البلاد المصرية في عهده ما يفيد انتصاره وتزكيته لهذا العرف، ولومه له في مخالفته له، حيث قال: «بلغني أنك تفتي الناس بأشياء مختلفة مخالفة لما عليه جماعة الناس عندنا وببلدنا الذي نحن فيه، وأنت في أمانتك وفضلك ومنزلتك من أهل بلدك، وحاجة من قبلك إليك واعتمادهم على ما جاء منك حقيق بأن تخاف على نفسك وأن تتبع ما نرجو النجاة باتباعه؛ فإنَّ الله ـ سبحانه وتعالى ـ يقول في كتابه: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ﴾[3]، وقال تعالى: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ ﴿١٧﴾ ٱلَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُۥٓ﴾[4]؛ فإنما الناس تبع لأهل المدينة التي نزل بها القرآن»[5]، ولا شك في أن مالكاً كان كما قال الإمام ابن تيمية: «أقوم الناس بمذهب أهل المدينة رواية ورأياً»[6].

فهذه هي الخاصية الأولى من خصائص المذهب التي أخذ بها مترجمنا من شيخه مالك، وعمل بها في أحكامه وفتاويه[7]، ولا غرابة في أن يعمل ابن زياد بعرف أهل المدينة؛ فقد سكن طائفة من المدنيين ـ كما أشار إلى ذلك سحنون

---

(1) الكافي الوافي: 213.

(2) يراجع كتاب: قطعة من موطأ ابن زياد.

(3) سورة التوبة، الآية: 100.

(4) سورة الزمر، الآية: 18.

(5) ترتيب المدارك 1:34.

(6) صحة أصول أهل المدينة: 53.

(7) راجع بحث «العرف في المذهب المالكي» للدكتور محمد أبو الأجفان؛ ملتقى ابن عرفة: 346.

ابن سعيد ـ مسقط رأسه طرابلس منذ القرن الأول، وأشاعوا ـ دون ريب ـ هذا العرف في حياتهم، وحياة المجتمع الطرابلسي إلى عهد ابن زياد في القرن الثاني الهجري[1].

والأصل الثاني الذي استفاده ابن زياد من شيخه مالك ما اصطلح الأصوليون على تسميته «المصالح المرسلة» وخلاصته أنَّ الفقيه ـ عند الإمام مالك ـ ينبغي أن يكون في أحكامه وفتاويه في سعة، وألا يضيق واسعاً، فهو يستطيع أن يحكم ويفتي بأن كلَّ عمل فيه مصلحة لا ضرر فيها على العباد، أو كان النفع فيها أكبر من الضرر أمر مطلوب ومرغوب فيه مراعاة لمصلحتهم، من غير أن يحوجه ذلك إلى تكلف أو تعمَّل، إذ إن مصلحة العباد ـ شرعاً ـ مقدّرة في كل الأزمان بحسب تجدد الأحوال ومنافع الناس، وفق مقاصد الشرع الشريف، وهذا ما تعنيه المصالح المرسلة ضمن خصائص المذهب المالكي[2].

أما الخاصيّة الأخيرة من الخصائص التي تَفَرَّد بها هذا المذهب، واستفادها ابن زياد الطرابلسي ـ في تقديرنا من شيخه مالك أو من المدرسة المدنية في طيبة، وصارت من قواعده المعتمدة فيما بعد في فتاويه وأحكامه؛ فهي قاعدة «سدِّ الذرائع» والذرائع ـ كما هو معروف في اللغة ـ جمع ذريعة، ويراد بها الطريقة أو الوسيلة الموصلة إلى أمر من الأمور، وسد الذريعة معناه وقف ورفع بل دفع الوسيلة؛ فوسيلة المحرَّم محرَّمة، ووسيلة المباح مباحة، فالنظر إلى عورة الأجنبية ـ عندهم ـ تفضي إلى الفاحشة والتشهي والزنى، ولذلك جعل النظر محرماً، وبرُّ الوالدين، والقيامُ بأَمرهما واجب عقلاً وشرعاً، فكلُّ عمل أوصل إلى هذا البر واجب[3] يقول الأستاذ محمد صالح: «فمبدأ سدِّ الذرائع، وفتح الذرائع لا ينظر فقط إلى النيَّات والمقاصد ـ كما رأيت ـ بل يرتبط كذلك

(1) معالم الإيمان 2: 83.

(2) الكافي الوافي: 227، أصول الفقه الإسلامي: 198.

راجع في كتاب: «ملتقى الإمام محمد بن عرفة» بحث المصلحة المرسلة لمحمد الشاذلي النيفر.

(3) الكافي الوافي: 227، أصول الفقه الإسلامي: 218.

مع قصد النفع العامّ، أو دفع الفساد العام، فهو إذاً ينظر إلى النتيجة مع القصد، أو إلى النتيجة وحدها»[1] ولا يخفى ما في ذلك من الفائدة، وحسن العائدة على الأفراد والمجتمعات.

وما دمنا في صدد الحديث عما أخذه علي بن زياد عن شيخه الإمام مالك في المدينة المنورة، فإنَّ هناك علماً آخر ـ بالإضافة إلى ما أخذه عنه من علم الحديث والفقه، وعلم الأصول التي اشتهر انفراد الإمام مالك بها، نذهب إلى أنه أخذه عنه أيضاً هذا العلم هو رواية القرآن الكريم السائدة عهدئذ في المدينة المنورة التي أخذها الإمام مالك عن شيخه نافع، كما أخذها أيضاً الإمام ورش[2] عن شيخه نافع، وهي الرواية التي شاعت وعرفت في الغرب الإسلامي منذ عهديهما.

ومن الغريب أن المؤرخين القدامى والمحدثين لم يذكروا هذا العلم الذي أخذه ابن زياد عن شيخه الذي اشتهر هو الآخر بأخذه عن شيخه نافع الذي أخذ عنه أيضاً الإمام ورش الذي كان معاصراً له، بل لم يذكروا نشر الإمام ابن زياد الطرابلسي لهذا العلم في الغرب الإسلامي في القرن الثاني الهجري، وبخاصّة في المغرب الأدنى وطنه طرابلس الغرب، ومهجره في تونس وهي قراءة أهل المدينة التي أخذها الإمام مالك بن أنس شيخ علي بن زياد ـ كما أسلفنا ـ عن شيخه الإمام نافع، ثم نقلها عنه تلميذه ابن زياد كما نقلها عنه معاصره ورش (عثمان بن سعيد) رضي الله عنه.

وهذه الرواية المدنية هي الشائعة إلى يومنا هذا في قراءة القرآن الكريم بديار الغرب الإسلامي، فحريٌّ بنا أن ننبّه الأذهان إلى دور مترجمنا في نشرها.

---

(1) ندوة الإمام مالك 3:318.

(2) هو عثمان بن سعيد بن عدي المصري، من كبار علماء القراءات غلب عليه في المصادر والمراجع لقب «ورش» لشدّة بياضه يقال له أصله من مدينة القيروان، ولكن مولده ووفاته في مصر وحياته محصورة بين سنتي (110 ـ 197).

وتلك بإجمال هي بعض الأصول[1] والعلوم الإسلامية التي عرفت بها المدرسة المدنية التي كان على رأسها مالك بن أنس، والتي استفادها ابن زياد الطرابلسي منها، بل من شيخه مالك ـ رضي الله عنه في رحلته إلى المدينة المنوّرة، وكانت ـ فيما بعد كما سنوضّح في نشره المذهب المالكي ـ مدار عمله في أحكامه وفتاويه، وأيضاً في روايته في قراءة المصحف الشريف.

كما أخبر المؤرخون أيضاً عن أنَّ هذا الطور المشرقي اللاحق بالضرورة وكما ذكرنا سلفاً للطور الطرابلسي الأول، والسابق ـ حسب السياق التاريخي للطور التونسي الخاتم لرحلة حياة ـ ابن زياد ـ والأخير فيها، قد تضمَّن ـ مع رحلته إلى المدرسة المدنية التي كان يتزعمها الإمام مالك رحلة أخرى، رحل فيها الفقيه عليُّ بن زياد الطرابلسي إلى العراق التي كانت مدينة من مدائن العلم الكبرى في بلاد الإسلام، حيث المدرسة البغدادية المشهورة[2] حيث التقى فيها ـ كما أشارت المصادر ـ شيخه المعروف الإمام سفيان الثوري، المتوفى عام إحدى وستين ومائة (777م) وقد أخذ عنه في مجالسه جامعه الصغير وجامعه الكبير، وأفاد من علمه وفضله، وما اشتهر به من علم وفقه وأسمعة، وبذلك يتبين أيضاً أخذه من هذه المدرسة البغدادية أو العراقية للمذهب المالكي، وهي ـ كما دلَّت المظانُّ ـ مدرسة فقهية مالكية ذات شهرة بأعلامها وأصولها وامتدادها التاريخي[3].

ومن الغريب أنَّ الدكتور محمد العلمي مؤلف كتاب «المدرسة البغداية للمذهب المالكي» ذكر علياً بن زياد مترجمنا ضمن رواة الموطأ، ولم يذكره ـ بكلِّ أَسف ـ بالرغم من تصريح المصادر بذلك ضمن طلبة العلم والفقهاء من

---

(1) وقد ألّف صديقنا العالم الدكتور فاتح محمد زقلام ـ حفظه الله ـ كتاباً مفيداً في هذا الموضوع القيم سمَّاه «الأصول التي اشتهر انفراد إمام دار الهجرة بها» نشرته كلية الدعوة الإسلامية بطرابلس الغرب.

(2) راجع كتاب: «المدرسة البغدادية للمذهب المالكي».

(3) راجع في ذلك كتاب «المدرسة البغدادية للمذهب المالكي».

الرحالة المغاربة والأندلسيين الذين رحلوا إلى بغداد للأخذ عن علماء المدرسة البغداية للمذهب المالكي[1]، ففاته ذكر ذلك وتوثيقه.

فما من ريب في أنَّ عليَّ بن زياد قد أخذ في هذا الطور المشرقي ـ كما أخبر بذلك المؤرخون والإخباريون عن شيخه سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري أحد أئمة هذه المدرسة، ولكنهم لم يذكروا بكل أسف ـ هل كان أخذه العلم عنه كان في مكة أو المدينة اللتين سكنهما الثوري زمناً، أو أخذه عنه في بلده العراق الذي رحل إليه أيضاً مترجمنا علي بن زياد، وهو ما نرجحه، ويحملنا على هذا الترجيح من ذكر بعض المصادر أن علي بن زياد قد رحل إلى العراق، وأنَّه أخذ عن شيخه سفيان الثوري.

ومن المعروف أنَّ هذا الفقيه المالكي البغدادي كان إماماً، وسيِّدَ أهل زمانه في علوم الدين والفتوى[2].

وما من ريب في أن رحلة علي بن زياد الطرابلسي قد طالت ـ في هذا الطور الشرقي وامتدت زمناً كثيراً، وما من ريب أيضاً في أنَّه قد رجع من هذه الرحلة مباشرة إلى مسقط رأسه طرابلس الغرب مستقر آبائه وأهله وعشيرته، وأنّه بقي فيها زمناً وافر الزاد من علم الحديث الشريف والفقه والفتوى، ومن ولائد فكر أشياخه في مصر والحجاز والعراق في النظر والاجتهاد والترجيح.

وقد أشار أحدُ الباحثين ـ بغير سند ـ إلى أنَّ سنة أربع وأربعين ومائة، وهي الفترة التي عاد فيها الغازي بن قيس بالموطأ إلى الأندلس كانت السنة التي عاد فيها ابن زياد إلى بلاد المغرب[3].

---

(1) راجع الفصل الذي عقده ضمن كتابه المذكور بعنوان: «الرحلة من المغرب إلى علماء المدرسة البغدادية» من صفحة 515 إلى 529.

(2) راجع: طبقات ابن سعد 6: 257، حلية الأولياء 6: 356، تهذيب التهذيب 4: 111، تاريخ بغداد 9: 151.

(3) يراجع تطور المذهب المالكي في الغرب الإسلامي حتى نهاية عصر المرابطين؛ للدكتور محمد ابن حسن شرحبيلي.

وفي تقديرنا ـ من خلال النظر ـ إلى الملابسات التاريخية وتواريخ وفيات شيوخه أنَّ ذلك التاريخ الذي حدَّده لم يكن تاريخاً دقيقاً، وأنَّ ذلك كان بعد سنوات من ذلك التاريخ.

ومن البدهي أن يعود ابن زياد بعد ذلك الطور الشرقي الذي دام سنوات إلى وطنه طرابلس الغرب؛ ونرجح أنَّه بقي في ربوع هذا الوطن مستقراً بعض السنوات بين عشيرته وجيرته، يُعلّم العلم الذي حمله من رواية الموطأ وسماعاته من شيخه الإمام مالك وفتاويه، ويشيع ما أخذه أيضاً من شيوخه الآخرين في المشرق من أمثال الليث بن سعد وابن لهيعة وسفيان الثوري.

ومن المعروف المشهور أن ابن زياد الطرابلسي كان أيضاً أول من أدخل جامع سفيان الثوري وعلمه، إلى المغرب ـ كما ذكره أبو سعيد بن يونس في تاريخه حسبما ورد في «ترتيب المدارك»[1]، كما أنه كان أول من أدخل موطأ مالك وأسمعته وفتاويه[2] إلى الغرب الإسلامي.

ومن المأسوف عليه، جهلنا التامُّ بالزمن الذي أمضاه في وطنه طرابلس الغرب، وعدم معرفتنا الملابسات التي صاحب بقاءه فيها، والعوامل التي حملته على ترك وطنه، والرحيل عنه إلى تونس.

على أنَّ إنعام النظر في هذه الهجرة القسرية في الغالب ـ يفضي بنا إلى الوقوف على ثلاثة عوامل وأسباب رئيسة كانت وراء اتخاذ ابن زياد قراره الحاسم والصعب في ترك وطنه وأهله، واتخاذ تونس التي زارها من قبل زيارة قصيرة مهجراً له، ولخواتمي سنوات حياته:

العامل الأول: ما عرفت به الديار في طرابلس الغرب عهدئذ من نشوب

(1) ترتيب المدارك 1: 326. (م) 3: 80.

(2) طبقات علماء إفريقيا: 98، ترتيب المدارك 1: 326. رياض النفوس: 234.

الفتن والثورات واستعار الحروب الجائرة، وبروز ثورة البربر في إفريقيا وامتدادها إلى طرابلس[1].

العامل الثاني: ظهور المذهب الإباضي فيها ظهوراً قوياً، واقتران ظهوره بأشكال العصبية التي تضيق بالمذاهب الفقهية الأخرى[2] ومنها المذهب المالكي الذي يتبعه ابن زياد.

العامل الأخير: ما كانت تتسم به تونس من الاستقرار، وازدهار الحياة الفكرية والسياسية التي كانت تضمن التعايش الآمن. تلك هي العوامل والأسباب التي حملت مترجمنا على ترك مسقط رأسه القلق المهاد إلى تونس.

* * *

---

(1) ليبيا منذ الفتح العربي حتى انتقال الخلافة الفاطمية: 63 ـ 72. تاريخ ليبيا الإسلامي: 119 وما بعدها.

(2) ليبيا منذ الفتح العربي: 73.

المبحث الرابع

الطور الثالث من حياته «الطور التونسي»

مرَّ هذا الطور التونسي من حياة مترجمنا ابن زياد الطرابلسي ـ حسب تصوّرنا وتصويرنا ـ بمرحلتين منفصلتين: إحداهما مرحلة قصيرة عابرة، تزامنت بمحدوديتها مع مرحلة شبابه في الطور الطرابلسي، أخذ فيها ـ كما أسلفنا وحسب بعض الروايات ـ شيئاً من علمه عن بعض أشياخه التونسيين المجهولين، الذين لم نتبين منهم إلا الشيخ خالد بن أبي عمران كما جاء في رواية[1]، وإن لم يذكر ذلك الخشني صاحب الطبقات[2].

والمرحلة الأخرى من الطور التونسي مُطوّلة وممتدة، وهي التي تزامنت مع هجرته الخاتمة إلى تونس في زمن الرجولة والعطاء، وقد أعقبت ـ في ترجيحنا ـ عودته من الشرق إلى طرابلس الغرب، وإقامته فيها مدّة، ثم رحل منها لأسباب مختلفة إلى تونس، حيث ظهر فيها علمه وفضله، وتأصيله المذهب المالكي، ونشره له، وحيث ألف كتابه، وحرر موطأه وظهر تلاميذه.

وهذه المرحلة هي التي عناها القاضي شرحبيل والقاضي عياض بقوليهما

(1) قطعة من موطأ ابن زياد: 22، ترتيب المدراك 1: 326.

(2) طبقات علماء إفريقيا وتونس: 98، 99.

ـ حسبما تقدَّم ـ كان مولده بطرابلس، ثم انتقل إلى تونس فسكنها[1] وعناها أيضاً العلامة محمد الفاضل ابن عاشور بقوله: «ولد بمدينة طرابلس من القطر الليبي، ثم انتقل إلى تونس فسكنها»[2]، فتعبير هؤلاء العلماء القدامى والمحدثين عن انتقال علي بن زياد إلى تونس بلفظة «ثم» تعبير دقيق مختار، يدلُّ على التراخي الزمني الملحوظ في التباعد بين عهد الولادة والانتقال، كما تقتضيه أصول اللغة، فالانتقال أعقب الظرف الزماني الذي شغله الطور الطرابلسي الأول بكلّ مكوناته وملابساته.

وعلى الرغم من أنَّ الشيخ محمد الفاضل لم يحدِّد ـ كالعلماء والمؤرخين السابقين ـ التأريخ الدقيق الذي انتقل فيه ابن زياد من طرابلس إلى تونس التي سكنها في هجرته الأخيرة، واستقرَّ فيها إلى أن توفي، فإنَّه ذكر شيئاً من ملابسات زمن ذلك الانتقال حيث قال ـ رحمه الله تعالى ـ «وكان استقراره بمدينة تونس في أوائل العهد الذي ظهرت فيه لهذه المدينة عظمتها في حياة المجتمع الإسلامي بإفريقيا»[3].

والذي يُستفاد من إفادة الشيخ محمد الفاضل الضمنيّة أنَّ ابن زياد، وقد اكتملت علومه وفهومه، وترسَّخت مكانته، وعرفت قيمته العلميّة ـ بعد رحلته الأولى إلى تونس وعودته إلى مسقط رأسه طرابلس الغرب، والتي أعقبها بالرحلة المشرقية التي تأصَّل بها سندُه العلمي بأشياخه المشارقة الكبار: الليث ابن سعد ومالك بن أنس وسفيان الثوري وابن لهيعة، أَحبَّ أن يحقّق طموحه العلمي في ظلِّ استقرار سياسي وعلمي في مدينة تونس التي كان قد عرفها من قبل، وهو العهد الأغلبي حسب تقدير العلاَّمة حسن حسني عبد الوهاب[4]،

---

(1) طبقات علماء إفريقيا: 222 ترتيب المدارك 1: 326.
(2) أعلام الفكر الإسلامي في تاريخ المغرب العربي: 24.
(3) أعلام الفكر الإسلامي في تاريخ المغرب العربي: 24.
(4) يراجع كتاب ورقات عن الحضارة العربية بإفريقيا وخلاصة تاريخ تونس.

والعلاّمة محمد الفاضل ابن عاشور[1] وسنأتي فيما بعد إلى مناقشة هذا التقدير غير الدقيق.

ومما يؤكّد أنَّ الفقيه أبا الحسن علي بن زياد الطرابلسي قد حلَّ في ربوع تونس، وهو مكتمل الرجولة والعلم والسند ما قاله أسد بن الفرات «قال لي المخزومي وابن كنانة، ما طرأ علينا طارئ من بلد من البلدان كشف عن الحقِّ في هذا الأمر، يعني في موطأ مالك بن أنس»، وفي رواية عن ابن كنانة كشف لنا عن الأصول كشف علي بن زياد»[2].

فإن التعبير بلفظ «طرأ» وهو ماضٍ من الطروء، أي النزول والحلول، وطارٍ بصيغة اسم الفاعل، كلاهما لفظ عبَّر به التاريخيون المغاربة والأندلسيون ـ في القديم ـ عن من حلَّ على بلد من البلدان، ووفد إليه من غير أهله وهو كبير السنِّ متقدمها، مكتمل الأدوات وافرها، والمعني بالوصف هنا هو أبو الحسن علي بن زياد، الطارئ على تونس من بلده طرابلس التي أقام فيها بعد عودته من الرحلة المشرقية، ومما يؤكد طروءه عليها في رجولته التي اكتملت فيها أدواته وتقدمت سنّه وقوي سنده ما جاء في سياق العبارة السابقة أنه «كشف عن الحقِّ في هذا الأمر، يعني في موطأ مالك بن أنس»[3]. وفي رواية أخرى عن ابن كنانة «كشف عن الأصول كشف علي بن زياد»[4].

وقد ذهب العلاّمة المؤرخ حسن حسني عبد الوهاب الصمادحي، والعلاّمة البحر الشيخ محمد الفاضل ابن عاشور ـ كما تقدّم ـ إلى أنَّ حلول علي ابن زياد في تونس، تزامن مع عظمة تونس في عهد الدولة الأغلبية[5]، ومع

---

(1) راجع كتابيه «أعلام الفكر الإسلامي في تاريخ المغرب العربي، و«المحاضرات المغربيات».

(2) ترتيب المدارك 3: 81 تراجم أغلبية: 23 رياض النفوس 1: 235.

(3) رياض النفوس 1: 235.

(4) م.ن 1: 235.

(5) يراجع في تاريخ هذه الدولة: خلاصة تاريخ تونس: 77، مجمل تاريخ الأدب التونسي: 34، الحلل السندسية 1: 708 إتحاف أهل الزمان 1: 129.

تقديرنا الذي لا ينتهي عند حدٍّ لعلم هذين العلمين البارزين[1] فإنّنا لا نأخذ مذهبهما هذا في تاريخ حلول ابن زياد بتونس متزامناً مع عظمة الدولة الأغلبية مأخذ التسليم، بل نرى خطأه الظاهر لأنَّ وفاة الفقيه الطرابلسي علي بن زياد كان ـ كما هو مقرّر في المظان القديمة والحديثة في عام (183هـ/ 799) وأَنَّ عام الوفاة هذا كان متزامناً مع بداية ظهور الدولة الأغلبية في تونس[2] أو على وجه الدقة والضبط والتحديد قبل هذا الظهور الأغلبي بسنة واحدة، إذ وفاته كانت في عام (183هـ) والظهور في سنة (184هـ) ولم يكن متزامناً مع عظمة هذه الدولة[3].

وممن ذهب هذا المذهب الخاطئ في عدِّ واعتبار ابن زياد من الأعلام الذين أنجبهم العهد الأغلبي الأستاذ الدكتور محمد عبد المنعم خفاجي، حيث ذكر أنَّه «نبغ في عهد الأغالبة الكثير من العلماء والأدباء من أشهرهم. . . . علي ابن زياد الفقيه شيخ المغرب»[4].

ومعنى ذلك أن زمن مجيء ابن زياد من طرابلس الغرب إلى تونس كان قبل وفاته المحدّدة بعام (183هـ) بسنوات طويلة، سمحت له بامتدادها في هجرته الأخيرة إلى تونس بتكوين المركزين الفقهيين وبتخريج تلاميذه المشهورين فيها حسبما يأتي تفصيل ذلك، وأنَّ ذلك الزمن الذي وصل فيه إليها كان ـ دون ريب ـ في عهد الأمراء المهالبة لا الأغالبة[5].

ويبدو أنَّ زمن المهالبة هذا السابق زمن الأغالبة كان زمناً آمناً إلى حدٍّ ما بالقياس إلى الوضع السياسي الذي كانت تمرُّ به بلاده طرابلس الغرب، مما أغراه بالرحلة إلى تونس طلباً للاستقرار والأمن والعطاء والإفادة.

---

(1) راجع في ترجمتيهما كتابنا «أعلام الحركة الفكرية والأدبية في الغرب الإسلامي».

(2) راجع «الأغالبة» للدكتور محمود إسماعيل، الحلل السندسية للسراج ورقات لحسن حسني عبد الوهاب.

(3) المصدر السابق، نفسه.

(4) قصة الأدب في ليبيا 1: 60.

(5) خلاصة تاريخ تونس: 70، هذه تونس: 40، المؤنس في أخبار إفريقيا وتونس: 60 ـ 63.

ولقد تحقَّقت للفقيه ابن زياد الطرابلسي ـ كما يظهر ـ رغائبه في مهجرة تونس ـ زمن المهالبة، فاتخذه بعد وصوله في تاريخ لا نعلمه على وجه الدقة والتحديد دار إقامة دائمة لحياته إلى أن أدركته المنية فيها في التاريخ المعلوم.

والظنُّ الغالب أنَّه استقر في مدينة القيروان أولاً، لأنها كانت مدينة علم، ومصراً من أمصار الإسلام، وأقام فيها زمناً بمحرس الأنصار العامر، ونهض بمهام نشر العلم والتدريس في مساجدها وجوامعها الشهيرة، مثل مسجد الأنصار الذي اختطه رويفع بن ثابت الأنصاري صاحب رسول الله ﷺ ومن كان معه من الصحابة والتابعين والكائن بمحرس الأنصار[1] ومثل مسجد الزيتونة بالقيروان بمحرس الأنصار أيضاً، وهو مسجد كبير جليل بني في سنة ثلاث وتسعين[2] ومثل مسجد أبي ميسرة الذي بناه أيضاً بعض التابعين[3].

ثم انتقل بعد ذلك من مدينة القيروان أو من محرس الأنصار بالقيروان إلى محلّه ابن درّاج بتونس، في زمن نجهل تاريخه، وأقام فيها إقامته الدائمة حيث أقام أيضاً ينشر العلم والفقه في ربوعها، وبخاصّة في جامعها العريق جامع الزيتونة المعمور الذي تاسس في سنة ست عشر ومائة زمن الأمير عبد الله ابن الحبحباب[4] وقد أشار أستاذنا المحقق محمد العنابي إلى تدريسه في هذا الجامع الجامع بقوله: «ومن أعظم وأكمل المساجد التي نالت شهرة ذائعة، وقامت بدور عظيم وبالغ في إفريقيا جامع الزيتونة؛ فمنذ منتصف القرن الثاني للهجرة عرف هذا الجامع كمعهد للدرس والبحث والتفكير، فقد درَّس به علي ابن زياد وابن أشرس، وتوافد عليه رواد المعرفة، وانتظمت به حلقات الدرس، ثم أخذت تتسع إلى أبعد آماد الاتساع، فكان مجمعاً عظيماً لحفظة الفقه،

---

(1) معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان 1:27.

(2) م.ن 1:27، 28.

(3) م.ن 1:28.

(4) المؤنس: 40.

وأساطين البحث والتفسير والحديث والأصلين والأدب والرياضة والطب والحكمة»[1].

ونحسب أيضاً أن سنوات إقامة مترجمنا في هذا المهجر «القيروان وتونس» دامت سنوات، حظي خلالها بالتكريم من الراعي والرعية على حدّ سواء، حيث عرفت مكانته لدى الخاصة والعامة، وتحلق به خلالها طلاب العلم الكبار من تونس وغيرها من بلدان الغرب الإسلامي، وظهر فيها عطاؤه بينهم برواية الموطأ، وأسمعته من الإمام مالك.

وبذلك تأسست ـ كما يقول الشيخ محمد الشاذلي النيفر ـ «مدرسته الفقهية المتميّزة»[2] وما من ريب أيضاً في أن هذا العالم قد أصاب حينما أرجع الفضل إليه في ظهور هذه المدرسة المالكية السنية، حيث قال: «يرجع الفضل كله في تأسيس المدرسة التونسية وغيرها من المدارس بإفريقيا، سواء بالقيروان أو بقية أمهات المدن الأخرى إلى عليّ بن زياد؛ فهو الذي شيَّد هذا الصرح العظيم، هذا الصرح العلمي الباقي على الأيام، رغم العوارض والكوارث والمناوين من أهل المذاهب الكائدين له»[3].

ويظهر من خلال ما قدمنا في الطور الطرابلسي الأول من حياته، ومن سماعه في تونس من شيخه خالد بن أبي عمران التونسي المتوفى عام (125/ 742) أو سنة (129/ 746) حسب إحدى الروايات، والذي استنتجنا من تاريخ وفاته المذكور أنَّ مترجمنا ابن زياد الطرابلسي، ولد في أوائل القرن الثاني الهجري، وبالنظر إلى تاريخ وفاته المحقَّق في المظان والمراجع ـ كما سيأتي ذكره ـ يظهر لنا أيضاً أن مترجمنا عاش ممتعاً بحياة طويلة ومديدة، بلغت ـ حسب القرائن المتوفرة ـ الثمانين سنة أو يزيد.

---

(1) فهرست الرصاع: 133.

(2) راجع تحقيقه كتاب «قطعة من موطأ ابن زياد».

(3) قطعة من موطأ ابن زياد: 36.

وقد أنفق عليٌّ بن زياد قدراً غير قليل من سنيها في أخريات حياته، بعد سني الإقامة في القيروان، في مهجره الأثير بمدينة تونس العاصمة، حيث أقام فيها ـ كما أخبرنا تلميذه أبو الهيثم خالد بن يزيد الفارسي ـ في رحبة «بني درَّاج» حيث كان يزوره في بيته فيها تلاميذه يسألونه ويستفتونه[1]، كما كان يختلف منه خلال هذه الإقامة إلى بعض المدن المجاورة.

وبخاصة مدينة القيروان التي تكوَّن به وبتلاميذه فيها المركز الفقهي الثاني للفقه المالكي خلال القرنين الثاني والثالث الهجريين.

وإذا ما عرفنا أنّ ابن زياد كان زاهداً أشدَّ الزهد في القرب من الحكام، وفي تولّي مناصب القضاء وغيره التي دلَّ مترجموه القدامى على رفضه قبولها، وإيثاره التدريس والتعليم وحياة الحريّة والخمول، والبعد عن مواطن المنافسة والصراع[2] مما يدلُّ على عظم عقله وحكمته، فإنَّنا نتبيَّن من ذلك دون ريب أنَّ أُخريات حياة هذا الفقيه المحدِّث مَرَّت حياة هانئة هادئة مطمئنة، كان يعيشها كما يعيش العقلاء حياتهم في استقرار وهناء، وأغلب الظنِّ أنَّ ابن زياد الطرابلسي قد استفاد هذا المذهب الحياتي المجافي لحياة السياسة والساسة من المحنة بل المحن المهلكة التي مرَّ بها شيخه الإمام مالك[3] وشيخه سفيان الثوري[4] وأيضاً مما لاقاه بعض تلاميذه في تونس مثل الشيخ البهلول بن راشد[5]؛ فآثر ـ مع استشعاره الغربة والطروء على مهجره بتونس ـ سلوك مسلك السلامة الذي وجد روضه الأنيق في التفرُّغ للتدريس وتكوين التلاميذ، وتأليف بعض الآثار العلميَّة وجمعها، ومن البديهي أن يكون مترجمنا علي بن زياد

---

(1) رياض النفوس 1: 235 ـ 236.

(2) راجع في ذلك: الحلل السندسية في الأخبار التونسية 1: 708 ـ 711.

(3) راجع في ذلك كتاب: «مالك حياته وعصره ـ آراؤه وفقهه» للإمام الشيخ محمد أبو زهرة: 60 ـ 64.

(4) يراجع في ذلك كتاب: «سفيان الثوري» لعبد الغني الدقر.

(5) راجع: الحلل السندسية: 721 ـ 773، ترتيب المدارك 1: 337 ـ 339، معالم الإيمان 1: 276.

الطرابلسي ـ وكما دلت بعض المصادر ـ من أوائل علماء الإسلام الذين تصدروا للتدريس في جامع الزيتونة المعمور بتونس، ومن الأعلام الرواد الذين نهضوا بالإقراء فيه، قال أبو عبد الله محمد الأنصاري: «ومن أعظم وأكمل المساجد التي نالت شهرة ذائعة، وقامت بدور عظيم وبالغ في إفريقيا جامع الزيتونة، فمنذ منتصف القرن الثاني للهجرة عرف هذا الجامع كمعهد للدرس والبحث والتفكير، فقد درّس به علي بن زياد وابن أشرس وتوافد عليه رواد المعرفة، وانتظمت به حلقات الدرس، ثم أخذت تتسع إلى أبعد آماد الاتساع»[1].

وقد كان من أبرز تلاميذه المشاهير الذين انتفعوا بعلمه في حلقات الدرس بهذا الجامع المعمور بتونس ـ حسبما نفصّل فيه القول بعد قليل: أسد بن الفرات، والبهلول بن راشد، وسحنون بن سعيد التنوخي، وشجرة بن عيسى، وموسى بن معاوية، وغيرهم من تلاميذه الآخرين المغمورين[2].

ومن محاسن اختياره هذا المسلك المعيشي الهادئ في مهجره في مدينة تونس التي اتخذها مستقراً ومأمناً لأخريات حياته بالإضافة إلى قيامه بالتدريس في جامع الزيتونة، أنَّه أحسن فيها بتبويب وترتيب كتابه «الموطأ» المنسوب إليه ـ كما سمعه من شيخه الإمام مالك رضي الله عنه ـ، كما واظب على إقرائه وتدريسه في المركز الرئيسي «تونس» في جامع الزيتونة، كما أقرأه من قبل في المركز الفقهي الثاني «القيروان».

ولم يقتصر ابن زياد الطرابلسي في هذا الطور الأخير من أطوار حياته على ذلك الجهد العلمي المحمود في الإقراء والتدريس، وفي التبويب والتصنيف، والإجازة بكتاب «الموطأ» والإفتاء على مذهب شيخه الإمام مالك، بل وتدريس كتاب «الجامع» لشيخه العراقي، «سفيان الثوري فحسب، بل عمد إلى تأليف

---

(1) فهرست الرصاع: 133.

(2) يراجع: طبقات علماء إفريقيا وتونس: 220.

كتابه الفقهي «خير من زنته»[1]. الذي سنعرض للتعريف به فيما بعد ضمن الحديث عن تأصيله المذهب المالكي ونشره.

وقد مضت خواتيم حياة هذا المهاجر الطرابلسي علي بن زياد في مهجره الأثير في مدينة تونس على هذا النحو المستقر الهادي، المتسم بالفاعلية والتأثير إلى أن اختاره الله تعالى إليه في جواره الكريم في التاريخ الذي ذكره مؤرخوه على أنَّ الذي نجهله من أخريات هذا الطور الخاتم لحياته، بل من الطورين الأولين من حياة عليٍّ بن زياد الطرابلسي، كما جهله من قبلنا من مُؤَرخيه ودارسيه، ولم تعرض له المصادر القديمة والمراجع الحديثة بشيء، ما يتصل بالأوضاع الاجتماعية لهذا الفقيه، هل تزوَّج ابن زياد في مقتبل عمره في فترة مكثه في طرابلس الغرب، أو أنَّه بنى بزوجه أو أزواجه في مرحلة بقائه في المشرق، أو في زمن مهجره بتونس؟ وهل أنجب هذا الفقيه من زواجه على فرض حصوله أبناء وذرية وحفدة أو لم ينجب؟

وإذا كان قد أنجب فما طبيعة أحوال هؤلاء الأبناء، وما ظروفهم العلمية والاجتماعية التي عرفوا بها بين أهل زمامهم.

الحقُّ أنَّه لم يصلنا شيء مما يتصل بالإجابات عن هذه التساؤلات المهمة المتصلة بحياة هذا الفقيه.

ولكن غاية ما علمنا من أخريات سني حياة مترجمنا في هذا الطور الخاتم الذي كانت تحكم فيه الدولة العباسية المغرب الأدنى (طرابلس وتونس) عن طريق ولاتها من بني المهلب أو المهالبة أنَّه كان عهداً قلقاً غير مستقر، إذ كثر فيه عدد هؤلاء الولاة الذين عاش مترجمنا في كنفهم بتونس حيث شهد ولايته عمر ابن حفص بن أبي صفره[2] ثم عهد ولاية يزيد بن حاتم بن أبي قبيصة بن

---

(1) يراجع: ترتيب المدارك 1: 326 تراجم أغلبية: 22، تاريخ الأدب التونسي: 38، جمهرة تراجم الفقهاء المالكية 2: 850 ـ 851، دراسات في مصادر الفقه المالكي: 134.

(2) المؤنس في أخبار إفريقيا وتونس: 60.

المهلب ابن أبي صفرة[1] وعهد الأمير روح بن حاتم الذي عمل على أن يكون علي بن زياد قاضياً في عهده[2] ثم الأمير هرثمة الهاشمي الذي بقي في الحكم إلى سنة ثمانين وفي عهده بني بلد المنستير وسور مدينة طرابلس، وأمن الناس في أيامه، وأخيراً عهد الوالي محمد بن مقاتل بن حكيم العكي (181 ـ 184) الذي ولاّه هارون الرشيد خلفاً لسلفه، وبلغت الأحوال في أيامه وهي أخريات سنوات حياة مترجمنا ابن زياد الطرابلسي أسوأ أوضاعها، وبسبب فساده وسوء تدبيره وقد وصف ابن عذارى المراكشي هذا الوالي بأنه «لم يكن بالمحمود السيرة، فاضطربت أموره، واختلف جنده، وأُسير إلى قبح رأيه، وسوء سيرته وقبيح ما يؤثر من أخباره»[3] فكان ذلك مؤذناً بانتهاء ولايته، بل بانصرام عهد دولته، وظهور الدولة الأغلبية.

وليس ثمة شك في أن اضطراب الأمور في عهد الوالي العكي الذي لم تحمد سيرته وأخباره قد انعكست على الأحوال والحياة العامة في المغرب الأَدنى، كما انعكست أيضاً عن الحياة الخاصة لمترجمنا الفقيه علي بن زياد، الذي فارق الحياة في أيامه، وقبل ظهور العهد الأغلبي الذي تلا عهده.

* * *

---

(1) م.ن: 61.

(2) م.ن: 62.

(3) البيان المغرب في أخبار المغرب 1: 111 معالم الإيمان 1: 276.

المبحث الخامس

أخلاقه ووفاته وثناء العلماء عليه

❖ 1 ـ أخلاقه :

يجدر بنا ـ قبل الحديث عن دور الفقيه أبي الحسن علي بن زياد الطرابلسي في تأصيل المذهب المالكي ونشره في القرن الثاني الهجري، أن نجلو في تصوير أبعاد شخصيته ـ الفضائل النفسية والخلقية التي عرف بها هذا الفقيه لدى شيوخه وتلاميذه، ومن عاشره وعايشه من المشارقة والمغاربة المشهورين والمغمورين.

لقد عرف مترجمنا ابن زياد ـ رحمه الله ـ مع علمه وفقهه وروايته في مذهب الإمام مالك بن أنس إمام دار الهجرة المباركة على ساكنها أفضل الصلاة وأزكى السلام، وتصدّره لرواية موطأه ونشره له في ديار الغرب الإسلامي ـ بخلال نفسية محموده، وفضائل خلقية رفيعة، دلّت على تديّنه وتقاه، وأكّدت على التوافق والانسجام في شخصيته بين معتقدة وسلوكه، وكتبت له ـ دون ريب ـ القبول والتأثير في الديار التي عاش فيها في المشرق والمغرب وأيضاً عند الحكام والمحكومين فيها على حدٍّ سواء.

والحقُّ أن تلك الخلال والفضائل التي كانت من آلياته الروحية التي بثَّ بها

العلم، ونشر بفضلها المذهب، كانت موضع إشادة وإجماع بين مؤرخيه القدامى، ومترجميه المحدثين قال تلميذه أسد بن الفرات ـ رحمه الله ـ كان علي ابن زياد من أكابر أصحاب مالك، روى عنه غير واحد»[1].

وكان سحنون يقول في تقديمه «كان بتونس عليٌّ بن زياد، وابن أشرس وعبد الملك بن أبي كريمة، ولم يكن ابن أبي كريمة في ناحيتهما، وإنما كان رجلاً صالحاً ورعاً، صاحب أحاديث»[2]، وسوف نجد من شهادات الإمام سحنون في شيخه ابن زياد ـ رحمه الله ـ ما يزكيه.

ووصفه أبو العرب من علماء القرن الرابع بقوله: «كان ثقة مأموناً فقيهاً [خياراً][3] متعبداً بارعاً في الفقه»[4].

وقال الحافظ الذهبي عنه: «كان إماماً ثقة متعبداً بارعاً في العلم، رحل وسمع من سفيان الثوري ومالك والليث وطبقتهم»[5].

وقال صاحب «شجرة النور الزكيّة في طبقات المالكية» واصفاً فضائل علي ابن زياد «الثقة الحافظ الأمين المرجوع إليه في الفتوى، الجامع بين العلم والورع، لم يكن في عصره بإفريقيا مثله»[6].

ومن علائم ورعه وأمانته، وزهده في المناصب الرسمية والرتب والقضاء، ما روي عنه من أنَّ أمير إفريقيا، ورسول الخليفة بتونس، أرسلا إليه يستشيرانه فيمن يتولّى القضاء؛ فامتنع عن الذهاب إليهما، فاضطر إلى الذهاب إلى منزله، فلما أخبر أنهما عند بابه حوَّل وجهه إلى الحائط، فدخلا عليه، وسأله الوالي

---

(1) راجع: طبقات علماء إفريقيا وتونس، ورياض النفوس وترتيب المدارك، وطبقات علماء إفريقيا والحلل السندسية في الأخبار التونسية، وتراجم أغلبية.

(2) رياض النفوس 1: 323.

(3) كذا ورد اللفظ في «رياض النفوس» 1: 158. وورد في ترتيب المدارك 1: 166 «خيراً».

(4) طبقات علماء إفريقيا وتونس: 220.

(5) تاريخ الإسلام: 310. نفحات النسرين والريحان: 66.

(6) شجرة النور الزكية: 60.

بلسان رسول الخليفة عمن يستحق أن يولي القضاء في إفريقيا، فحوّل وجهه إلى القبلة، وقال: ورب هذه القبلة ما أعرف بها أحداً يستوجب القضاء؛ قوموا عني»[1].

وعلي بن زياد أشدُّ ازوراراً وامتعاضاً إذا اتصل الأمر بذاته إذا رغب الحكام في أن يتولّى القضاء، ولقد صوّر أبو بكر عبد الله المالكي مشهداً لابن زياد تفصَّد فيه جبينه بالعرق، وخرج على إثره فاراً من تونس إلى خاجها كي لا يلحق به رسول أمير إفريقيا، ونحن نؤثرنقل ما كتبه المالكي عن هذا المشهد لدقة وصفه، قال: «وبعث روح بن حاتم[2] أمير إفريقيا إلى تونس في طلب علي بن زياد ليوليه القضاء، فقدم عليه، وأقبل بهلول بن راشد والصالحون إلى باب دار الإمارة، إذ بلغهم قدومه ودخوله على روح بن حاتم، فمكثوا ينتظرون خروجه إلى أن خرج عليه ممسياً يمسح العرق عن جبينه، فقالوا له ما فعلت؟ فقال لهم: عافى الله وهو محمود؛ فقال له بهلول فما عزمت عليه؟، فقال: على ألا أبيت بها، فيبدو له فيوجّه ورائي، فذهب البهلول وأصحابه مع عليّ حتى خرجوا من باب تونس، والبواب يريد غلق باب المدينة لدخول الليل، فسألوا البواب أن يمكث حتى ينتهوا مع علي إلى وادي أبي كريب[3] ويحبس عليهم الباب، ففعل، فتوجهوا حتى ودعوه بعد غروب الشمس؛ فانطلق علي بن زياد وحده على حماره إلى تونس»[4].

فليس تم ريب في أن قرار ابن زياد هذا بنفسه بعد المعافاة من ملاقاة هذا الأمير، وخوفه بعد ذلك من ملاحقته إياه، وتكليفه بالقضاء، دال على تقاه وورعه، وخشيته من تبعات هذه الخطة الصعبة.

ومن الروايات الدالّة أيضاً على خوفه من الله، وتعظيمه له ما اتفقت

---

(1) ترتيب المدارك 1: 328، تراجم أغلبية: 24. رياض النفوس 1: 237.

(2) سبقت الإشارة إليه، راجع «المؤنس في أخبار إفريقيا وتونس»: 62.

(3) موضع بين تونس والقيروان.

(4) رياض النفوس 1: 237، طبقات علماء إفريقيا وتونس: 252.

المصادر مجتمعة على إيراده، والاستشهاد به، حيث ذكرت أنّه كان يصلّي في جامع القيروان المركز الفقهي الثاني الذي كان يشرف عليه، وشرع في التكبير؛ فارتعدت فرائصه وأطرافه خوفاً من الله، واستحضاراً لجماله وجلاله، ثم تحامل على نفسه، وكبّر فتغير لونه وامتقع[1]، قال أبو العرب في كتابه «الطبقات: «وحدثني محمد بن خالد بن يزيد الفارسي عن أبيه، قال: رأيت عليَّ بن زياد أتى إلى سارية بالمسجد الجامع بالقيروان؛ فأراد أن يكبِّر فأرعد خوفاً من الله عزَّ وجلَّ، ثم تحامل فكبر وتغيَّر لونه[2].

ومن صفاته الخلقية والنفسية المأثورة أنَّه كان ـ كما يجاهر بالحق ولا يخشى فيه أحداً من الحاكمين ـ كان أيضاً يجاهر به أهل العلم والجدل والعامة المحكومين، حينما يرى ضعفهم المعرفي، وعجزهم العلمي، وجرأتهم على التدريس والإقراء، قال أبو جعفر بن قطويه: مرَّ عليُّ بن زياد بأبي محرز، وعنده الطلبة؛ فقال يا محرز ما الذي أراد الله سبحانه وتعالى من عباده؟

قال: الطاعة؛ فقال: وما الذي أراده إبليس منهم؟، فقال له: المعصية، فقال له: «أيُّ الإرادتين غلبت؟، فقال له أبو محرز: «أقلني ـ أقالك الله تعالى ـ، فقال له عليٌّ: والله لا أقيلك حتى تتوب عن بدعتك، ثم التفت عليُّ بن زياد إلى الطلبة، فقال: «شاهت الوجوه، أفمن هذا تسمعون؟!!»[3] فإن هذا الموقف الحواري بينه وبين أبي محرز يدلُّ من قريب على اشتداد مترجمنا على أهل البدع، وعلى خاصيّة محترمة في شخصيته، وهي سعيه إلى جدال أهل الباطل، والتصدي لكتبهم، ودفع أباطيلهم.

وهناك مواقف أخرى يعاضد وجود هذه الظاهرة الحيّة في شخصيته، وقد جرت أيضاً مع أبي محرز محمود نفسه، وقد أخبر بها أبو الهيثم خالد بن يزيد

(1) طبقات علماء إفريقيا: 98، 99، ترتيب المدارك وتقريب المسالك 1: 328، تراجم أغلبية: 24.

(2) طبقات علماء إفريقيا وتونس: 252، ترتيب المدارك 1: 328.

(3) رياض النفوس 1: 235، 236.

الفارسي أحد تلاميذ علي بن زياد الطرابلسي ـ كما رجحنا عند الحديث عن تلاميذه.

وخلاصة ما أخبر به أنّه استأذن مع شيخه البهلول بن راشد ومعهما رجل آخر في الدخول على شيخهم علي بن زياد فأذن لهم «وجعل بهلول يسأله عن مسائل، حتى دخل أبو محرز فسلّم؛ فشقَّق له علي بن زياد في السلام، ولم يلتفت إليه، فقام بهلول، وقال لي: «يا خالد اجلس ننظر ما يقول له، فجلست فقال له أبو محرز: يا أبا الحسن قد تعلم ما بيننا وبينك من العشرة والمودّة، وقد أرى منك غير ذلك، فلم ذلك؟!

فقال له علي بن زياد: يا محمود بلغني عنك أنك تقول إن إبليس يستطيع السجود؛ فإذا كان يستطيع السجود، فكيف يجوز لك أن تلعنه، فلعله قد سجد؟ فوجم أبو محرز وأخذ له في غير الجواب، وأخذ عليٌّ يكرّر ذلك عليه، وهو يحيد عن الجواب»[1].

فهذا الخبر يدلُّ مع فهمه العميق للدين على قدرته العقلية في الحجاج له، وهو مظهر من مظاهر شخصيته.

ومن الفضائل النفسية التي عرف بها الفقيه المحدِّث عليٌّ بن زياد الطرابلسي فضيلة التواضع والحدب على طلابه الجادين في التحصيل والراغبين في الوصول إلى أخذه بقوّة، ونشره في رفق ودين واحتساب؛ يظهر ذلك فيما جسّده موقفه التربوي الرائع مع تلميذه النابغ سحنون بن سعيد الذي قال مخبراً عنه، قال: «وكتب البهلول[2] إلى علي بن زياد «يأتيك رجل يطلب العلم لله»[3].

فلما وصل سحنون أتاه عليٌّ إلى بيته ـ أي إلى بيت سحنون بالموطأ،

(1) رياض النفوس 1: 235، 236.
(2) أي تلميذه العالم الجليل البهلول بن راشد التونسي.
(3) ترتيب المدارك 1: 328.

وقال له: «والله لا سمعته عليَّ إلا في بيتك، لأنَّ أخي البهلول كتب إليَّ أنك ممن يطلب العلم لله»[1].

فهذه القصة أو الحكاية بل الخبر يدلنا من قريب على معانٍ وإفادات موضوعية مهمّة، تشير إلى أنَّ هذين العالمين الطرابلسي عليَّ بن زياد والتونسي البهلول بن راشد كانا نديدين أو في سنّ متقاربة معه، حيث عبَّر ابن زياد عن البهلول بلفظ أخي، وتدلُّنا أيضاً على أنَّ سحنون بن سعيد كان يصغرهما سناً حيث وصفه البهلول بقوله: «رجل يطلب العلم لله» وفي ذلك إشارة إلى معرفة البهلول بابن زياد كانت متقدمة وسابقة كما تدلنا أيضاً على أنَّ العالم التونسي البهلول ابن راشد كان يقدّم هذا العالم الطرابلسي الطارئ على علماء بلده تونس لإقراء الموطأ وفقه الإمام مالك بن أنس لسحنون بن سعيد، الذي اشترك معه في الأخذ عن علي بن زياد، وتدلنا أخيراً على هذه الفضيلة النفسية التربوية الراقية في ذهاب ابن زياد إلى بيت سحنون لإقرائه الموطأ فيه، تقديراً لوصف البهلول له بأنَّه «رجل يطلب العلم لله»[2].

❖ 2 ـ وفاته وثناء العلماء عليه:

كما أجمعت الروايات التاريخية والمصادر القديمة والمراجع الحديثة، على أنَّ علي بن زياد الفقيه المحدّث ولد في مدينة طرابلس في تاريخ غير محدّد، أجمعت كذلك على أن وفاته كانت في مهجره بمدينة تونس العاصمة التي سكنها، وأمضى فيها شطراً كبيراً من أخيريات حياته، ثم قبر فيها.

ومن الغريب حقاً أن يذكر الدكتور الصيد محمد أبو ديب في بحثه القيم عن مترجمنا علي بن زياد[3] أنَّ خير الدين الزركلي «ينفرد بقوله: «إنَّ عليَّ بن

---

(1) رياض النفوس 1: 350، 351.

(2) ترتيب المدارك 1: 328، رياض النفوس 1: 250، 351.

(3) راجع بحثه: «علي بن زياد من علماء ليبيا في القرن الثاني الهجري «أعمال ندوة التواصل الثقافي بين أقطار المغرب العربي»: 423.

زياد دفين تونس وأن قبره بها حتى الآن»[1]، وهذا القول الذي قرّره الزركلي، واستغربه الصيد أبو ديب هو ـ كما لا يخفى ـ موضع إجماع، واتفاق بين مترجمي ابن زياد، فقد ذكرته المصادر القديمة، واتفقت عليه المراجع الحديثة، إذ لا يزال قبره في تونس يزار، ويتبرك به.

أما الخلاف بين تلك المصادر فهو حاصل في تحديد سنة هذه الوفاة بالرغم من وضوح تاريخه، وإنما مردُّه إلى الوهم والظن اللذين لابسا بعض مترجميه؛ فقد وهم أحمد النائب الأنصاري، وربما كان ذلك من تحريف نسّاخ كتابه أنَّ وفاة عليٍّ ابن زياد كانت في عام (130هـ)[2] أي عام (747م) عوض (180هـ/ 796) الذي يبدو أقرب للصواب، واجتهد الدكتور عبد اللطيف البرغوثي في محاولة تصويب ذلك التاريخ، مع وجود النصّ، وصححه وجعله في عام (182هـ798)[3]، وذكر الأستاذ الدكتور فؤاد سزكين أن ابن زياد (توفي حوالي 184/ 801)[4].

أما شيخنا الطاهر أحمد الزاوي ـ رحمه الله تعالى ـ فقد ذهب في ذلك مذهبين: الأول فيما ذكره في الطبعة الأولى من كتابه «أعلام ليبيا» حيث قال: إنه لم يقف على تاريخ وفاة علي بن زياد[5]، أما في الطبعات الأخيرة، وأيضاً في كتابه «تاريخ الفتح العربي في ليبيا» فقد قرّر أن هذه الوفاة كانت في عام (183هـ)[6] وهو ما ذكره عياض حيث قال: «مات عليُّ بن زياد، والبهلول بن راشد عام 183هـ، هو ما ذكره بعض القدماء من المؤرخين[7]، واعتمده بعض العلماء من المتأخرين[8].

---

(1) الأعلام 4: 289.

(2) نفحات النسرين والريحان: 59.

(3) تاريخ ليبيا الإسلامي: 319.

(4) تاريخ التراث العربي 2: 132.

(5) أعلام ليبيا ط1: 207.

(6) أعلام ليبيا ط2: 261، تاريخ الفتح العربي في ليبيا: 149.

(7) يراجع: ترتيب المدارك، وطبقات علماء إفريقيا، ورقات عن الحضارة العربية بإفريقيا.

(8) يراجع معجم المؤلفين 7: 96، وتاريخ التراث العربي 2: 132.

والحقُّ الصراح في هذه المسألة هو ما قرّره أقدمهم تاريخاً وهو أبو العرب القيرواني، حيث قال في طبقاته وهي ـ كما أسلفنا من أقدم المصادر في ترجمة الفقيه الطرابلسي حيث قال: «وحدثني سعيد بن إسحاق أنَّ عليَّ بن زياد والبهلول بن راشد ماتا في سنة ثلاث وثمانين ومائة»[1] وحيث قال أيضاً: «وكذلك ذكر أحمد بن يزيد في وفاة علي والبهلول»[2] يقصد عام (183هـ/ 999)، وهو التاريخ الصحيح والدقيق لوفاة مترجمنا ابن زياد، وأيضاً لوفاة تلميذه البهلول بن راشد.

ثم جاء المؤرخون بعد أبي العرب القيرواني؛ فقرروا ما قرَّره، وهو العام المذكور عنده، أي عام (183/ 799)[3].

قال أحمد بن قنفد القسنطيني: «وفي سنة ثلاث وثمانين ومائة، توفي عليُّ ابن زياد صاحب مالك، بتونس»[4].

وقال ابن ماكولا (الحافظ): «توفي سنة ثلاث وثمانين ومائة، قاله ابن يونس»[5].

وقال أحمد بن أبي الضياف: «وتوفي سنة ثلاث وثمانين ومائة (183 ـ 799) وقبره بمدينة تونس معروف»[6].

وهذا التاريخ المحدّد عند الأوائل، والمتصل بوفاة ابن زياد الطرابلسي، هو التاريخ عينه المعتمد عند أغلب العلماء المتأخرين من أمثال حسن حسني عبد الوهاب ومحمد الشاذلي النيفر، ومحمد الفاضل ابن عاشور[7] والطاهر أحمد الزاوي[8] والدكتور قاسم علي سعد[9] وغيرهم.

---

(1)، (2) طبقات علماء إفريقيا وتونس: 223.

(3) طبقات علماء إفريقيا: 252.

(4) شرف الطالب في أسنى المطالب (ألف سنة من الوفيات): 36.

(5) الإكمال 1: 524.

(6) إتحاف أهل الزمان 1: 126.

(7) ورقات عن الحضارة العربية 1: 42، قطعة من موطأ ابن زياد: أعلام الفكر الإسلامي.

(8) أعلام ليبيا: 261.

(9) جمهرة تراجم الفقهاء المالكية 2: 851.

أما ما ذكره العلاّمة صلاح الدين خليل الصفدي من أنَّه توفي في حدود تسعين ومائة»[1] فهو تاريخ انفرد بخطئه، ومرجوح بما قررّناه من الرأي الراجح، ولعله عنده من وهم النسّاخ.

وقد قبر الفقيه عليّ بن زياد الطرابلسي في مهجره مدينة تونس ـ حرسها الله ـ في المقبرة التي كانت تسمى قديماً مقبرة السلسلة[2] ـ كما أشار إلى ذلك العلماء مثل ابن قنفد القسنطيني[3] وابن أبي الضياف[4] وهو الذي نقل عنه خير الدين الزركلي ـ رحمه الله صاحب كتاب الأعلام[5].

وقد حدّد الشيخ محمد مخلوف من المتأخرين صاحب كتاب «شجرة النور الزكية» مكان قبر هذا الفقيه وموضع رمسه حسب تعريف أماكن زمانه ومواضعها حيث قال: «وقبره بتونس قرب سوق الترك مُتبرك به، والدعاء عنده مستجاب»[6].

وقال أحمد بن أبي الضياف: «وتوفي في سنة ثلاث وثمانين ومائة (183هـ/ 799) وقبره بمدينة تونس معروف[7]، ويقال إن موضع قبره دار سكناه، وكراماته مذكورة بعد موته ـ نفعنا الله به ورحمه»[8].

وقال الشيخ محمد الشاذلي النيفر: «وقبره متبَّرك به مزار، ومما يتناقله أهل العلم بتونس أنَّ من زار قبره في معترك علمي نجح ـ بحول الله تعالى»[9].

كما حدَّد الأستاذ المؤرخ حسن حسني عبد الوهاب موقع ضريحه ومدفنه

---

(1) الوافي بالوفيات 21: 82.
(2) إتحاف أهل الزمان 1: 126.
(3) ألف سنة من الوفيات.
(4) إتحاف أهل الزمان 1: 129.
(5) الأعلام 4: 289.
(6) شجرة النور الزكية: 33، 60.
(7) إتحاف أهل الزمان 1: 126.
(8) إتحاف أهل الزمان 1: 127.
(9) قطعة من موطأ ابن زياد: 48.

في الوقت الحاضر بقوله: «وقبره في حضرة تونس معروف في أعلى الشارع الذي يحمل اسمه في ناحية القصبة»[1] أي أن هذا الضريح يقع ضمن شارع علي بن زياد في القصبة من تونس العاصمة، وبالتحديد «حذو مستشفى عزيزة عثمانة» كما قرّر محمد بو ذينة[2].

وقد علقت في داخل ضريحه لوحة رخامية مكتوب عليها: «هذا ضريح الإمام عليّ بن زياد: هو الشيخ أبو الحسن علي بن زياد، سمع من الإمام مالك، وعنه روى الموطأ، وهو أول من أدخله بلاد المغرب، ومنه سمع البهلول بن راشد، وأسد بن الفرات، وسحنون، مات بتونس سنة 183هـ، وقُبر هنا في مقبرة السلسلة»[3].

ولا ريب في أَنَّ هذا الاهتمام من أهل تونس بقبر هذا الفقيه المالكي الرائد وبتسمية الشارع باسمه، دالٌّ على ما في نحائزهم الطيبة من وفاء عظيم لمن هاجر إليه، ولاذ بجوارهم الكريم.

❖ 3 ـ ثناء العلماء عليه:

ولقد أجمعت كلمة العلماء في القديم والحديث على الإشادة بفضل الفقيه أبي الحسن علي بن زياد، والتنويه بعلمه وفقهه، وجهوده العلمية والتكوينية في تأصيل المذهب المالكي، وتقدير فضائله النفسية التي عُرف بها، وفي طليعة من أثنى عليه منهم تلاميذه الذين عاصروه وتتلمذوا عليه، وأخذوا عنه العلم والفضل مثل البهلول بن راشد، وأسد بن الفرات وسحنون بن سعيد وغيرهم من الفضلاء.

---

(1) ورقات عن الحضارة العربية بإفريقيا 1: 42، وهو ما أكده أيضاً بوذينة في كتابه: «مشاهير التونسيين»: 377 حيث قال: «وقبره معروف في أعلى الشارع الذي يحمل اسمه، حذو مستشفى عزيزة عثمانة بتونس العاصمة وفي الملحق الثالث صور لضريحه بذلك الموضع.

(2) مشاهير التونسيين: 385.

(3) يراجع في هذا كتاب: «إتحاف أهل الزمان 1: 127.

ونحن نجتزي من أقوالهم ـ في هذا المقام ـ بما قاله سحنون بن سعيد: «ما أنتجت إفريقيا مثل عليّ بن زياد»[1].

وقوله أيضاً: «ما فاقه المصريون إلا بكثرة سماعهم، وذلك أن عليَّ بن زياد اختبرت سرَّه وعلانيته، والمصريون إنما اختبرت علانيتهم فقط»[2].

ومما ورد عنه ـ رضي الله عنه وأرضاه ـ في وصف علم شيخه الطرابلسي علي بن زياد المهاجر إلى تونس، قوله: «زعم هؤلاء القوم ـ يعني أهل العراق ـ أنهم يحسنون القياس، وقد بنوا على غير قياس»[3] ومؤدى كلامه هذا تزكية شيخه ابن زياد عليهم.

وأثنى أسد بن الفرات على شيخه ابن زياد وفضله بقوله: «إني لأدعو في أدبار صلاتي لمعلمي وأبدأ بعليّ بن زياد، لأنّه أول من تعلمت منه العلم»[4].

وقد سبق ما وصفه به أبو العرب القيرواني من أنه «ثقة مأمون خيّر متعبّد بارع في الفقه ممن يخشى الله ـ عزّ وجل»[5].

وقد حلاّهُ من علماء المشرق المؤرخ الأديب صلاح الدين الصفدي بقوله مادحاً علمه وأمانته وخلاله النفسية: «كان إماماً ثقة متعبداً، بارعاً في العلم»[6].

وهذه التحلية نفسها هي التي ارتضاها الإمام الحافظ الذهبي فأعادها ـ كما تقدّم ـ بعينها في كتابه «تاريخ الإسلام» حيث قال: «كان إماماً ثقة متعبداً، بارعاً في العلم، رحل وسمع من سفيان الثوري ومالك والليث وطبقتهم»[7].

* * *

---

(1) رياض النفوس 1: 235.

(2)، (3) رياض النفوس 1: 236.

(4) ترتيب المدارك وتقريب المسالك 3: 82.

(5) طبقات علماء إفريقيا، الحلل السندسية 1: 708.

(6) الوافي بالوفيات 21: 82.

(7) يراجع كتاب تاريخ الإسلام لشمس الدين الذهبي.

الفصل الثالث

تأصيله المذهب المالكي ونشره له

نقصد بتأصيل مترجمنا الفقيه علي بن زياد الطرابلسي المذهب المالكي ونشره، أخذه له عن الإمام مالك، ومجيئه بروايته وسماعه منه، وإتيانه بلاده طرابلس الغرب وتونس بأصل موطأه صحيحاً موثقاً، ثم عمل ابن زياد على نشر هذا الموطأ في وطنه طرابلس بعد عودته من المشرق، ثم في مهجره تونس التي قُدِّر له فيها أن ينشره على الأصول الصحيحة كما سمعها من شيخه الإمام، والتي حملها عنه تلاميذه الذين تولّوا بدورهم تأصيله وبثه.

ويندرج في هذا التأصيل أيضاً تأليف الفقيه ابن زياد الطرابلسي كتابه الذي سمّاه مراعاة لفائدته «خير من زنته» الذي تناول فيه ـ كما سيأتي بيانه ـ موضوعات مؤصلة بالرؤية المالكية فالتأصيل ـ في اللغة ـ من أَصل الشيء أَصلاً؛ استقصى بحثه حتى عرف أصله، ومن أَصَّل الشيء: جعل له أَصلاً ثابتاً يبنى عليه، كما أَنَّ التأصيلُ يُفيد أَيضاً التمكين والتثبيت[1].

وقد أَصَّل ابن زياد المذهب المالكي لأنه استقصى ـ كما ذكرنا ـ بحثه حتى عرف أصله، إذ حمل العلم عن صاحبه الإمام مالك الذي أخذ عنه موطأه ومروياته وأسمعته، وكذلك ألم بفتاويه وأقواله.

---

(1) يراجع: لسان العرب لابن منظور باب اللام فصل الهمزة وكذلك في القاموس المحيط.

والمذهب في اصطلاح الفقهاء: «حقيقة عرفية فيما ذهب إليه إمام من الأئمة من الأحكام الاجتهادية»[1].

وهو في اصطلاح المتأخرين منهم: ما قاله الإمام وأصحابه على طريقته، ونسب إليه مذهباً لكونه يجري على قواعده وأصله الذي بنى عليه مذهبه، وليس المراد ما ذهب إليه وحده دون غيره من أهل مذهبه»[2].

وقد ذهب مترجمنا ابن زياد الطرابلسي ـ كما سنوضح ـ مذهب إمامه من الأحكام الاجتهادية، وأجرى على ذلك عمله وتأليفه وفتاواه واقراءه.

أَما المالكيُّ ـ فلا خلافَ ـ في أَنَّه نسبة إلى هذا المذهب الفقهي الاجتهادي السني إلى الإمام مالك بن مالك بن أَبي عامر الأَصبحي، أَحد الأئمة الأربعة المشهورين ـ رضي الله عنهم ـ والذي كان إِمام الفقه وإمام الحديث وإِمام أهل المدينة، وجامع كتاب الموطأ أحد كتب السنة الستة[3]، الذي تتلمذ عليه الكثير من أَعلام الفقهاء والمحدثين في المشرق والمغرب، وربطوا سندهم بسنده العلمي ومنهم الفقيه المحدّث أبو الحسن علي بن زياد الطرابلسي مؤصل مذهبه وناشره.

وقد رأَيت لإظهار هذا الدور الديني، والأثر العلمي الذي نهضت به طرابلس الغرب [ليبيا] في القرن الثاني الهجري، ولإبراز هذا الإسهام المعرفي

---

(1) مواهب الجليل لشرح مختصر خليل 1: 24.

(2) حاشية العدوي على الخرشي 1: 35.

(3) ترجم له من القدامى: ابن عبد البر في «الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء، وجلال الدين السيودي في «تزيين الممالك بمناقب سيدنا مالك» وعياض السبتي في «ترتيب المدارك وتقريب المسالك» وعيسى بن مسعود الزواوي في «مناقب سيّدنا مالك» وإبراهيم بن علي بن فرحون في «الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب».

وترجم له من المحدثين: أمين الخولي في كتاب: «مالك بن أنس» ومحمد أحمد أبو زهرة في كتابه: «مالك حياته وعصره ـ آراؤه وفقهه» وأحمد الشرباصي في «الأئمة الأربعة»، ونظمت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب الأقصى ندوة عن الإمام مالك شارك فيها نخبة كبيرة من العلماء، وصدرت أعمالهم في ثلاثة أجزاء.

الفقهي التأصيلي والتربوي وآلياته المتنوعة التي نهض به أصيلها الفقيه المحدِّث أبو الحسن علي بن زياد ومدرسته أن نتناوله ـ كما ذكرنا في المقدمة ـ من خلال هذه المباحث:

1 ـ **المبحث الأول**: روايته «الموطأ» ونشره كتاب «خير من زنته».

2 ـ **المبحث الثاني**: أَسمعته وفتاويه، ورواية قراءة في القرآن.

3 ـ **المبحث الثالث**: تكوينه المركزين الفقهيين في القيروان وتونس.

4 ـ **المبحث الرابع**: إعداده التلاميذ الفقهاء الذين انتفعوا بعلمه وروايته، وحملوا سرّه.

* * *

المبحث الأوّل

روايته الموطأ وتأليفه كتاب «خير من زنته»

لقد كان من أَبرز آليات مترجمنا ابن زياد في تأصيل المذهب المالكي، ونشره، والتمكين له في الغرب الإسلامي ـ كما هو معلوم ـ روايته موطأ مالك ابن أَنس وهو مجموع سماعاته ومروياته، ثم تأليفه كتاباً فقهياً آخر جعل عنوانه «خير من زنته».

❖ 1 ـ رواية الموطأ ونشره:

من البدهي أن تبدأ الحديث في بيان الدور الذي قام به ابن زياد في تأصيل المذهب المالكي الذي كان أول جالبيه من المشرق، وناشريه بعد عودته منه ـ في الديار التي مرَّ بها وأَقام فيها، بخير ما حصله من رحلته المشرقية المفيدة، وأحسن ما حواه صدره من أَعلام أساتذته في المدينة المنورة ـ على ساكنها أفضل الصلاة والتسليم ـ أعني روايته المتميزة «موطأ مالك بن أَنس الأصبحي إمام المذهب المالكي»، والتي صارت تنسب إليه روايتها فيقال: «موطأ ابن زياد» والمعدودة من أَقدم بل من أَول روايات الموطأ وأهمها، ثم نتبع ذلك بالحديث عن كتابه المعقود «خير من زنته» ثم القول في أسمعته وفتاويه.

ولا خفاء أنَّ المقصود بالموطأ ـ كما تقدَّم ـ موطأ الإمام مالك الذي أخذه

ورواه عنه صحيحاً ابن زياد في الأقطار التي حلَّ بها في طريق عودته من المشرق مثل مصر ووطنه طرابلس الغرب، وانتهاء إلى تونس.

ومعنى الموطأ في اللغة الممهد الميسر، والوجه في هذه التسمية ظاهر، ذلك أَنَّ العالم بالحديث الشريف، والحافظ للآثار يجمع ديواناً أو كتاباً أو مؤلفاً في ذلك، ويوطئه للناس فيواطئون عليه، أي يوافقون ويجمعون، قال أبو عبدالله محمد بن إبراهيم الكناني الأصفهاني: قلت لأبي حاتم الرازي: موطأ مالك ابن أَنس لم سُمّي موطأ؟ فقال: «شيء قد صنفه ووطأه للناس حتى قيل: موطأ مالك»[1].

وغير خاف أَن الإمام مالك بن أنس إمام المدينة المنورة على ساكنها أَفضل السلام قد أنفق سنوات طويلة من عمره في المدينة المنوَّرة وغيرها.

وهو يجمع الأحاديث النبوية الشريفة، وينتقي من سماعاته وأصولها الروايات، ويفتش عن الآثار الصحيحة الواردة عن سيّدنا الرسول محمد ـ ﷺ ـ وينخلها مع التحرّي الدقيق، والورع الغالب، ثم دوَّن الكثير مما جمع في خلال أربعين سنة، وأودع ذلك كله في كتابه الموطأ، بعد أن طرح ما لا يتفق مع معياره في الاختيار، وشرطه في الانتخاب.

ومن المعروف أن الإمام الشافعي ـ رضي الله تعالى عنه ـ شهد لموطأ مالك بن أنس وأعلى قيمته حيث قال: «ما بعد كتاب الله أَصحُّ من كتاب مالك»[2]، وقال حرملة: «لم يكن الشافعي يقدِّم على مالك أَحداً في الحديث»[3].

كذلك نوَّه الإمام ابن تيمية ـ رضي الله عنه ـ بالإمام مالك وعلمه ورأيه وروايته حيث قال: «فلا ريب عند أحد أنَّ مالكاً ـ رضي الله عنه ـ أقوم الناس بمذهب أهل المدينة رواية ورأياً»[4] والذي لا خلاف فيه أن موطأ مالك بن أنس

---

(1) كتاب: نموذج من الأعمال الخيرية: 516.

(2) ترتيب المدارك 1: 77.

(3) م.ن.

(4) مجموع فتاوى ابن تيمية 20: 320.

قد كتب له القبول والانتشار؛ فحرص أهل الأقطار والأمصار على ضرب آباط الإبل إلى طلبه من جامعه وعلى سماعه منه في المدينة المنورة وروايته عنه؛ فكان أول من ارتحل إليه أهل العلم في مصر، ثم وفد عليه أهل العراق والشام، وأهل العلم وطلبته من المغرب والأندلس، وقد اشتهر من رواة الموطأ الإمام محمد بن الحسن الشيباني الكوفي تلميذ أبي حنيفة النعمان صاحب المذهب ـ رحمهما الله، وقد اشتهرت روايته بموطأ محمد.

ومن رواة الموطأ القعنبي وأبو مصعب وأسد بن الفرات القروي وعيسى ابن شجرة التونسي وخلف بن جرير بن فضاله وعبد العزيز بن يحيى، وعبد الله ابن عمر القيرواني ويحيى بن يحيى الأندلسي ومحمد بن معاوية الطرابلسي وغيرهم[1] وقد ذكر القاضي عياض منهم في ترتيبه ثمانية وستين راوياً[2].

ومن المعروف أَنَّ الإمام مالك بن أنس ظل يجمع موطأه ـ كما تقدّم ـ خلال أربعين سنة إلى أن وصل في جمعه إلى نحو عشرة آلاف حديث، ثم ظل يعمل في النظر والترجيح والحذف والإثبات إلى أن بقي في موطأه هذا القدر، قال القطان «كلُّ علم الناس في زيادة، وعلم مالك في نقصان، ولو عاش مالك لأسقط علمه كلَّه، يعني تحرياً»[3].

ومن المعروف أيضاً أن مالك أبرز موطأه خلال رحلته العلمية في عدّة إبرازات، وأن رواة موطأه لم يأخذوا عنه في زمن واحد، بل كان أخذهم عنه في أزمان مختلفة، وهذا وحده ما يفسِّر لنا سرَّ اختلاف روايات موطأ مالك، كما يفسِّر لنا نسبة كل موطأ إلى راوٍ من رواته الكثر، فيقال موطأ محمد، وموطأ يحيى وموطأ ابن القاسم، وموطأ ابن زياد وهكذا[4].

(1) نموذج من الأعمال الخيرية للمطبعة المنيرية: 523 ـ 541.
(2) ترتيب المدارك 1: 78.
(3) ترتيب المدارك 2: 73.
(4) الموطأ: 9 ـ 15.

وموطأ مالك برواياته المشرقية والمغربية المختلفة من أَصحِّ كتب الأَحاديث النبويّة والفقه، وذلك لما عُرف به الإِمام مالك ـ رضي الله عنه ـ من شدِّه التحرِّي والورع، فهو معدود من أَول كتب السنّة السنّة المعوّل عليها في كتب السنّة ـ كما قرَّر ذلك الكثير من علماء الإسلام[1]، وقد تقدّم قول الشافعي ـ رضي الله عنه ـ «ما على ظهر الأرض كتاب بعد كتاب الله أصح من موطأ مالك» وقال ـ رحمه الله تعالى ـ: «مالك بن أَنس معلمي، وفي رواية: أستاذي، ومنه تعلمنا العلم»[2].

وقد أَلمعت المصادر والمراجع إلى دور هذا الفقيه الطرابلسي في نشر موطأ الإمام مالك ومذهبه الفقهي في البلاد المغربية، قال القاضي عياض نقلاً عن قول أبي سعيد بن يونس؛ أَنَّ علياً بن زياد «هو أَول من أَدخل الموطأ، وجامع سفيان إلى المغرب، وفسَّر لهم قول مالك ولم يكونوا يعرفونه»[3].

وقال محمد مخلوف في هذا المعنى «وهو أول من أدخل الموطأ المغرب، ومنه سمع البهلول بن راشد وأسد بن الفرات، وسحنون وجماعة»[4].

وقال فيه من المحدثين حسن حسني عبد الوهاب «وهو أول من أدخل «موطأ» مالك بن أنس، و«جامع» سفيان الثوري إلى المغرب، وروايته للموطأ مشهورة بين الموطآت»[5].

ولقد أَسلفنا أَنَّ مترجمنا علي بن زياد الطرابلسي تتلمذ على شيخه الإمام مالك بن أنس في المدينة المنورة وأخذ عنه موطأه في إبرازة من إبرازاته، ورواه عنه وكتبه فنسبت تلك الإبرازة إليه وسميت «موطأ ابن زياد» كما سمع من شيخه

(1) مثل العالم الجليل أبي السعادات المعروف بابن الأثير في كتابة الوصول 1: 2 وابن الربيع في تيسير الوصول إلى جامع الأصول وعبد العظيم المنذري في الترغيب والترهيب. .

(2) ترتيب المدارك 1: 385.

(3) يراجع ترتيب المدارك 3: 80 وتراجم أغلبية: 22.

(4) شجرة النور الزكية: 60 .

(5) مجمل تاريخ الأدب التونسي: 38.

فتاويه وأقواله، ثم عاد بالموطأ أو بروايته للموطأ مكتوباً، ونشره أولاً في وطنه طرابلس غالباً، ثم أذاعه بعد ذلك وأَشاعه في مهجره بتونس، حيث تلقفه عنه تلاميذه.

ومن الأسف أنه لم تبق من موطأ ابن زياد في الوقت الحاضر إلا قطعة محدودة، ولكنها معدودة الآن من الذخائر التراثية النفيسة في كتب المذهب المالكي بالغرب الإسلامي، تحتفظ بها مكتبة القيروان وخزانتها العامرة، فقد أفاد المؤرخ التونسي العلامة حسن حسني عبد الوهاب ـ رحمه الله ـ بوجود قطعة صالحة من رواية علي بن زياد للموطأ، حيث قال: «وروايته للموطأ مشهورة بين الموطآت، توجد منها قطعة صالحة في مكتبة القيروان العتيقة»[1].

وأشار الدكتور قاسم علي سعد إلى أَنَّ أحد الباحثين قد نهض بتحقيق هذه القطعة المتبقيَّة من هذا الكتاب ونشرها[2] وهذا الباحث المشار إليه بالنهوض بتحقيق القطعة وهو فضيلة الشيخ محمد الشاذلي النيفر (ت 1419) ـ رحمه الله ـ الذي حققها ونشرها ضمن منشورات مركز البحوث والنشر بالكلية الزيتونية للشريعة وأُصول الدين، سنة بعنوان «قطعة من موطأ ابن زياد».

وقد وصف المحقق النسخة الخطية لهذه القطعة بقوله «وهي مكتوبةٌ على الرقّ بخط قيرواني عتيق من القرن الثالث الهجري»[3] أَي أَنَّ هذه النسخة كُتبت نسخة أمٍّ بعد وفاة الإمام علي بن زياد بأكثر من نصف قرن تقريباً.

وقد أَكَّد أُستاذنا الباحث التونسي الفاضل أبو القاسم محمد كرّو قيمة هذا الكتاب وفائدته فيما ذهب إليه من أَنَّ «أعتق وأقدم كتاب وصلنا من تراث القيروان كتاب موطأ مالك بن أَنس برواية علي بن زياد الطرابلسي»[4].

---

(1) ورقات عن الحضارة العربية بإفريقيا التونسية 3: 41.

(2) جمهرة تراجم الفقهاء المالكية 2: 250، 251.

(3) قطعة من موطأ ابن زياد: 81. موسوعة أعلام العلماء والأدباء العرب والمسلمين 11: 386.

(4) دراسات في التاريخ والتراث: 133.

ولا يجافي أُستاذنا أبو القاسم كرو الحقيقة الماثلة، بل ينحاز إليها كالعلامة محمد الفاضل ابن عاشور حينما نسب الفضل في هذه الرواية إلى بلاد هذا الفقيه الطرابلسي المالكي، وموطنه الأول حيث قال: «وعلى هذا فإن موطأ علي بن زياد الطرابلسي، وهو أقدم وأنفس مخطوط ليبي موجود اليوم في مكتبات تونس»[1].

وقد رجَّح الشيخ النيفر نسبة هذه القطعة المتبقاة من هذا الموطأ إلى علي ابن زياد بعدَّة أو مجموع أَدلّة وبراهين نراها صحيحة ووجيهة[2].

وقد احتوت هذه القطعة النفيسة من موطأ ابن زياد الأبواب الآتية «الضحايا والعقيقة والذكاة، وزكاة الجنين وذبح أَهل الكتاب وطعام المجوس والاستمتاع بجلود الميتة والسباع وشعر الخنزير، وأكل المضطر الميتة، وأكل السباع والطير وغيرها، وأكل الدواب وما تموت به الفأرة، وصيد البحر والصيد»[3].

وفي الحقّ فإن ما وصلنا من موطأ ابن زياد في هذه القطعة الباقية المحققة، إنما يمثل قليلاً من كثير من متن ابن زياد، ذهبت بمعظمه الفتن والحروب المهلكة، وبخاصّة تلك الحملة بل الغزوة الهلالية الغاشمة، ذكر ذلك الشيخ النيفر[4] وتابعه فيه الباحث عبد المجيد تركي، فقد ذهب إلى تقدير ما تبقّى من عين ما ذهب، فاستقل كالشيخ النيفر القدر الذي وصلنا من موطأ ابن زياد حيث قال: «وهي[5] تمثل ما يقابل أربعة كتب، أي نسبة ضئيلة مما تحتوي عليه الروايات المعروفة كرواية يحيى بن يحيى الليثي التي تشمل على واحد وستين كتاباً»[6].

---

(1) م.ن: 133، المخطوطات الليبية في المكتاب التونسية، أعمال المؤتمر الأول للوثائق والمخطوطات 2: 992.

(2) قطعة من موطأ ابن زياد: 73، 75.

(3) راجع م.ن: في مواضع متفرقة.

(4) قطعة من موطأ ابن زياد: 89.

(5) أي القطعة الباقية والمحققة من موطأ ابن زياد: 81.

(6) قطعة من موطأ ابن زياد: 81 ـ 82.

أما المنهج المتّبع في عرض مرويات وسماعات ابن زياد من الأحاديث النبوية الشريفة عن شيخه وإمامه مالك بن أَنس الأصبحي ـ رضي لله تعالى عنه ـ في «موطأ ابن زياد» فإنه يتجلى حسبما ورد في القطعة الباقية منه، في صور الرواية المتكرّرة التي لا تكاد تخرج عن الآتي:

1 ـ **الأُولى** القول بـ «حدثنا علي بن زياد عن مالك بن أَنس»[1].

2 ـ **الثانية** القول بـ «وحدثنا عن مالك عن نافع»[2].

وجملة أو عبارة «حدثنا» في الصيغة الأولى والثانية ـ كما يلحظ ـ هي عبارة من إملاء تلميذه سحنون بن سعيد الذي كان يقرئ «موطأ» شيخه ابن زياد، فهي منه إملائه على تلاميذه، ومما يؤكد ذلك ما جاء في ختام القطعة المتبقية من الموطأ التي حققها الشيخ النيفر «سمع حسن بن أحمد جميعه عن جبلة عن سحنون في المحروم سنة ثمان وثمانين ومائتين»[3].

3 ـ **الصورة الثالثة** تأتي بهذه الصيغة في الرواية: «عن مالك» مثل السند «عن مالك عن أبي الزبير[4] أو «عن يحيى بن سعيد»[5] أو «عن عاصم»[6] أو «عن نافع»[7].

4 ـ **الصيغة الثالثة**، تردُ بلفظة «قال مالك»[8] أو «قال»[9]، أو «قال في»[10].

(1) قطعة من موطأ ابن زياد: 113.
(2) م.ن: 114، 115.
(3) قطعة من موطأ ابن زياد: 237.
(4) م.ن: 116، 117.
(5) م.ن: 116،، 177.
(6) م.ن.
(7) قطعة من موطأ ابن زياد: 120.
(8) م.ن: 120، 121، 122، 124.
(9) م.ن: 122.
(10)م.ن:

5 ـ **الصورة أو الصيغة الرابعة**، تورد في موطأ ابن زياد بلفظة «وسئل مالك عن»[1] وهي ما كان من أجوبة مالك وآرائه المستنبطة[2].

6 ـ وقد تردُ اللفظة مفصحة باسم الفقيه علي بن زياد صراحة، مثل القول: «قال عليٌ»[3] وظاهر من ذلك المنهج، توخى ابن زياد الأَمانة في الرواية، وفي حمل العلم، وتحريه الدقيق فيما نقله ونخله، موثقاً بتلك الصيغ الثابتة عن شيخه الإمام مالك دون زيادات أو إضافات كثيرة تذكر، اللهم إلا ما أفاد به تلميذه الإمام سحنون من تعقيبات أو ما عقب به سحنون عن أقوال شيخه وأجوبته في كتاب «المدونة» لسحنون.

وقد أثنى الشيخ محمد الشاذلي النيفر على القطعة المتبقية التي حققها من كتاب أو موطأ ابن زياد ثناءً كبيراً فوصفها وحلّاها بقوله: «العلقُ النفيسُ الذي يمثل الخيط الأول في المذهب المالكي»[4] وقرّر أن ما اشتملت عليه من اجتهادات ابن زياد تسلكه في عداد المجتهدين في المذهب المالكي «الذين يرجِّحون غير ما رجَّحه الإمام بناء على قواعده الأُصولية في المذهب»[5].

وذكر أن من مزايا هذا الفقيه أنَّه «هو المبرز والموضح للأصول التي ابتنى عليها مذهب مالك فهو الذي استخرجها من فقهه، وأَبداها لتلاميذه؛ فعرفوا المذهب المالكي في أُصوله لا في تفاريعه فحسب»[6].

ويبدو أَن علماء تونس وغيرها من معاصري أَبي الحسن علي بن زياد، قد سلَّموا بهذا الحقّ الذي ورد في هذا الكتاب، والذي ذكره حبيب؛ فقد أَخبر أَسدُ ابن الفرات بذلك حيثُ قال: «قال لي المخزومي وابن كنانة، ما طرأ علينا طارئ

(1) م.ن: 121، 123، 125.
(2) قطعة من موطأ ابن زياد: 104.
(3) م.ن: يراجع في مواضع متفرقة من متن الموطأ.
(4) قطعة من موطأ ابن زياد: 9.
(5) (6) م.ن: 8.

من بلد من البلدان، كشف عن الحقّ في هذا الأَمر، وفي رواية عن ابن كنانة: كشف لنا عن الأُصول كشف عليٍّ بن زياد»[1] يقصد بذلك أُصول الفقه المالكي.

ومن العلماء الأعلام المحدثين الذين كشفوا عن الحقّ الوارد في كتاب موطأ ابن زياد وعظم فائدته وحسن عائدته على العلم والمذهب في الفقه أستاذنا العلامة المبرور الشيخ محمد الفاضل ابن عاشور، الذي رأى من أهميته وتأثيره البعيد في تأصيل المذهب المالكي وإثرائه، أنَّه استثار همة تلميذي مُؤلفه علي بن زياد؛ يقصد الفقيه المالكي أَسد بن الفرات، والفقيه المالكي سحنون عبد السلام ابن سعيد التنوخي «إلى التأليف اقتداءً بأُستاذهما علي بن زياد؛ فألّف أسد بن الفرات الأسدية، وأَلف سحنون المدونة. التي تتبع فيها سحنون الهنوات والنبوات التي ظهرت في الأَسدية، والتي ظن أنّها مخالفة لما سمعه عليّ بن زياد»[2].

وقد رأَى الباحث المغربي الأستاذ حسن بن زيان من هذا المنظور «أن لهذا القطر الليبي فضل السبق في تمرير المذهب المالكي إلى بقية أقطار المغرب من خلال رواية هذا العالم الجليل لموطأ مالك»[3].

❖ 2 ـ نشره كتاب «خير من زنته»:

وهو كتاب في الفقه وبعض مسائله؛ ألفه ابن زياد ـ مع روايته الموطأ ـ في مدّة إقامته الأخيرة والخاتمة في مهجره بتونس وقد اشتمل هذا التأليف الذي أسهم به في تأصيل المذهب المالكي ونشره ـ حسب رواته تلميذه سحنون على «ثلاثة كتب: بيوع ونكاح وطلاق، وسماعه من مالك ثلاثة كتب»[4].

---

(1) ترتيب المدارك 1: 327، تراجم أغلبية: 22، رياض النفوس 1: 235.
(2) المحاضرات المغربيات: 77.
(3) بحثه «قراءة في تراجم أعلام ليبية» ضمن أعمال ندوة التواصل بين أقطار المغرب العربي: 166.
(4) ترتيب المدارك 1: 326، تراجم أغلبية: 22.

ويظهر من كلامه أَنّ مشمولات الكتاب الذي أَلَّفه كانت محصورة في الأبواب التي قرأها سحنون وبعض أصحابه على الإمام عليٍّ بن زياد في مدينة تونس، وهي البيوع والنكاح والطلاق.

وسبب تسمية هذا الكتاب بهذه التسمية فيما يروى رؤية منامية؛ قال أبو الحسن بن أبي طالب القيرواني المعافري: «أن عليَّ بن زياد لما ألف كتابه في البيع لم يدر ما يسميه به؛ فقيل له في النوم: سمه كتاب خير من زنته»[1].

وذكر تلميذه سحنون بن سعيد أنَّ «كتاب خير من زنته أصله لابن أشرس، إلا أننا سمعناه من ابن زياد، وكان يقرأه على المعنى، وكان أعرف من أشرس بالمعنى»[2].

وربما أَشار سحنون بذلك إلى أَنّ كتاب «خير من زنته» لعلي بن زياد، صنَّفه على طريقة ابن أشرس ومنهجه، ولكنه حكم بموضوعيه لأُستاذه ابن زياد بالأفضلية والأصحيّة في معرفة المعاني وتفصيلها، وهذا المعنى الذي قصده سحنون عبَّر عنه أيضاً تلميذ مترجمنا أسد بن الفرات بجلاء حيث قال: «كان علي بن زياد من نقَّاد أَصحاب مالك»[3] والنقد ـ كما لا يخفى ـ هو تمييز الجيد من الرديء، وقد كان ابن زياد مثل شيخه مالك بن أنس نقاداً.

وقد عُرف كتاب «خير من زنته» وهو من أوائل المؤلفات الطرابلسية بل المغربية والأندلسية بهذه التسمية اللطيفة منذ حياة مؤلفه ابن زياد الطرابلسي، فقد رأى حبيب بن سعيد التنوخي ـ أخو سحنون بن سعيد التنوخي ـ تلميذ ابن زياد في منامه ـ كما تواردت الأخبار ـ من أخبره «خذ كتاب خير من زنته ذهباً، فإنّه الحقُّ عند الله»[4].

---

(1) م. ن 1: 327، م. ن: 22.
(2) ترتيب المدارك 1: 327، تراجم أغلبية: 22.
(3) م. ن 1: 327، م. ن: 22.
(4) ترتيب المدارك 1: 327، تراجم أغلبية: 22.

ويبدو أنّ علماء تونس ـ وفي طليعتهم حبيب وسحنون وغيرهما من علماء الأمصار من معاصري علي بن زياد مؤلف «خير من زنته» قد سلَّموا بهذا الحقّ الذي حفل به كتابه فتعلقوا به وأكبروه.

* * *

المبحث الثاني

أَسمعته وفتاويه ورواية القرآن

كذلك استطاع الفقيه علي بن زياد الطرابلسي أن يؤصل المذهب المالكي وينشره في الأقطار التي مرَّ بها وحلَّ، ومنها وطنه طرابلس الغرب بما كان يبثه في مجالسه العلمية من الأسمعة والروايات والفتاوى التي أَخذها عن شيخه الإمام مالك في المدينة المنورة بالرسول ـ ﷺ ـ، وبما كان يفتي به من فقهه في المسائل والنوازل المختلفة، وفق أصول المذهب واجتهادات إمامه.

فقد أَخذ الفقيه علي بن زياد مثل تلاميذ مالك بن أنس وبخاصّة المغاربة والأندلسيين الأسمعة من شيخه، ولا خلاف في أن الأسمعة معدودة من الأصول العلمية، بل هي مقوّم منهجي في تأصيل الفقه المالكي، وقد لاحظ أَحد الباحثين أن الأسمعة في الغرب الإسلامي كانت أكثر من الأسمعة في العراق وما وراءه.

كما يُوجد بين تلك الأسمعة المغاربة والعراقية اختلاف[1] وأَنّ الجناح المغربي والأندلسي والمصري ـ حسبما ذكر الباحث المذكور ـ سيطر على مرحلة السماعات أو الأجوبة والمسائل، المعدودة عند مؤرخي المذهب أو

(1) المدرسة البغدادية للمذهب المالكي: 146، 147.

المدرسة المالكية في المشرق والمغرب المرحلة التأسيسية لمصادر المذهب مع الموطأ ذي الروايات الكثيرة والمختلفة في الشرق والغرب الإسلاميين[1].

وما من شك في أَنّ الفقيه علي بن زياد الطرابلسي كان ـ زيادة على ما عرف به من تقوى وورع ـ أحد حملة هذه الأسمعة أو السماعات من مالك، وأنَّه كان عالماً بالفقه الذي أخذه عن شيخه مالك بصيراً بالفتيا والنظر والترجيح من خلال فتاواه التي كان ينطلق في القضاء والإفتاء بها من الأسمعة التي عرف بها كما عرف به الكثير من تلاميذ الإمام في الغرب الإسلامي، ومن هذا التصور نرى أنه عمد إلى نشر الفتاوى والسماعات.

قال البلخي مشيراً إلى مقدار علم ابن زياد وتقاه: «لم يكن في عصر عليٍّ ابن زياد أفقه منه ولا أورع»[2] وقال ابن حارث مؤكداً ذلك المعنى الوارد في حكم البلخي السابق: «كان علي فقيهاً ثقة، مأموناً خيراً»[3]، وقد تقدّم أن تلميذه التونسي سحنون بن سعيد لم يكن يقدِّم عليه أحداً، ولم يكن يعدل به أحداً»[4] أي في رواية الموطأ والفقه والأسمعة والفتيا والترجيح، وقال سحنون أيضاً «كان علي بن زياد خير أهل إفريقيا في الضبط للعلم»[5].

ومما أَثبته أبو العرب في طبقاته: «وقال حمد يس القطَّان: لم يكن سحنون يفضّل أحداً من أهل المغرب على عليٍّ بن زياد»[6].

وهي شهادة عالية من سحنون بن سعيد التنوخي في شيخه علي بن زياد الطرابلسي الذي زكاة عن أهل المغرب من العلماء عامة.

---

(1) م.ن.

(2) ترتيب المدارك وتقريب المسالك 1: 327، 3: 82.

(3) م.ن 1: 327.

(4) م.ن 1: 327، تراجم أغلبية: 26.

(5) م.ن 1: 327.

(6) طبقات علماء إفريقيا وتونس: 222.

وبتلك الشهادة من سحنون وغيرها من التزكيات الكثيرة الأخرى استحق ابن زياد الطرابلسي أن يكون العمدة والمرجع في السماع والفتيا في الفقه المالكي في وطنه الأصلي طرابلسي الغرب، وفي مهجره الحاضن تونس، بل في الغرب الإسلامي بعامة إبّان القرن الثاني الهجري الذي ذاع فيه علمه وفضله.

ولا خلاف في أنّه قد تبوأ تلك المنزلة العلمية العالية بسبب أنه اهتدى في أسمعته وفتاويه وفقهه بهدي إمامه مالك بن أنس، وبسبب أخذه في أقواله وأفعاله بأسلوبه وسمته[1].

إذ على الرغم من أنَّه استقى أيضاً من علم شيخه سفيان الثوري في العراق، فإنَّه كان أميل إلى منهج مالك ـ رضي الله عنه ـ لأنه كان ـ كما ذكر العلماء ـ ينتقي الرجال، ويعني بالضبط، بينما كان سفيان يروي بغير انتقاء، ويهتم في روايته بالكثرة[2].

ولذلك جنح ابن زياد إلى منهج أستاذه مالك، وأبدى الزهادة في منهج سفيان، كما أنّه غرس هذا المنهج المتثبت ـ فيما بعد ـ في الكثير من تلاميذه الذين تأثروه في الفقه والفتوى.

ومن الأسف أنّه لم تصلنا فتاوى مترجمنا ابن زياد، لنقف من خلال نصوصها على الأُصول التي كان يعتمد عليها في تحريرها وكتابتها، والطرائق العلمية التي كان يتوخاها في تجبيرها وأسباب الترجيح فيها، وأُسلوب الصياغة لديه، بيد أنّ هذا المجهول من فتاويه الشفاهية والمحرّرة المكتوبة التي نجهلها كما جهلها الباحثون من قبل، يمكن أن تتقشع سُحبها الدكناء عن ذكا[3]، إذا تذكرنا أنَّ عليّ بن زياد الطرابلسي كان مُعجباً أَشد الإعجاب بشيخه الإمام مالك

(1) قطعة من موطأ ابن زياد: 33 ـ 35.

(2) م.ن.

(3) ذكا: بدون همز هي الشمس المضيئة من أجرام السماء.

ابن أنس، وأَنَّه كان حريصاً على الاقتداء به في أَقواله، والاهتداء به في أَفعاله، كما كان حريصاً في أن يكون سمته كسمته، وأن تكون طبائع فتواه وفقهه متطابقة ومنسجمة مع أُصول مذهب شيخه مالك في الفقه والفتوى، ولذلك فلا غرابة إذا استنتجنا أن الفتاوى التي كان يفتي بها ابن زياد ضمن دوره في تأصيل المذهب المالكي ونشره في الغرب الإسلامي كانت جارية على المعهود من مصادر شيخه الإمام مالك في الفقه والفتوى، فالقرآن الكريم عنده كشيخه المصدر الأول في الفتاوى الفقهية تليه السنَّة النبويَّة المشرفة باعتبارها المصدر الثاني في التشريع والفتوى، وأَن ابن زياد أيضاً كان كشيخه الإمام مالك بن أَنس آخذاً فيما استفتى بفتاوى الصحابه الذين عاصروا النبيّ الكريم ـ ﷺ ـ وأَفادوا من معايشتهم له، وأنه كان يعتمد ـ في فتاويه المكتوبة والشفاهية التي أفتى بها في طرابلس وتونس وغيرهما ـ الإجماع المسلَّم، والأخذ بعمل أهل المدينة مهجر الرسول، والذي نزل في ربوعه المنورة معظم القرآن الكريم، وهو ما كان يعمل به شيخه الإمام مالك في مذهبه الفقهي، ويجعله أصلاً من أُصوله.

والراجحُ الغالب أَنّ الفقيه علي بن زياد الطرابلسي كان يأخذُ أيضاً في فتاويه التي لم تصلنا بما كان يأخذ به شيخه وقدوته مالك بن أَنس ـ رضي الله عنه ـ إذا لم يجد نصاً صريحاً في المسائل والنوازل التي كان يُسأَل عنها ـ بأصول القياس والاستحسان والعرف والمصالح المرسلة وبسدّ الذرائع المعمول بها ـ كما هو معلوم ـ في أصول المذهب المالكي[1].

ومما لا ريبَ فيه أَنَّ استناد ابن زياد إلى تلك الأصول الفقهية، واعتماده على المصادر الصحيحة التي عمل بها شيخه الإمام مالك، وعمله الدائب على إشاعتها ونشرها في البلدان التي حلَّ بها وبخاصة في المغرب الأدنى «طرابلس

(1) يراجع كتاب «الأصول التي اشتهر انفراد إمام دار الهجرة بها» لصديقنا العالم الفاضل الدكتور فاتح محمد زقلام.

وتونس» جعله معتمد الفتوى فيهما، حتى قيل إنَّ أهل القيروان وهي المركز الفقهي الثاني في الديار التونسية كانوا إذا اختلفوا في مسألة كتبوا بها إلى عليٍّ بن زياد ليعلمهم بالصواب»[1].

وهذا الضبط الفقهي والحديثي، والأخذ بالأحوط الذي عرف به الإمام مالك بن أَنس، وتبعه فيه تلميذه علي بن زياد في فقهه وفتاويه، هو ما أشار إليه القدامى من مترجميه من أمثال الخشني والمالكي والقاضي عياض والذهبي ـ كما سبقت الإشارة ـ وهو ما أكّده أيضاً الكتّاب المعاصرون من أمثال حسن حسني عبد الوهاب ومحمد أبو زهرة ومحمد الفاضل ابن عاشور ومحمد الشاذلي النيفر، قال الأُستاذ حسن حسني عبد الوهاب «ونبغ من بين الرعيل الأول أفذاذ مبرزون، وصلوا بالعلم التشريعي إلى أقصى درجات البحث والاستنباط والتخريج مثل علي بن زياد تلميذ مالك، ودفين تونس»[2].

وقال العلامة محمد الشاذلي النيفر: «وابن زياد ـ كما يعرف عنه ـ يميل إلى الأحوط القوي، فلذلك اختار مذهب مالك دون الثوري، ولمحبته لمالك افترق عن يحيى بن يحيى الليثي، إذ التزم مذهب مالك في جزئياته، وما خالفه إلا في أُمور لا تمس بجوهر المذهب، ولم يتبع فيها مذهب سفيان»[3].

ومن النظرات النقدية الذكية التي قرَّرها الشيخ النيفر ما يتصل باجتهاد هذا الفقيه ضمن قراءاته في القطعة المتبقية من موطأ ابن زياد، حيث أورد أَمثلة تدل على استقلاله في الفقه والفتوى عن شيخه مالك وتحرَّره من اجتهاداته حينما ظهر له الصلاح في خلافها[4].

وقد مثّلَ موطأ ابن زياد ـ لدى الشيخ النيفر المحقق ـ من هذا المنظور ـ

---

(1) ترتيب المدارك 1: 327.
(2) ورقات عن الحضارة العربية بإفريقيا التونسية 1: 26.
(3) قطعة من موطأ ابن زياد: 34.
(4) قطعة من موطأ ابن زياد: 8.

«أوّل التأليف في الإسلام، ثم أول تأليف ظهر بإفريقيا، وأول رواية للموطأ ظهرت على وجه الأرض»[1].

أما رواية قراءة القرآن الكريم المدنية، التي أَخذها ـ كما تقدّم ـ عليٌّ بن زياد الطرابلسي عن شيخه الإمام مالك الذي أخذها بدوره عن شيخه الإمام نافع، فهي قراءة أهل المدينة المتواترة المأخوذة عن سيدنا الرسول ـ ﷺ ـ فهي تشبه رواية الإمام عثمان بن سعيد المعروف بورش التي أَخذها أيضاً عن نافع، وقد نوهنا بعمل ابن زياد في نشر هذه الرواية المتواترة في الغرب الإسلامي.

* * *

(1) م.ن: 7.

المبحث الثالث

تكوين المركزين الفقهيين

بعد أن قطع ابن زياد شدائد القفار وأهوال المفاوز الشاسعة الواقعة بين موطنه طرابلس الغرب وتونس في القرن الثاني بعد انتهاء رحلته إلى الشرق وإقامته زمناً في بلده، ألقى عصا التسيار بعد ذلك في مدينة القيروان المعدودة منذ فتحها سنة (27/ 646) على يد الفاتح العظيم عقبة بن نافع عاصمة من عواصم الإسلام الكبرى.

والغالب على الظن أن ابن زياد الطرابلسي بقي في القيروان ـ قبل الرحيل عنها إلى تونس ـ زمناً غير قصير، اشتغل خلاله في جامعها الأعظم وفي جوامعها الأخرى بالإقراء والتدريس، ويبث ما حمله من شيوخه في طرابلس الغرب والمشرق من علوم التفسير والحديث والفقه، وأيضاً ما يتصل بذلك من علوم العربية، بيد أنَّ المؤرخين لم يخبرونا عن الزمن الذي مكث فيه في مدينة القيروان التي هي بلد علم وفقه وصلاح، كما أنهم لم يخبرونا أيضاً عن الأسباب التي حدت به في هذه الإقامة الطويلة أو القصيرة في مدينة القيروان إلى التفكير في تركها والرحيل عنها، كما لم تفسير إيثاره الاستقرار والبقاء والمكث الدائم في مدينة تونس العاصمة، بل في قصبتها التي طال لبثه فيها إلى تاريخ وفاته، ودفنه في مقبرتها القديمة السلسلة.

هل مردُّ ذلك إلى أسباب اجتماعية وعلمية وثقافية، أو إلى أسباب سياسية؟

وقد أشار إلى هذه الإقامة في مدينة تونس وإلى إقامته فيها الخشني[1] والقاضي عياض السبتي[2] والمالكي[3] وغيرهم من الجلّة الثقات من مؤرخيه[4].

ومهما يكن من شيء، فالذي لا خلاف فيه بين أُولئك المؤرخين، أنَّه جعلُ مدة إقامته المهجرية في مدينة القيروان أولاً لقربها من مسقط رأسه طرابلس الغرب، ثم في مدينة تونس أَخيراً، وأغلب الظنِّ أنَّ ذلك كان بإشارة من حكامها ورجال العلم فيها، فاتخذها ـ رحمه الله ـ مجالاً واسعاً للإقراء والتدريس ورواية الموطأ وأَسمعة الإمام مالك، ومنطلقاً لتأسيس **المركز الفقهي الأول**، وإعداد التلاميذ والعلماء من أبناء تونس وغيرهم من الوافدين عليها من المغرب الأوسط والأقصى، وبلاد الأندلس بل إنّ بعض الباحثين يقرِّرون أن زمن إقامته في تينك المدينتين، وتنقّله ـ فيما بعد ـ بينهما، وأَيضاً تنقل تلاميذه وطلابه للاختلاف عليه حيثما حلَّ وأقام، أَنتج ظهور مركزين فقهيين: الأول وهو الأصل المركز الفقهي بتونس مستقره ومأواه.

والآخر: **الفرعُ الفقهيُ في القيروان** الذي بقي فيه تلاميذه مفتين وفقهاء يراجعونه الفينة بعد الفينة.

كان رحمه الله ـ يزور القيروان، فيلتفُّ تلاميذه حوله، ويرجعون إليه في المسائل التي ينشدون فيها الحقَّ والصواب.

(1) طبقات علماء إفريقيا: 98.
(2) ترتيب المدارك 1: 326.
(3) رياض النفوس 1: 235، 323.
(4) من أمثال أحمد بن أبي الضياف ومحمد مخلوف ومحمد النيفر والخشني.

وبذلك صار ابن زياد الطرابلسيُّ، وبما حمله من علم شيخه مالك وفقهه وأسمعته مرجع الفتوى وعمدتها.

وقد تقدَّم أَنَّ العلامة محمد الفاضل ابن عاشور ـ رحمه الله تعالى ـ عدّ المركز الفقهي المالكي الذي كان يتزعمه ابن زياد في مدينة تونس الأصل الأصيل للمركز الفقهي المالكي الثاني الذي تأسس في مدينة القيروان بتلاميذ الفقيه ابن زياد نفسه، والذي كان كثيراً، ما يرجع هذا المركز الثاني في أجوبته وفي معرفة الصواب إلى عميد ذلك المركز الأصل بتونس، كما أَنَّه في أحيان قليلة يختلف الفرع عن الأصل في بعض الاجتهادات والمسائل الفرعية عن المركز الأصل إثراء لفقه المذهب، واجتهاداً فيه، على نحو ما أخبر به الفقيه أسد بن الفرات في مسألة الخلاف بين الفقيه ابن زياد وتلميذه البهلول بن راشد.

قال أسد: «جرت بين عليٍّ بين زياد والبهلول بن راشد مسألة اختلفا فيها، وكنت السفير بينهما بالمناظرة: كان البهلول يقول: أخذ الأجناد الأَرزاق التي تجرى لهم حرام عليهم.

وقال علي بن زياد: حلال لهم لأنَّ لهم في بيت المال حقاً، وإنما أخذوا حقَّهم على أنه إن اشترط عليهم أن يفعلوا ما لا يحل لهم، فأخذهم جائز والشرط باطل، وليس كمن أَعطى رجلاً مالاً ليس له فيه حقٌّ على أن يقتل رجلاً، فالأخذ في هذا حرام، والشرط باطل»[1].

قلت: هذه المسألة نقلها أبو بكر التجيبي في التعريف بعليّ بن زياد، ويجري على هذين القولين منح الشهادة وجوازها فيما يأخذه الأجناد المتصرفون فيما لا يجوز، وكذلك غيرهم كتصرفهم في أخذ الخطايا، ونحوها، وبعض عدولنا يشهد في ذلك»[2].

وما من ريب في أنّ هذه الاختلافات الاجتهادية الفقهية، بل هذا الحوار

---

(1) معالم الإيمان 1: 275.

(2) م. ن 1: 276.

العلمي الذي كان يدور بين المركز الذي كان يتزعمه ابن زياد في تونس وتلاميذه في المركز الفرع القيروان قد أثرى العلم في زمنهما في القرن الثاني الهجري وما وليه من القرون، وأكّد زعامة ابن زياد الطرابلسي لهما.

وقد سوَّغ العلامة المبرور الشيخ محمد الفاضل ابن عاشور ـ رحمه الله تعالى ـ هذا المظهر بتعليل موضوعي، وهو أَنّ فقهاء القيروان الكبار كانوا تلاميذ لشيخهم ابن زياد الذي أخذوا عنه العلم[1].

فأسد بن الفرات فقيه القيروان، وصاحب الأَسدِّية في الفقه، والذي تخرَّج بعلي بن زياد»[2] هو الذي أسَّس مركز القيروان، وأَنَّ البهلول ابن راشد، فقيه القيروان كان بالإضافة إلى تتلمذه عن الإمام تلميذاً أيضاً لابن زياد[3]، يزوره في تونس ويستفتيه[4]، كما أن الإمام سحنون بن سعيد صاحب المدوَّنة الذي كان صاحب الفضل في تأسيس هذه المدرسة القيروانية الفقهية المالكية التي ارتفعت راياتها في تونس قد تخرّج بهذا الفقيه الطرابلسي المهاجر[5].

وهذه المكانة السامقة للمدرسة الفقهية التونسية في الشمال التي تزعمها الفقيه علي بن زياد هي وحدها التي تفسّر لنا تحلية سحنون بن سعيد المتقدمة في التنويه بعلي بن زياد زعيم هذه المدرسة التي كان سحنون أحد تلاميذها: قال سحنون: «وكان عليٌّ خير أهل إفريقيا في الضبط للعلم»[6]، وتحليته الأخرى له: «ما أنجبت إفريقيا مثل علي بن زياد»[7].

كما تفسر لنا تحلية محمد مخلوف وهو من المتأخرين لرائد هذه المدرسة

---

(1) المحاضرات المغربيات: 76، 77.
(2) المحاضرات المغربيات: 67، 77.
(3) رياض النفوس 1: 201.
(4) الحلل السندسية في الأخبار التونسية 1: 209.
(5) المحاضرات المغربيات: 76، 77، الحلل السندسية 1: 208.
(6)، (7) الحلل السندسية 1: 209.

ابن زياد بقوله: «الثقة الحافظ الأمين، المرجوع إليه في الفتوى، الجامع بين العلم والورع، لم يكن في عصره بإفريقيا مثله»[1].

ويبدو أنّ هذا النشاط الدعوي المتزايد في التعليم والإقراء وتكوين الطلاب والفقهاء العلماء لم يستطع مشاركته فيه الكثيرُ من أنداده ولداته من أهل تونس، من أمثال البهلول بن راشد وعبد الله بن فروخ وأبي محرز القاضي وعبدالله بن أبي حسان وابن غانم القاضي وغيرهم الذين «لم يبلغوا مبلغه»[2] ضرورة أَنهم ـ كما قرّر الشيخ النيفر: «لم يصنعوا صنيعه، ولم يفروا فريه، فابن زياد هو الركيزة الأُولى لهذا المذهب؛ مذهب إمام دار الهجرة»[3].

وبهذا الجهد الذي بذله هذا الفقيه ابن زياد في نشر المذهب والإقراء للموطأ في القرن الثاني الهجري عرفت البلاد التونسية التي هاجر إليها بأَنَّها المنبت الثاني للمذهب المالكي[4] الذي حمله معه من رحلته المشرقية التي أَخذ فيها العلم عن إمام هذا المذهب مالك بن أنس، وعن تلاميذه في مصر والعراق.

ومن طريف ما نلحظه في تكوين ابن زياد لهذين المركزين الفقهيين في تونس والقيروان، أَنَّ نشاطه في الإقراء لم يقتصر فيه على مُجرَّد ما كان يُعطيه في جوامع هذين المركزين ومساجدهما من دولات علم فحسب، بل أَوردت الأَخبار التاريخية أَنّه كان يبثُّ علمه أيضاً في بيته وبيوت بعض طلابه كما حَدَثَ له مع تلميذه سحنون في إقرائه له في بيته بمدينة تونس[5] عندما طلب إليه البهلول بن راشد إقراءه، وإسماعه الموطأ الذي حمله ورواه.

وذهب العلامة الشيخ محمد الفاضل ابن عاشور إلى أَنَّ علي بن زياد كان

---

(1) شجرة النور الزكية: 60.
(2) قطعة من موطأ ابن زياد: 5.
(3) م.ن: 5.
(4) قطعة من موطأ ابن زياد: 36.
(5) ترتيب المدارك 1: 587.

«من شباب المحدثين والفقهاء»[1] أشار بذلك إلى المحدثين والفقهاء من أمثال عبد الله بن غانم وعبد الرحيم بن أشرس والبلهول بن راشد وعبد الله فروخ وعبد الله ابن غانم[2]، وهم الفقهاء المحدثون الذين تكونوا علمياً بالغرب الإسلامي، ثم نفروا مثله إلى المشرق الإسلامي ضارين أكباد الإبل في طلب العلم[3] وأنَّ هؤلاء الفقهاء ـ كانوا حسب رأي الشيخ محمد الفاضل ـ «حجر الأساس الراسي في هيكل الفقه الإسلامي بالمغرب، ونواة الشجرة التي تولّدت عنها جنَّة باسقة لم يزل الدين والعلم والفكر والآداب، تتفيأ ظلالها الوارفة إلى اليوم»[4]، كما ذهب الشيخ محمد الفاضل إلى القول ـ بعد ذلك ـ إلى أَنَّ عليَّ بن زياد الطرابلسي المولد والتونسي السكن ـ كان أبعد تلك الجماعة أثراً في تطور الحياة الفقهية من بعده[5].

وقد أكد هذا المعنى أيضاً ـ كما تقدَّم ـ الشيخ محمد الشاذلي النيفر في تحقيقه كتاب «قطعة من موطأ ابن زياد» في مواضع مختلفة[6].

وقال الدكتور هشام قريشة: «وكان عليُّ بن زياد ثاني رجلين نشرا العلم في تونس، وتعاونا على إنشاء المدرسة الإسلامية بها، وأول الرجلين هو شيخه خالد بن أبي عمران التجيبي (ت 129هـ) الذي تفقه عن التابعين»[7].

ومما قاله أيضاً مؤكداً به ما أكدته المصادر القديمة والحديثة «واختص عليُّ ابن زياد بأنَّه هو الذي بثّ المذهب المالكي في المغرب؛ فعمّ جميع أقطاره بدون استثناء، والتكوين الأول للمالكية بإفريقيا إنما هو لعلي بن زياد»[8] وزاد

---

(1) يراجع كتابه: «أعلام الفكر الإسلامي» وكتابه: «المحاضرات المغربيات».

(2) يراجع ترتيب المدارك للقاضي رياض، ورياض النفوس للمالكي.

(3) (4) المحاضرات المغربيات: وأعلام الفكر الإسلامي: 25، 26.

(5) م. ن.

(6) قطعة من موطأ ابن زياد: 24.

(7) ابن زياد أبو الحسن علي التونسي بحث د. هشام قريشة موسوعة أعلام العلماء والأدباء العرب والمسلمين 11: 285، 286.

(8) م. ن.

في إيضاح ذلك بقوله: «إذ فتح الأعين على مالك وعرفهم فضله، وبين أصول مذهبه للناس، وكان الجسر الطويل الذي مرَّ به رجال المدرسة المالكية من بعد»[1].

ومن أقوال الشيخ محمد الشاذلي النيفر في بيان دور الفقيه ابن زياد الطرابلسي ومدرسته المتميّزة في الغرب الإسلامي: «يرجع الفضل كله في تأسيس المدرسة التونسية وغيرها من المدارس بإفريقيا سواء بالقيروان أو بقية أمهات المدن الأخرى إلى علي بن زياد، فهو الذي شيَّد هذا الصرح العظيم، هذا الصرح العلمي الباقي على الأيام رغم العوارض والكوارث والمناوين من أهل المذاهب الكائدين للسنة»[2].

وقال الدكتور أحمد باكير أحد علماء تونس وأساتذة جامعاتها في سياق حديثه عن العلماء الأوائل من ناشري مذهب الإمام مالك الباقي على الزمن في المشرق والمغرب: «وبإفريقيا علي بن زياد الطرابلسي الأصل، التونسي الدار»[3].

وبهذا الجهد المضني المبذول من الفقيه علي بن زياد الطرابلسي في تكوين المركزين الفقهيين في تونس والقيروان من حيث الرواية والتأليف والفتيا وتخريج الفقهاء الكبار ـ كما سنبين ـ انتشر المذهب المالكي في ربوع تونس، بل في المغرب الأدنى ومنه طرابلس الغرب مسقط رأسه ـ والمغرب الأوسط ثم المغرب الأقصى خلال القرن الثاني الهجري، ثم تأصَّل بعد ذلك اجتهاداً وتأليفاً وشرحاً، بعد أن غلب على الغرب الإسلامي من قبل مذهب الكوفيين[4] وغيره

(1) ابن زياد أبو الحسن علي التونسي بحث د. هشام قريشة موسوعة أعلام العلماء والأدباء العرب والمسلمين 11: 285، 286.
(2) قطعة من موطأ ابن زياد: 27.
(3) ملتقى الإمام محمد بن عرفة: 212.
(4) رياض النفوس 1: 235، 323.

من المذاهب الأخرى[1]، ومن الطريف حقاً ما استنتجه أحد الباحثين في هذا الشأن حيث قال لو رزق الإمام مالك في المشرق بتلميذ على همّة علي بن زياد لعمَّ مذهبه الفقهي المعمورة جميعها[2].

* * *

(1) يراجع كتاب قطعة من موطأ ابن زياد، وموسوعة أعلام العلماء والأدباء.

(2) قطعة من موطأ ابن زياد: 27.

المبحث الرابع

تلاميذه الفقهاء وطلابهم

لا خلاف في أَنّ من أَظهر أيادي الفقيه علي بن زياد الطرابلسي وآلياته في تأصيل الفقه والمذهب المالكي في الغرب الإسلامي خلال القرن الثاني الهجري وأَوائل القرن الثالث، ما تكوَّن به من صفوة التلاميذ الفقهاء، ونخبة المريدين العلماء الذين تخرّجوا به في مجالسه العلمية في مدينة تونس، ومدينة القيروان، حيث أخذوا عنه العلم، ونقلوا رواياته وسماعاته من شيوخه وانتفعوا من قراءة الموطأ بروايته، ومن سماع فتاويه في المذهب.

ولئن لم تنقل إلينا المصادر المعتمدة التي تناولت ترجمة ابن زياد وآثاره أسماء تلاميذه وطلابه في مسقط رأسه طرابلس الغرب، وأسماء غيرهم من المشارقة، وأهل المغرب الأوسط والأقصى وبلاد الأندلس، فإنها أوردت أسماء طائفة من تلاميذه المشاهير في تونس من المغرب الأدنى، التي هاجر إليها، وتوفي فيها، قال القاضي عياض السبتي: «سمع منه البهلول بن راشد، وسحنون وأسد بن الفرات وغيرهم»[1].

على أننا نؤثر قبل الحديث عن مسرد أسماء بعض تلاميذه الفقهاء

---

(1) ترتيب المدارك 1: 326، تراجم أغلبية: 22.

المشهورين أن نبدأ بذكر هذا الخبر المتفرّد الذي نلمس منه الأُسلوب التربوي المتميز الذي كان يتبعه في تربية وتكوين تلاميذه في إقرار الحقّ من جهة، وحمل أصحابه ممن كان معهم الحقّ على وجوب الاهتداء والاقتداء، ومجافاة الغرور، وهذا الخبر أفاد به تلميذه سحنون بن سعيد في معرض الحديث عن البهلول بن راشد أحد تلاميذ ابن زياد «قال سحنون: سأل رجل البهلول وأنا عنده عن مسألة فأجابه بخطأ؛ فقلت له في ذلك؛ فقال: ألا ترى إلى هؤلاء الأحداث يؤذوننا؟!».

وكنت إذا اجتمعت لي قطعة، خرجت إلى علي بن زياد؛ فخرجت إليه؛ فبينما أنا عنده إذ جاءه كتاب البهلول فرمى به إليّ: فقلت: هذه مسألة اختلف فيها عندنا، فقال لي: ما قالوا؟

قلت: قال البهلول كذا، قال ومن نازعه، فقلت: أنا قلت فيها كذا، قال: أصبت وأخطأ أكتب إليه بهذا عني.

ثم قال لي: الزم هذا الرجل؛ فإنّه صالح»[1].

فهذا مثل واضح فيما كان يأخذ به علي بن زياد الطرابلسي تلاميذه الفقهاء من التربية والتوجيه، وهو يتصل في هذا الخبر بإقرار تلميذه النجيب الذكي سحنون فيما أفتى به من العلم، الذي خالف به البهلول بن راشد الذي أخطأ، وحفظ فيه المكانة الذوقية والروحية التي عرف بها البهلول، ودعا سحنون إلى وجوب الانتفاع بها، والآن نشرع في ذكر أسماء بعض تلاميذ ابن زياد.

❖ أَسدُ بنُ الفرات[2]:

أحد الفقهاء البارزين من تلاميذ الفقيه علي بن زياد، وهو صاحب

---

(1) ترتيب المدارك 3: 95.

(2) تراجع في ترجمته المصادر الآتية: رياض النفوس 1: 254 ـ 273 ترتيب المدارك 3: 291 ـ 309 طبقات علماء إفريقيا وتونس: تراجم أغلبية، طبقات الفقهاء المالكية، الديباج المذهب.

«الأسدية» في الفقه المالكي وفاتح صقلية، اسمه أَسد بن الفرات بن سنان مولى بني سليم، ويُكني أبا عبد الله، وكان قدومه القيروان سنة أربع وأربعين ومائة، وهو ابن سنتين، وعندما كبر سمع من شيخه ابن زياد الطرابلسي ـ حسب تقديرنا ـ مرتين في القيروان وتونس، الأُولى: في المرحلة التي سبقت رحلة أسد بن الفرات إلى المشرق لزيادة الطلب في سنة (172/ 788) والأُخرى بعد عودته من تلك الرحلة المشرقية والتي دامت مدَّة سنتين، حيث عاد في سنة (181/ 797)[1] فمن المعروف عنه أنَّه رحل إلى المشرق في السنة المذكورة وأنّه أخذ عن كبار شيوخه[2]، وأنَّه عاد ـ بعد ذلك ـ إلى وطنه، وولى القضاء بالقيروان سنة (204/ 819) ثم استعمله زيادة الله بن الأغلب لتقواه وشجاعته في فتح جزيرة صقلية؛ فتمَّ له وللدولة الأغلبية ذلك، وتوفي ـ رحمه الله ـ مدّة هذا الفتح عام (213/ 828)[3].

وقد أَجمعت كلمة مؤرخيه على أَنَّه تتلمذ وأخذ عن الفقيه ابن زياد الطرابلسي، وكان ذلك ـ كما رجحنا ـ في مرحلتين.

ولا خلاف في أن ابن الفرات قد أقرَّ بالفضل لشيخه ابن زياد في مواقف كثيرة، منها قوله: «كان عليٌّ بن زياد من أصحاب مالك، روى عنه غير واحد»[4] كما كان مع هذا التنويه بقيمته العلمية كثير التوقير له، ومن أقواله في ذلك: «إني لأدعو الله ـ عزَّ وجلَّ ـ لعليِّ بن زياد مع والدي؛ لأنَّه أول من تعلَّمت العلم عليه»[5].

وفي رواية أُخرى: «إني لأدعو في أدبار صلاتي لمعلمي، وأبدأُ بعلي بن زياد، لأنّه أول من تعلَّمتُ منه العلم»[6].

---

(1) ترتيب المدارك (م) 3: 309.
(2) ترتيب المدارك 1: 291 ـ 309.
(3) م. ن.
(4) راجع المصادر السابقة، ومعالم الإيمان 2: 4.
(5) طبقات علماء إفريقيا وتونس: 220، رياض النفوس 1: 234.
(6) م.ن: 220. م.ن 1: 234. ترتيب المدراك 3: 82، تراجم أغلبية: 24.

فقد أَقرَّ هذا الفقيه التونسي بأَنَّ أول أخذه العلم كان عن عليٍّ بن زياد الطرابلسي، ثم رحل رحلته إلى المشرق، حيثُ أخذ عن نخبة من العلماء كان من بينهم الإمام مالك بن أنس أُستاذ ابن زياد قبل وفاته، فأخذ منه ـ كما قرَّر العلاّمة المبرورُ الشيخُ محمد الفاضل ابن عاشور «طريقة تحليل الصور، وتسلسل المسائل، والاستكشاف عن الأُصول، يجدّد في دروس مالك عهداً كانَ انقصى منذ فارقها عليُّ بن زياد»[1].

ثم مضى بعد هذه الرحلة التي أَمضاها في الأَخذ عن إمام المدينة المنورة وأعلامها الآخرين إلى العراق حيث أخذ المذهب الحنفي بعد وفاة إمامه أبي حنيفة النعمان، فأخذ فيه عن صاحبيه الإمام محمد وأبي يوسف[2].

ويلحظ أنّه بالرغم من تفتح الفقيه أسد بن الفرات على مذهب أهل الرأي من الأحناف، وجمعه في فقهه بين مذهبهم ومذهب الإمام مالك الذي انتفع بأخذه من شيخه ابن زياد أولاً، ثم الإمام مالك ثانياً، فإنه كان ـ كما يقول أُستاذنا عباس الجراري ـ «أميل إلى اتباع إمام دار الهجرة»[3].

وقد أسلفنا القول أن أسد بن الفرات أخذ العلم عن شيخه ابن زياد مرة في بداية تعلّمه فكان أول أخذه ـ كما صرّح ـ منه[4]. وهذه كانت قبل شروعه في الرحلة إلى المدينة المنورة والأخرى بعد عوته منها، حيث أدرك ما يزيد عن السنتين من أواخر حياة شيخه علي بن زياد.

ومن مظاهر تأثير أسد بن الفرات تلميذ ابن زياد في تأصيل المذهب المالكي ونشره، تأليفه كتاب «الأسدية» في الفقه المشتمل على ستين كتاباً، والذي لم يكتب له إكماله لسبب استشهاده في فتح جزيرة «صقلية».

---

(1)، (2) أعلام الفكر الإسلامي في تاريخ المغرب الغربي: 26.

(3) يراجع بحثه بعنوان: «أسباب انتشار المذهب المالكي» ندوة الإمام مالك 1: 188.

(4) طبقات علماء إفريقيا وتونس: 220، رياض النفوس 1: 234.

❖ 2 ـ البهلول بن راشد[1]:

هذا الفقيه هو صديق علي بن زياد الذي وصفهُ بأخي، ويبدو أنه ليس بينهما فارق في السنّ، وهو البهلول بن راشد أبو عمرو الحجري التونسي؛ الرعيني بالولاء، من مشاهير المركز الفقهي بالقيروان، عرف بالعلم والزهد ومجابهة الظلم والحكام الطغاة، وهو من أوائل تلاميذ علي بن زياد الطرابلسي الطارئ على تونس، والمنتفعين بعلمه فقد سمع منه ـ مع سماعه عن الإمام مالك ـ الموطأ، كما سمع منه الجامع الكبير لسفيان الثوري، وكان من تلاميذه المتأثرين بأخلاقه وفضائله، وقد ذكرت المصادر ما عرف به البهلول بن راشد من الدين والتقى والعبادة، وهو من قدَّم سحنون بن سعيد إلى علي بن زياد ليقرئه العلم.

وللبهلول بن راشد كتاب في الفقه المالكي وفتاوى فيه، وقد استفاد علماً كثيراً من شيخه فبالإضافة إلى ما أخذه عنه من الموطأ ومذهب صاحبه الفقهي ـ كما تقدَّم ـ أخذ عنه أيضاً جامع سفيان، فقد جاء في كتاب الحشني طبقات علماء إفريقيا» قوله «فأما سماع البهلول منه فإنَّ محمد بن أبي الهيثم اللؤلؤي حدثني عن أبيه عن البهلول بن راشد عن عليّ بن زياد عن سفيان الثوري بجامع سفيان الكثير من الآثار»[2].

وعلى الرغم من تقارب سني عمري الشيخ والتلميذ، وأخذهما عن مالك ابن أَنس، فقد شهد العلماء بأفضلية علي بن زياد في العلم والتثبت، قال أبو العرب ـ رحمه الله ـ: «حدثني يونس بن محمد وأبو عياش موسى، أنَّهما سمعا سحنوناً بن سعيد يقول في إظهار فضل بن زياد «ما بلغ البهلول شسع[3] علي بن زياد، وضرب سحنون يده إلى شسع نعله»[4].

---

(1) يراجع: رياض النفوس 1: 201، ترتيب المدارك 3: 87، الديباج المذهب 1: 315 ـ 316 طبقات الفقهاء المالكية، 22، رياض النفوس 1: 200 ـ 214 الإكمال لابن ماكولا 3: 64، ميزان الاعتدال 1: 355.

(2) طبقات علماء إفريقيا: 98، طبقات علماء إفريقيا وتونس: 220.

(3) الشسع: زمام بين الأصبع الوسطى والتي تليها في النعل.

(4) طبقات علماء إفريقيا وتونس: 220 طبقات علماء إفريقيا: 98، ترتيب المدارك 1: تراجم أغلبية: 23، رياض النفوس 1: 201.

ومما يؤكد قول سحنون في أفضلية ابن زياد على صديقه وتلميذه البهلول بن راشد، ما قرّره أيضاً القاضي عياض بقوله: «وكان البهلول يأتي إلى عليٍّ بن زياد، ويسمع منه، ويفزعُ إليه، يعني في المعرفة والعلم»[1].

ويستفاد من الروايات التي أفادت بها المظان القديمة في سيرة مترجمنا وسير تلاميذه أن البهلول بن راشد كما أخذ العلم من مناهل شيخه ابن زياد، ويسلّم له بتبحره في ذلك كان شديد الاعتقاد فيه وفي خوفه من الله وولايته وقد أخبر أبو الهيثم خالد بن يزيد الفارسي خبراً يفيد هذا الاعتقاد من بهلول في ابن زياد، قال[2]: «كنا عند البهلول فأتاه رجل فقال: إني رأيت في المنام كأَنَّ قنديلاً دخل من باب تونس؛ فسار حتى دخل في دار حبة «بني درَّاج» فقال له بهلول: «أَتعرف الدار؟» فقال الرجل: نعم، فقال البهلول: «قوموا بنا فقد جاء عليُّ بن زياد، قوموا بنا»؛ فقمنا وقام الرجل معنا حتى أتينا رحبة «بني درَّاج»، فقال الرجل: هذه الدار التي رأيت القنديل دخل فيها»؛ فوقفنا بالباب؛ فسألنا، فقالوا لنا هذا عليُّ بن زياد دخل في السحر، فاستأذن عليه بهلول فدخل فقام إليه علي ابن زياد وسلّم عليه وسلمنا عليه، وجعل بهلول يسأله عن مسائل»[3].

فسياق هذا الخبر الذي أورد تفاصيله أبو الهيثم خالد بن يزيد الفارسي، والذي عددناه ـ كما سيأتي ضمن تلاميذ ابن زياد ـ يفيدنا بالإفادات الآتية:

1 ـ أَنَّ البهلول بن راشد كان شديد الإعجاب بشيخه ابن زياد وعلمه، بل إنّه ضمن هذا الخبر على تقدّم علمه يسأله ويستفتيه، كما أن ابن زياد يقدّره ويحترمه.

2 ـ أَنّ البهلول كان معظماً لزهد شيخه وتقاه، فلم يفهم من كلام الرجل عن القنديل الذي دخل إلى تونس إلا شيخه ابن زياد.

---

(1) ترتيب المدارك 1: 327.

(2) ترتيب المدارك 3: 84.

(3) رياض النفوس 1: 235 ـ 236. ترتيب 3: 84.

3 ـ أنّ مترجمنا كان يقيم في تونس في منطقة كانت تسمّى «رحبة بني درّاج».

ومن المعلوم أنّ البهلول بن راشد ـ كما أخذ العلم عن الإمام مالك بن أنس ثم عن شيخه علي بن زياد الطرابلسي، أخذ أيضاً عن الإمام سفيان الثوري كتابه الجامع في الآثار، قال أبو العرب «فأما سماع البهلول منه[1] فإن محمد بن أبي الهيثم اللؤلوي حدثني عن أبيه عن البهلول بن راشد عن عليّ بن زياد عن سفيان الثوري بجامع سفيان الكثير الآثار، وقد روى عن سفيان جامعاً له وسطاً آثار كلُّه»[2].

قال أبو العرب: «ولم أعلمه حمل عنه جامعة في الرأي»[3].

بيد أنه كان في الغالب أميل إلى مذهب شيخه مالك وتحريه: قال المالكي: «والغالب عليه مذهب مالك، وربما مال إلى قول الثوري»[4].

وقد ولد الفقيه التونسي البهلول بن راشد مع عبد الله بن غانم، أحد تلاميذ الإمام مالك في ليلة واحدة من سنة (128/ 245)[5] ثمان وعشرين ومائة، وتوفي ـ رحمه الله ـ سنة (183 ثلاث وثمانين ومائة)[6] ومن مؤيداته أيضاً أنّه أكّده عند الحديث عن وفاة البهلول بن راشد تلميذ ابن زياد الطرابلسي؛ فقد قرّر أن البهلول «توفي سنة 183 ثلاث وثمانين»[7]، وقد حدّد الإمام سحنون الذي ـ عرف وفاتيهما ـ المدّة بين وفاة البهلول، ووفاة شيخه بما يزيد عن الشهر الواحد، حيث قال مؤرخاً ذلك بدقة وضبط «بعد علي بن زياد بخمسة وثلاثين يوماً، كذا قال غير واحد»[8].

---

(1) طبقات علماء إفريقيا وتونس: 220.
(2) م.ن: 220.
(3) طبقات علماء إفريقيا وتونس: 220.
(4) م.ن.
(5) رياض النفوس 1: 201، معالم الإيمان 1: 278.
(6) ترتيب المدارك 3: 87، تراجم أغلبية: 25.
(7) م.ن 1: 339، م.ن: 40.
(8) م.ن 1: 339، م.ن: 40.

أما الشيرازي فقد زاد تخمينه ـ في كتابه «الطبقات» سنة واحدة عن ذلك التاريخ الصحيح والدقيق المحدّد حيث ذكر أنَّ علي بن زياد عاش بعد مالك نحو خمس سنين، ومن المعلوم أن وفاة مالك كانت عام 179هـ فأفضى ذلك إلى عام (183/ 799)[1]، قال سحنون: «بعد عليٍّ بن زياد شيخه بخمسة وثلاثين يوماً، كذا قال غير واحد»[2].

وقال فرات: «مات عام (182) اثنين وثمانين»[3] ولا شك في أنّ التاريخ الذي ذكره الأخير فنلبس ـ كما هو واضح ـ بالوهم، وإنما الراجح التاريخ الأول.

وقد ذكرت المصادر المختلفة مثل كتاب الطبقات للخشني، ورياض النفوس للمالكي، وترتيب المدارك لعياض، ومعالم الإيمان للدباغ وغيرها كثرة من تلاميذه الذين أخذوا عنه، وانتفعوا به.

ونختم القول في ترجمة تلميذ مترجمنا البهلول بن راشد بثناء محمد بن يزيد فيه: «ما رأيت أحداً أخشى لله من البهلول بن راشد»[4].

❖ 3 ـ سحنون بن سعيد التنوخي:

هو الفقيه التونسي المشهور أبو سعيد سحنون بن سعيد بن حبيب، اسمه عبد السلام وأصله من حمص بالشام، فقيه قاض من فقهاء المالكية في القرنين الثاني والثالث الهجريين، ومن أشهر تلاميذ الفقيه علي بن زياد الذين أخذوا عنه العلم، واستفادوا من طرائقه، وتوّهوا بفضله.

قال القاضي عياض السبتي: «سمعت بعض مشائخ أهل الحديث يحكي

(1) ترتيب المدارك 1: 390، ألف سنة من الوفيات: 36، رياض النفوس 1: 201.
(2) المصادر المذكورة، وفي معالم الإيمان 1: 278.
(3) تراجع المصادر المذكورة سلفاً.
(4) معالم الإيمان 1: 265.

عن بعض شيوخ إفريقيا أنه قال: «سُمي سحنون باسم طائر حديد لحدته في المسائل»[1].

وقال القاضي أحمد بن خلكان في المعنى نفسه بشيء من الإطالة: «وسحنون بفتح السين المهملة وضمنها وسكون الحاء المهملة، وضمن النون، وبعد الواو نون ثانية، وفي فتح السين وضمها كلام من جهة العربية يطول شرحه، وقد صنّف فيه أبو محمد بن السيد البطليوسي جزءاً وقفت عليه، وقد استوفى الكلام فيه ـ كما ينبغي ـ وهو مجيد في كلِّ ما يصنعه، ولقب سحنون باسم طائر حديد بالمغرب يسمونه سحنوناً لحدّة ذهنه وذكائه، ذكر ذلك، أبو العرب محمد بن أحمد بن تميم القيروان في كتاب «طبقات من كان بإفريقيا من العلماء»[2].

وقد ولد الفقيه سحنون بن سعيد بمدينة القيروان سنة (1161) حيث درس وتولّى القضاء، وتكوّن به المركز الفقهي الثاني، ثم انتهت إليه رئاسة العلم والفتيا بتونس»[3].

وقد عرف ـ مع ما عرف به من حدّة الذهن ـ بالرغبة العارمة في التحصيل، وتلقي مسائل العلم[4]، حيث أخذ منذ فتائه عن شيخه ابن زياد الطرابلسي بتوصية من الفقيه البهلول بن راشد، كما عرف بالإقراء والفتوى والتأليف، والزهد وسموٌ القدر حتى قيل: «لم يكن سحنون يقدم عليه أحد من أهل إفريقيا» وقد كان سحنون كثير التوقير لشيخه علي بن زياد. الذي رحل إليه، وأخذ عنه العلم في تونس وفي وقت تزامن مع وقت رحلة ابن بكير إلى الإمام

---

(1) يراجع في ترجمته: ترتيب المدارك 4: 45 طبقات فقهاء المالكية: 71 ـ 73 طبقات الفقهاء للشيرازي: 156، 157 طبقات علماء إفريقيا وتونس: 184، علماء إفريقيا للخشني: 296 ـ 305، رياض النفوس 1: 345، 375 شجرة النور: 69 ـ 70. ترتيب المدارك 4: 46.

(2) وفيات الأعيان 3: 180 ـ 182. ومعالم الإيمان 2: 77.

(3) يراجع: أزهار البستان: 29 ـ 21 الإكمال لابن ماكولا 4: 265. معالم الإيمان 2: 77 ـ 104.

(4) ترتيب المدارك 1: 327، رياض النفوس 1: 234 طبقات علماء إفريقيا: 81.

مالك[1] وقد أقرَّ سحنون ـ رحمه الله تعالى ـ في مواقف كثيرة بأَخذه العلم عن شيخه علي بن زياد الذي لم يكن يفضّلُ عليه أحداً من أعلام عصره[2]، وهو ما ذكره أيضاً مترجموه قديماً وحديثاً، قال الشيرازي: «به تفقه سحنون، وله كتب على مذهبه»[3].

وقال أبو سعيد بن يونس: «وهو معلم سحنون الفقه»[4]، وقال الخشني: «لم يكن سحنون يفضّل من أهل المغرب على عليٍّ بن زياد»[5].

ومن أهم تآليفه التي عرف فيها في تأصيل المذهب المالكي بتونس والغرب الإسلامي كتابه المشهور المعروف بالأُم وبالمختلطة، وشهر فيما بعد بـ «المدونة»[6] التي جاءت ـ كما يقرِّر أستاذنا الدكتور عباس عبد الله الجراري: «لتدارك بعض ما جاء في الأسدية وتكميلها»[7] وهي ـ كما يقول أيضاً ـ : «أهم كتاب في الفقه المالكي بعد الموطأ»[8].

ومردُّ تسمية الكتاب بالمختلطة أن مسائل هذا الكتاب كانت مختلطة غير مبوبة؛ فلما صنفت ورتبت وهذبت سُميت بعد تدونيها المدوَّنة[9]، قال العلامة المبرور الشيخ محمد الفاضل ابن عاشور: «وكان تصنيف سحنون أولاً غير مبوب على الأبواب، فكان يسمى «المختلطة» ثم نظر فيها نظراً جديداً فهذَّبها، ووسَّع دائرتها، بإيراد الأَقوال المخالفة لقول مالك، وقول ابن القاسم من بقية رجال التفريع في المذهب المالكي، فاكتمل بذلك الصنيع وسُمي «المُدونة»

---

(1) معالم الإيمان 2: 29.

(2) ترتيب المدارك 3: 81، معالم الإيمان 2: 78.

(3) طبقات الفقهاء: 156 ـ 157. الحلل السندسية 1: 770.

(4) رياض النفوس 1: 234.

(5) طبقات علماء إفريقيا: 99.

(6) يراجع: معالم الإيمان، وترتيب المدارك، وطبقات علماء إفريقيا.

(7)، (8) ندوة الإمام مالك من منشورات وزارة الأوقاف بالمغرب.

(9) المحاضرات المغربيات: 77.

وتلك هي الأَصل الأصيل، والمرجع الأخير للفقيه المالكي الذي بنيت عليه مباشرة أو بواسطة جميع التصانيف والتحارير والدراسات التي تواصلت به حياة الفقه المالكي، واكتملت الشخصية الفقهية للمغرب العربي»[1].

وأهمية المدونة التي قررها العلامة ابن عاشور ـ في مساقات الفقه المالكي وكتبه مقرَّرة أيضاً عند القدامى من أمثال الدباغ وابن ناجي والقاضي عياض والرصاع والمالكي والخشني وغيرهم.

وعند المحدثين من أمثال الأعلام حسن حسني عبد الوهاب ومحمد الفاضل ابن عاشور ومحمد الشاذلي النيفر وغيرهم.

قال أستاذنا الدكتور عباس عبد الله الجراري عن المدونة «أَهم كتاب في الفقه المالكي بعد الموطأ»[2].

وتتجلَّى أَهمية المدونة في أَنّ الفقيه سحنون بن سعيد التنوخي جمع فيها مئات المسائل التي جمعها ودوَّنها من رواية عبد الرحمن بن القاسم تلميذ مالك عن شيخه، والأحكام التي بلغت ابن القاسم مما لم يسمعه من شيخه مالك وأضاف سحنون إلى ذلك ما قاسه ابن القاسم على أصول إمامه وشيخه، وما استفاده سحنون من مرويات ابن وهب وغيره[3].

كما تتجلى أهمية مدونة سحنون في تداركها الهنات والزيادات التي نقلها الفقيه أسد بن الفرات عن ابن القاسم ثم رجع عنها[4] فجاءت المدونة في صورتها النهائية جامعة لروايات ابن القاسم عن الإمام مالك، وما قاسه عن أصول إمامه مالك، وأيضاً «لتدارك بعض ما جاء في الأسدية وتكميلها»[5].

---

(1) أعلام الفكر الإسلامي في تاريخ المغرب العربي: 28، 29.

(2) ندوة الإمام مالك التي انعقدت في المغرب الأقصى، بحثه «أسباب انتشار المذهب المالكي» I : 188.

(3) المحاضرات المغربيات: 77.

(4) م.ن: 77، 78.

(5) يراجع بحثه القيم «أسباب انتشار المذهب المالكي» ضمن أعمال ندوة الإمام مالك 1 : 188.

قال الدكتور علي جمعة محمد «فأَصبحت مدوّنة سحنون إماماً لكتب المذهب؛ لأنّه قد تداولتها أفكار أربعة من المجتهدين: الإمام مالك وابن القاسم، وأسد بن الفرات، وسحنون بن سعيد»[1].

والحقُّ الذي لا مرية فيه أنّ المدوّنة قد تداولتها عند النظر والتأمل أفكار من المجتهدين، وليس الأربعة المذكورين عند الدكتور علي جمعة فحسب، إذ لا ريب في أَنّ مترجمنا عليّ بن زياد الطرابلسي شيخ سحنون بن سعيد كان في طليعتهم بعد الإمام مالك بن أَنس، وهو ما نبّه إليه ونوّه به العلامة المبرور الشيخ محمد الفاضل ابن عاشور حيث قال ـ رحمه الله ـ «فكان تكوّن أسد بن الفرات وسحنون بعليّ بن زياد موجهاً لكلٍّ منهما إلى أَن يُدوّن. . . إلى أن يكتبا الكتب الجامعة للمسائل الفقهية على قول مالك وأصحابه؛ فكما دوَّن عليُّ بن زياد كتابه الذي سمَّاه «خير من زنته» ودوَّن أسد بن الفرات «مدوّنة» وذهب سحنون يتدارك تلك «المدوّنة» مع أسد بن الفرات، وقد تلقياها معاً عن عليّ بن زياد»[2].

فأنت ترى من خلال ما تقدّم من تحقيق العلامة محمد الفاضل ابن عاشور أَنّ الأفكار التي تداولت المدوّنة أي مدونة سحنون كانت أفكار ستة من المجتهدين لا أربعة، وهم مالك بن أَنس وعلي بن زياد وابن القاسم وأسد بن الفرات وسحنون بن سعيد وابن القاطن[3]، وهم المجتهدون الستة الذين أسهموا في تأصيلها.

وقد أَشار القاضي عياض السبتي في سياق بيان أهمية مدوّنة سحنون بن سعيد المحققة ـ في تأصيل المذهب المالكي، وضبط مسائله، والعمل على ترسيخه ـ إلى أَنّ الغالب على إفريقيا وما وراءها ـ قبل عهده وعهد شيخه علي ابن زياد مذهب الكوفيين، فلما دخلها ابن زياد، ونشر الموطأ عظم المذهب

(1) يراجع كتاب المدخل إلى دراسة المذاهب الفقهية للدكتور علي جمعة.
(2) المحاضرات المغربيات: 77.
(3) المحاضرات المغربيات: 77.

المالكي «ولم يزل يفشو إلى أن جاء سحنون، فغلب في أيامه، وفض خلق المخالفين، واستقر المذهب بعده في أصحابه؛ فشاع في تلك الأقطار إلى وقتنا هذا»[1].

وغير خاف أَنّ المدونة لسحنون بن سعيد نالت لأهميتها عناية العلماء؛ فقاموا بشرحها وتلخيصها.

ومن طريف ما يطرف به في أخبار هذا الإمام المالكي أن نهض بواجب الوفاء نحو شيخه الطرابلسي علي بن زياد فردَّ بعض أياديه البيضاء بأَن سافر في سنة (191هـ) إلى وطنه طرابلس الغرب ودرس فيها وأقرأ العلم، فقد ذكر حمديس بن القطان أنه سمع سحنون بن سعيد يقول: «سمع مني العلم سنة إحدى وتسعين ومائة أهل أجدابية»[2] ثم حلّ سحنون في مدينة طرابلس مسقط رأس شيخه؛ فاتخذها منزلاً وداراً إقامة زمناً[3].

وقد جمع الإمام سحنون ـ رحمه الله ـ مثل شيخه مع غزارة العلم والفتوى، وحدّة الذكاء والنظر مزايا أخلاقية، تقوّمت بها شخصية لدى أهل عصره في المشرق والغرب، وقد ذكر صاحب كتاب «معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان»: «كان سحنون قد اجتمعت فيه خصال قلما اجتمعت في غيره، منها: الفقه البارع، والورع الصادق والصرامة في الحق، والزهد في الدنيا، والتخشن في الملبس والمطعم، والسماحة، ولا يقبل من أحد شيئاً، سلطاناً كان أو غيره، ولا يهاب سلطاناً في حقّ يقوله، سالم الصدر للمؤمنين، شديداً على أهل البدع، انتشرت إمامته، وأجمع أهل عصره على تقدّمه وفضله»[4].

---

(1) ترتيب المدارك وتقريب المسالك 1: 25، 26.

(2) طبقات علماء إفريقيا: 185، 186.

(3) م. ن.

(4) معالم الإيمان 2: 81.

❖ 4 ـ شجرة بن عيسى المعافري :

فقيه مالكي تونسي، معدود من تلاميذ مترجمنا المشهورين الذين اشتد بهم ساعد الفقه المالكي في الغرب الإسلامي، وهو «أبو سمرة، ويقال أبو يزيد، أصله من العرب»[1] وأبو شجرة عيسى «ممن روى عن مالك، والليث، وابن لهيعة، وأصله أندلسي نزل بتونس، قاله الأصيلي عن الأبياني»[2].

وقد ذكر القاضي عياض أخذه العلم عن علي بن زياد وأنه تولّى قضاء تونس أيام سحنون وقبله[3].

قال سحنون «ما رأَيت أَحداً من قضاة البلدان إلا شجرة شرحبيل قاضي أطرابلس»[4] وقال أبو العرب «وكان شجرة من خير القضاة وأعلمهم، ثقة، عدلاً مأموناً»[5] وقد ولد سنة تسع وستين ومائة، وتوفي سنة اثنين وثلاثين ومائتين»[6].

كذلك فإننا نرجّح أن يكون في عداد تلاميذ علي بن زياد المغمورين الذين أَغفلت ذكرهم المظان القديمة والحديثة الشيخ خالد بن يزيد، وهو ـ كما تقدّم ـ أبو الهيثم خالد بن يزيد الفارسي الذي صحب في الخبر الذي رواه عن القنديل الذي دخل تونس والمرموز به إلى ابن زياد ـ شيخه البهلول بن راشد في الذهاب إلى بيت شيخها علي بن زياد في رحبة «بني درّاج» بتونس[7].

وأَن يكون من المختلفين على عليّ بن زياد العالم المعروف المعدود في المصادر من تلاميذ البهلول بن راشد تلميذ ابن زياد ونديده، والمتفق معه كذلك في تاريخ الوفاة، أَعني العالم يحيى ابن سلام[8].

---

(1)، (2) ترتيب المدارك وتقريب المسالك 4 : 101.

(3)، (4)، (5)، (6) م. ن 4 : 102، ترتيب المدارك 2 : 13.

(7) ترتيب المدارك 3 : 84.

(8) صاحب كتاب «التصاريف» ويراجع التعريف العلمي به الذي كتبته محققة الكتاب الأستاذة هند شلبي.

فبالرغم من أَنّ ابن سلام هذا كان معتبراً من شيوخ الإمام مالك، لأنَّ مالكاً ـ رضي الله عنه ـ قد روى عنه أكثر من عشرين حديثاً؛ فإن مقدمه إلى تونس أو إلى إفريقيا ـ ما رجحت الأستاذة هند شلبي ـ «بين (180/ 796) ـ (183/ 799)»[1] يشير من قريب إلى حصول اللقاء بينه وبين مترجمنا في أُخريات حياته؛ وإذا كان البهلول بن راشد معدوداً في عداد شيوخ يحيى بن سلام في هذا الطور الإفريقي التونسي؛ فمن باب أَولى أن يحسب أيضاً في عداد شيوخه، ضرورة أَنّ البهلول بن راشد نفسه من تلاميذ ابن زياد الطرابلسي.

وعلى ذلك يمكن القول إنّ أبا الهيثم خالد بن يزيد الفارسي، ويحيى بن سلام كانا أيضاً من تلاميذ عليّ بن زياد، إذا كيف يتسنى الحكم بأَنهما أخذا عن شيخهما البهلول بن راشد فحسب، ويزهدان في الأخذ عن شيخه الشهير الرايات في تونس إبان القرن الثاني الفقيه عليّ بن زياد الطرابلسي، الذي كان يشار إليه فيها بأَنّه شيخ شيوخ تونس وفقائها.

❖ 5 ـ موسى بن معاوية الصمادحي[2]:

ويكنى أبا جعفر، قال أبو بكر بن اللباد «هو من ولد جعفر بن أبي طالب ذي الجناحين» قال: «كان عالماً بالفقه، راوياً للحديث، ثقة مأموناً»[3].

وقد أَثنى الإمام سحنون على علم موسى بن معاوية وعبادته وتقاه ثناء كبيراً[4].

قال صاحبُ كتاب «معالم الإيمان»: «ولقي بإفريقيا البهلول بن راشد،

---

(1) التصاريف: 72.

(2) تراجع في ترجمته المصادر والمراجع المذكورة آنفاً.

(3) معالم الإيمان 2: 51.

(4) م. ن 2: 51، 52.

ورباح بن يزيد، وتفقه على عليٍّ بن زياد»[1] فثبت بذلك تتلمذه على مترجمنا علي بن زياد في الفقه.

وقد أَشار الباحثُ ميكلوس موراني في كتابه «دراسات في مصادر الفقه المالكي» إلى أَن موسى بن معاوية كان أيضاً من تلاميذ علي بن زياد»[2].

وقد توفي أبو جعفر هذا ـ كما جاء في «معالم الإيمان» «يوم الاثنين الخامس من ذي القعدة سنة خمس وعشرين ومائتين، وله من العمر خمسُ وستون سنة، وكان بينه وبين سحنون في المولد ليلة واحدة»[3].

وتلك هي بعض أسماء تلاميذ ابن زياد المشاهير الذين تخرَّجوا به في تونس في القرن الثاني الهجري.

ومن المسلَّم به أَنّ هؤلاء التلاميذ الكبار الذين ذكرناهم والذين لم نذكرهم لعلي بن زياد، كان لهم الدور البارز والمهم في تأصيل المذهب المالكي ونشره، والفتيا والتأليف في نوازله وقضاياه إبان حياة شيخهم ابن زياد الذي كانوا ـ كما ذكرت المصادر ـ يراجعونه، ويهتدون بأحكامه إلى الصواب، كما كان لهم ولتلاميذهم المعدودين أيضاً امتداداً لمدرسته الزيادية دورهم البارز في الحفاظ على المذهب المالكي ونشره، ومن الإنصاف أَن نشير ولو بإيجاز إلى امتدادات هذه المدرسة، بالإلماع إلى أَسماء تلاميذ تلاميذه المذكورين الذين اتصل بهم سندُ علي بن زياد الطرابلسي في تونس، وتأَصَّل بهم تأثيره في الحياة الفكرية بتونس.

فمن تلاميذ أَسد بن الفرات نجد عبد الله بن سهل القبرياني[4] وأَبا داود العطار[5].

---

(1) م. ن. 2: 52.

(2) دراسات في مصادر الفقه المالكي: 134.

(3) معالم الإيمان 2: 57، 58.

(4) معالم الإيمان 2: 112.

(5) م. ن 2: 158.

ومن تلاميذ البهلول بن راشد نجد مطروح بن قيس الخياط[1] وجعفر بن محمد بن عياض[2] ومعقب بن رباح[3].

أما تلميذ ابن زياد سحنون بن سعيد التجيبي فقد كثرت، واتسعت دائرتهم، فمنهم: حمديس[4] وعمر بن يزيد[5] وابن وضاح[6] ومحمد بن سحنون[7] وعبد الله القبرياني[8] وسعيد بن عباد السرتي[9] وابن عبدوس[10] وأحمد بن لبدة[11] ومحمد بن شوال الطائي[12] وأبو داود العطار[13] وإبراهيم بن المضاء[14] وأحمد بن مغيث[15] ومحمد بن زرقون[16] وعبد الجبار بن خالد[17] وأحمد بن وزان[18] وغيرهم.

ونقف من تلاميذ الفقيه موسى بن معاوية على أسماء تلاميذه يزيد بن محمد الجمحي[19]

---

(1) م. ن 2: 109.
(2) م. ن 2: 121.
(3) م. ن 2: 193.
(4) معالم الإيمان 2: 82، 201.
(5) م. ن 2: 82.
(6) م. ن 2: 82.
(7) م. ن 2: 122.
(8) م. ن 2: 112.
(9) م. ن 2: 118.
(10) م. ن 2: 137.
(11) م. ن 2: 144.
(12) م. ن 2: .
(13) م. ن 2: 158.
(14) م. ن 2: 174.
(15) م. ن 2: 177.
(16) م. ن 2: 184.
(17) م. ن 2: 185.
(18) م. ن 2: 197.
(19) معالم الإيمان 2: 71.

وسحنون بن سعيد[1] وابن عبدوس[2] وأبي داود العطار[3] وأحمد بن يزيد المعلم[4].

فما من ريب في أنّ هؤلاء التلاميذ الكبار لعلي بن زياد، وتلاميذهم من بعدهم قد نهضوا بأعباء تأصيل المذهب المالكي ونشره في القرنين الثاني والثالث الهجريين، كما كان لهم دورهم البارز أيضاً في العمل على الانتصار له، ومحاورة أهل المذاهب الفقهية الأُخرى، ومحاصرة الطوائف المغالية.

يقول الشيخ محمد الشاذلي النيفر: «وتخرَّجت على أُصوله، ومن مدرسته [أي مدرسة علي بن زياد] أعلام كان لهم الصدى البعيد، ونفعوا الناس بعلمهم، وبثوا الحيوية في سائر العلوم الإسلامية؛ فلم تقدر المذاهب الأُخرى أن تجد التربة التي تنمو فيها غراسها؛ فلذلك لم ينجح المذهب الشيعي، ولا مقابله الصفري، ولا الظاهرية، فلم تعمر هذا المذاهب»[5].

وقد أَعاد الدكتور هشام قريشة هذا المعنى الذي ذكره الشيخ النيفر بقوله مؤكداً: «وقد تخرَّج من هذه المدرسة «الزيادية» أعلام كان لهم الصدى البعيد في سائر العلوم الإسلامية، فلم تقدر المذاهب الأخرى كـ «الصفرية» و«الشيعة الإمامية» و«الظاهرية» على التعمير»[6].

وبذلك يظهر الدور الذي نهض به الفقيه المحدث علي بن زياد الطرابلسي في تأصيل المذهب المالكي في الغرب الإسلامي خلال القرنين الثاني والثالث الهجريين.

* * *

(1) م. ن 2: 78.
(2) م. ن 2: 137.
(3) م. ن 2: 158.
(4) م. ن 2: 200.
(5) قطعة من موطأ ابن زياد: 28.
(6) موسوعة أعلام العلماء والأدباء العرب المسلمين 11: 285.

الخاتمة

هذا الكتاب، بل الجهد البحثي الذي عنوناه ووسمناه بـ«عليٌّ بن زياد الطرابلسي، ودوره في نشر المذهب المالكي في القرن الثاني الهجري» هو أول كتاب مستقل في ترجمة الفقيه المالكي عليّ بن زياد (ت183هـ/ 799)، وفي التعريف بجهوده الكبيرة المبكرة في تأصيل المذهب المالكي ونشره في بلده طرابلس الغرب وفي بلاد الغرب الإسلامي بعامة.

وقد بنيناه ـ كما تقدَّم، وكما سيأتي ـ على بعض الفصول والمباحث، وأردفنا ذلك كله بهذه الخاتمة.

ومن النتائج التي هُدي إليها البحث في هذا الكتاب أن الفقيه ابن زياد المولود بإجماع آراء المحققين من الكتاب والمؤرخين في مدينة طرابلس الغرب، ومن الناشئين في ربوعها، والآخذين علومهم وفهومهم إلى زمن الشباب والرجولة بها ـ كما أثبتت أدلة هذا الكتاب، كان من أوائل فقهاء هذا المذهب المالكي الذي جاء به علماء من أهل المدينة المنورة، ومن علماء مصر الذين استقروا منذ أواخر القرن الأول وأوائل القرن الثاني في طرابلس الغرب. ثم إنَّ هذا الفقيه الطرابلسي كان بحكم نشأته وانتفاعه بعلماء بلده والطارئيين عليها ـ من أوائل فقهائها الذين رحلوا إلى إمام دار الهجرة مالك بن أنس

الأصبحي (ت 79/ 795) وأخذوا العلم عنه، ورووا موطأه، وحملوا أسمعته ورواياته وفقهه وفتاويه إلى طرابلس الغرب، وإلى الغرب الإسلامي في القرن المذكور كما أخذ عن شيوخه الآخرين الليث بن سعد وسفيان الثوري وابن لهيعة وغيرهم.

وقد اتسمت المعلومات المتصلة بهذا الفقيه الرائد بالكثير من الشحّ والندرة، إذ لم يرد في المصادر والمظان القديمة من أخباره إلا قطوف ونتف مختصرة مبعثرة، ولمحات قليلة متفرّقة، كما لم يصل من آثاره إلا النزر اليسير، ثم ظلّت تلك القطوف والنتف المختصرة من أخباره وآثاره، حبيسة في بطون الكتب، ومبثوثة سارية في طوايا التآليف والتصانيف.

ومن أَسفٍ أنَّ تلك الأخبار والآثار على قلتها تلبَّست في مواضع منها ـ كما سنرى ـ بما أدخله الكتاب والمؤرخون على مساقاتها من أغاليط وتحريفات وأخطاء، فضلّت معالم هذه الشخصية وترجمتها بذلك قلقة وغامضة تحتاج إلى من يجمع المعلومات حولها، ومن يلقي حزمة مشعَّة من الأضواء على تاريخها الصحيح، وأبعادها المختلفة، وتأثرها وتأثيرها وإلى من يؤصل حقائقها المرجَّحة.

وبالرغم من أنَّ بعض الباحثين القدامى والمحدثين قد حاولوا في العديد من آثارهم التليدة والطارفة، التي ترجموا فيها للمذهب المالكي ونشأته وأعلامه وعلمائه الذين أصَّلوه ونشروه ـ بناءَ ترجمة لهذا الفقيه المالكي علي بن زياد الطرابلسي المعدود من الرواد ومن الرعيل الأول من أقطاب هذا المذهب الفقهي السني التعبّدي؛ فإنَّ ما حاولوه ظلَّ ـ لغيبة تفاصيل الأخبار، وضياع الآثار، نبذاً موزعة، ونتفاً مفرقة، يدلُّ إلى حدٍّ ما عن بعض الجوانب في حياته، ولكنَّه لا يرسمُ صورةً كاملةً أو شبه كاملة عنها، وعن أبعادها وآفاقها الواسعة المجهولة؛ لذلك ـ ومن هذا المنطلق ـ حاولتُ أن أُؤلّف هذا الكتاب، وأجمع الأشتات والمتفرقات في فصوله ومباحثه، كما حاولتُ خلال تلكَ المباحث والفصول تصحيح بعض الأخطاء والأغاليط التاريخية، والهنات المعرفيّة التي شابت

الكتابات المتقدِّمة والسابقة، كي تكون هذه الشخصية أقرب إلى الحقائق المُسلَّمة.

وهذا الكتابُ، بل هذا الجهد العلمي على صغر حجمه وبما استعان به من صُوى الحقائق الموزَّعة بين هاتيك المظان القديمة، والمراجع الحديثة، يندرجُ ـ بالرغم من الجُهد المُضني المبذول في تحرير فصوله ومباحثه ـ ضمن المحاولات العلمية الكثيرة للتعريف بهذا العلم الرائد المتميز بين أعلام أفق الغرب الإسلامي في القرن الثاني الهجري.

فما من شك في أنه كان ـ كما أظهر هذا الكتاب من حملة العلم الأوائل إلى فضاء الغرب الإسلامي الواسع، ومن الفقهاء والمحدِّثين الروَّاد الذين نشروا فقه الإمام مالك وموطأه وأسمعته، ومن العلماء الأفذاذ الذين تحلَّق حولهم تلاميذ هذا المذهب السنّي الكبار في أوطان الغرب الإسلامي.

وقد كسرتُ الدراسة في هذا الكتاب ـ كما جاء في مقدمته وفي ألفافه ـ على ثلاثة فصول رئيسة، تضمَّنت داخلها عدداً من المباحث، حيث اشتمل الفصلُ الأولُ على الحديث المفصَّل الكاشف عن آفاق الحياة العامة الاجتماعية والسياسية والفكرية في بلد المترجم به «طرابلس الغرب».

ومن أبرز النتائج في هذا الفصل ما انتهى إليه من خلال الأدلة التاريخية من تمازج الأعراق والأجناس المختلفة فيها، وأنَّ العقيدة الإسلامية واللغة العربية لم يتحقق وجودهما في طرابلس الغرب وطن ابن زياد، بل في الغرب الإسلامي إلا بعدّة حملات جهادية ودعوية، استمرت طوال القرن الأول الهجري الذي شهده سلف علي بن زياد، ثم خلال القرن الثاني الهجري الذي أسهم مترجمنا في أنساقه بجهده المحمود، بإدخال الفقه والأحاديث والأسمعة والفتاوى، وهو الجهد الذي خلد به في التاريخ.

كما أظهر الكتاب في هذا الفصل أنَّ مدينة طرابلس الغرب. والتي كان يسكنها في القرنين الأول والثاني جماعات من المصريين والمدنيين الذين وفدوا

إليها إبان الفتح وبعده ـ قد شهدت بفضلهم وبتأثيرهم ـ بالرغم مما عانته من القلاقل والفتن والاضطرابات، مجلى لحياة دينية وفقهية مزدهرة بحفظ القرآن الكريم وتحفيظه، والعناية بالسنّة النبويّة، وعلوم الشريعة واللغة العربية، وهو المجلى الذي نوّه به الفقيه التونسي سحنون بن سعيد، وأغرى ولده محمداً، وبعض تلاميذه من أمثال سليمان بن سالم بالذهاب إليه، والاستفادة من معطيات بيئته، كما جاء في شهادته المحترمة التي أوردناها، فقد كان في طرابلس الغرب ـ كما ذكر ـ علماء من المدينة المنورة، وعلماء من مصر، كما كان فيها من الأصلاء صلحاء ما الفضيل بن عياض بأحسن منهم علماً وتقى.

فلا غرابة ـ بعد ذلك ـ في أن تنجب هذه البيئة الفكرية الطرابلسية عالماً مثل ابن زياد وطبقته، وأن ينشأ فيها في هذا الجوِّ العلمي، وأن يحرص غبَّ نشأته على الانتفاع بهذا المحيط العلمي، قبل التفكير في الرحلة إلى بعض البلدان الأخرى التي هاجر إليها ـ فيما بعد ـ في تونس وفي بعض مدن الشرق.

ولا غرابة أيضاً في أن ينجب هذا المناخ العلمي النشيط المزدهر إلى جانب الفقيه المحدِّث علي بن زياد الطرابلسي علماء آخرين من الفقهاء والمحدثين من أمثال أبي سليمان الطرابلسي، ومحمد بن ربيعة الحضرمي الطرابلسي ومحمد بن معاوية الطرابلسي وغيرهم.

وتضمن الفصل الثاني من هذا الكتاب حياة الفقيه علي بن زياد وأوليته، فذكرنا ـ بالتحقيق ـ اسمه وكنيته وأصوله، وبينا الاختلاف الحاصل بين المصادر والمراجع في مردِّ جذمه الذي اختلفت فيه كلمة الباحثين، حيث ذهب بعضهم إلى القول بأنه منسوب إلى الأعراق العربية الخالصة، وذهب آخرون إلى القول بأن أعراقه أعراق فارسية أعجمية، فبينا في عرض ذلك وحسمه ما ارتحنا إليه من ترجيح العالم التونسي الشيخ محمد الشاذلي النيفر الذي وفق في هذه المسألة ـ بالجمع بين القولين المذكورين من حيث تسليمه بأعجمية أصوله «الفارسية»

القديمة حسب رواية القاضي شرحبيل قاضي طرابلس الغرب التي أجاب بها الفقيه التونسي سحنون بن سعيد، وبين الرواية الواردة في مساقات بعض المصادر من أنّه «عبسيٌّ» من قبيلة «عبس»، فذكر فارسيته في الأصول، وبأنه «عبسي» من جهة الولاء»[1].

كما قرَّر أيضاً ما قرَّره الشيخ محمد الشاذلي النيفر أنَّ «الأَقرب أنه من عبس غطفان؛ لأن الأكثرية في النسبة إليها دون غيرها»[2].

أما من حيث الانتماء إلى الموطن الجغرافي أو البلد، أي مسقط الرأس ومحل النشأة فقد أثبت الفصل بالأدلة من المصادر الرئيسة التي لا تردُّ، ولا تدفع، أنَّه يعود في ذلك إلى مسقط رأسه ومرباه، وموطن أوليته أعني مدنية طرابلس الغرب المدينة العاصمة وأنَّ هذه النسبة الصحيحة والصريحة إلى وطنه طرابلس الغرب. لا تمنع من أنّه استفاد العلم، وانتفع بالعلماء في بلدان ومدائن أخرى رحل إليها، وأقام فيها، وتقلّب في ربوعها وبيئاتها، كما أنَّه استفاد قبل ذلك من مجالس علماء وطنه في طرابلس الغرب، ومن شيوخها.

وقد أفضى بنا الحديث بذلك إلى الكلام عن الطور المشرقي من حياته في مصر والحجاز والعراق، وإلى الحديث عن أهمية هذه الرحلة المشرقية التي أخذ فيها علومه التي عرف بها واشتهر، وبخاصة علم الحديث والفقه المالكي، وذكرنا أخذه فيها عن أئمة أعلام من أمثال: الليث بن سعد، وعبد الله بن لهيعة في مصر، والإمام مالك بن أنس الأصبحي في المدينة المنورة، ثم الإمام سفيان الثوري في العراق، أما في تونس فإنه لم يكن من شيوخه المعروفين فيها خلال هجرته الأولى إليها إلا الشيخ خالد بن عمران الذي أدركه مترجمنا في سنيه الأخيرة، حيث توفي هذا الفقيه التونسي عام (129هـ/ 746) وإن كان الخشني صاحب كتاب «طبقات علماء إفريقيا» لم يذكر أخذ ابن زياد عن ابن أبي خالد

---

(1) قطعة من موطأ ابن زياد: 29، 30.

(2) قطعة من موطأ ابن زياد: 29، 30.

التونسي، ولم يقرِّر بصورة جليّة تلمذته له، وهو ما يتضح منه أن تكوينه الديني والعقلي والفقهي الأكبر إنما هو برحلته المشرقية التي استطاع أن يؤثر به في البلاد المغاربية بعد رجوعه إليها منها.

وقد بيَّنا كيف عاد ابن زياد من هذه الرحلة الطويلة ـ على الراجح ـ وكيف استقرَّ وأقام ـ في الغالب ـ زمناً بوطنه طرابلس الغرب قبل أن يرحل منها نهائياً إلى تونس التي أمضى فيها بقية سنوات حياته الفاعلة المؤثرة.

وتلك هي الأطوار الثلاثة البارزة في استقراء رحلة حياة الفقيه علي بن زياد.

أما المبحث الخامس من هذا الفصل، فقد تحدَّث عن أخريات هذه الحياة الحافلة بالأخذ والعطاء لهذا الفقيه الطرابلسي التي أمضاها في مهجره الحاضن بتونس التي شهدت له ـ كما بينا ـ نشاطاً علمياً ملحوظاً ظلَّ زاخراً بالتدريس والتأليف والفتيا إلى أن لقي وجه الله تعالى في قصبتها في حدود سنة (183/ 799) أي قبل بداية ظهور عهد الدولة الأغلبية بمدة سنة تقريباً، وليس كما ذكر بعض العلماء الأجلاء ـ رحمهم الله تعالى ـ خطأ وسهواً ـ في إبان عظمة الدولة الأغلبية التي ظهرت في تونس تاريخياً سنة (184/ 800).

وفي الفصل الخاتم لفصول هذا الكتاب «عليُّ بن زياد الطرابلسي ودوره في نشر المذهب المالكي في القرن الثاني الهجري»، الذي وظّف لبيان تأصيل دور هذا الإمام في نشر المذهب في الغرب الإسلامي خلال القرن الثاني الهجري فقد انحصر القول فيه فيما نهض به من روايته المتميّزة للموطأ، وأسمعته من شيخه الإمام مالك بن أنس، وإقرائه علوم العربية والعلوم الشرعية في دولاته وفي حلق طلابه في وطنه طرابلس الغرب، والبلاد الأخرى التي أقام فيها مثل مصر والحجاز والعراق، وأخيراً في مهجريه تونس والقيروان اللذين ازدهرت فيهما الحياة الفكرية بفضل جهده المبارك وجهود تلاميذه من الفقهاء الكبار بعده.

كما تبيّن من جهده المحمود بالإضافة إلى رواية الموطأ، وإشاعة الأسمعة والفتاوى من شيخه، ورواية الإمام ورش عن نافع، وهي رواية أهل المدينة في قراءة القرآن الكريم، أخذها مترجمنا علي بن زياد عن شيخه الإمام مالك بن أنس الذي أخذها بدوره عن شيخه الإمام نافع، فكان بذلك من أوائل الناشرين لهذه القراءة في الغرب الإسلامي.

ينضاف إلى ذلك تأليفه كتابه المفقود والمسمَّى «خيراً من زنته»، ثم إشرافه العملي والحقيقي والمؤثر على تكوين المركزين الفقهيين المالكيين في القيروان وتونس، اللذين كان ـ على التحقيق ـ عمدتهما ومرجعهما الأكبر.

كما بينا من هذا الدور العملي والعلمي الذي قام به هذا الفقيه الطرابلسي، ما تخرَّج به من تلاميذه المبرزين المعروفين في تونس والغرب الإسلامي في الفقه والرواية والفتيا والتأليف، فقد تعلقوا بمجالسه، وتحلقوا بحلقه في طرابلس وتونس والقيروان، وقد ذكرنا منهم الفقيه البهلول بن راشد (ت 183) والفقيه المشهور أسد بن الفرات (ت 213) صاحب الأسدية في الفقه، وفاتح جزيرة صقلية، والفقيه العالم المعلم سحنون بن سعيد (ت 240) صاحب المدوَّنة، وأستاذ الفقهاء في عصره، والفقيه شجرة بن عيسى المعافري (ت262)، وموسى بن معاوية (ت225) كما ذكرنا غيرهم من أفذاذ العلماء من تلاميذ مترجمنا ومن تلاميذهم في تونس والغرب الإسلامي في القرنين الثاني والثالث الهجريين[1].

ومن الغريب حقاً أن الأستاذ الدكتور الحبيب الجنحاني لم يشر في كتابه «القيروان عبر عصور ازدهار الحضارة الإسلامية في المغرب العربي» في أثناء الحديث عن الحياة الفكرية في القيروان» إلى هذا العالم الطرابلسي علي بن زياد، ولم يذكر دوره الواسع أو دور مدرسته «الزيادية» في أنساق الحياة الفكرية

---

(1) القيروان عبر عصور ازدهار الحضارة الإسلامية في المغرب: 153 ـ 165.

بالقيروان وتونس، وإنما اكتفى بمجرد ذكر أسماء بعض تلاميذه الذين أخذوا عنه العلم فحسب، وكأنهم لم يكونوا من نتاجه حسبما تقرَّر في جميع المصادر والمراجع القديمة والحديثة.

والحقُّ الذي لامرية فيه أننا لم نشأ بتأليف هذا الكتاب الذي أسَّسنا فيه لترجمة الفقيه المالكي أبي الحسن علي بن زياد الطرابلسي انحيازاً إلى وطن من الأوطان أو تعصباً للتنويه بمذهب فقهي إسلامي دون مذهب، إذ إنَّ المذاهب الإسلامية مذاهبُ فقهية محترمة تعتز بها الحياة الفكرية في العالم الإسلامي بعامة وخير الأمة في اختلاف الأئمة، إنما أردنا بتأليفه إعادة الحق الصراح إلى نصابه، والتعريف بعلم من أعلام هذا الفكر من حيث نسبته الصحيحة إلى أجذامه ووطنه، وبيان دوره الرائد في خدمة الإسلام ونشر الدين القويم ضمن التعريف المنصف بأعلام العربية والإسلام، والله وحده من وراء القصد. وهو وحده الموفق إلى الخير والقادر عليه.

أ. د. محمد مسعود جبران

الـملاحق

- ❖ الملحق الأول: قطوف من موطأ ابن زياد.
- ❖ الملحق الثاني: مشاهد من مدينة طرابلس الغرب التي ولد فيها ابن زياد وترعرع وكبر.
- ❖ الملحق الثالث: رمس ابن زياد في مهجره بتونس.

الملحق الأول

نماذج وقطوف من الأصل المتبقي من موطأ مالك بن أنس ـ رضي الله عنه ـ برواية علي بن زياد الطرابلسي وقد اقتصرنا فيه على إيراد المتن، بغير تحقيق أو تعليق.

بسم الله الرحمن الرحيم وصلاته وسلامه على أشرف المرسلين

الضحـــايـــا

حَدَّثنا عليُّ بنُ زيَاد عن مالكٍ بن أَنس عن عمرو بن الحارث عن عُبيد بن فيروز عن البَرَاء بن عازب أنَّ رسولَ الله ـ ﷺ ـ سُئِلَ: ماذا يُتّقى من الضحايا؛ فأَشار بيده فقال: «أَربعاً» وكان البراءُ يُشير بيده ويقولُ: ويدي أقصر من رسول الله ـ ﷺ ـ: «العرجاءُ البيِّنُ ضلعُها، والعوراءُ البيِّن عَورُها، والمريضةُ البيّنُ مرضُها، والعجفاءُ التي لا تُنقي».

وحدَّثنا عن مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أنَّه كان يقولُ: الضحايا والبُدْن الثني فما فوقه.

وحَدَّثنا عن نافع عن ابن عمر أنَّه كان يقول: يُتقى من الضحايا والبُدْنِ التي لم تُسِنّ، والتي نقص من خلقها.

وَحدَّثنا عن نافع عن ابن عمر أنَّه ضحَّى مرّة بالمدينة، قالَ نافعُ؛ فأَمرني أن أشتري له كَبشاً فحيلاً أقرنَ، ثمَّ أذبحُه يومَ الأضحى في مُصلّى الناسِ، قالَ نافعُ: ففعلت ثم حُمل إلى عبد الله فحلَق رأَسه حين ذُبح الكبشُ، وكانَ مريضاً لم

يشهدْ العيدَ مع الناس؛ قالَ نافعُ: وكانَ عبدُ الله يقولُ: ليس حلاق الرأس بواجب على من ضحَّى إذا لم يحُجّ، وقد فعله عبد الله بن عمر.

وَحدَّثنا عن نافع أَنَّ ابن عمر لم يكن يضحي عما في بطن امرأته.

نافعٌ أَنَّ ابن عُمَر كان يقول: لا تنحر البقرةُ إلا عن إنسان واحدٍ [ولا تنحُر الشاةُ] إلا عن إنسان واحد، والبعيرُ مثلُ ذلك أَيضاً عن إنسان واحد.

قالَ مالكُ: إنَّه يُعْملُ على قول ابن عمر في البقرة والبعير.

تُنْحر البَدَنَة عن سبعةٍ، والبقرة عن سبعةٍ. عن عمارةَ بنِ صياد [أَنَّ عطاءَ ابن يسار أَخبره] أنَّ أَبا أيوب الأنصاري أخبره، قال: كُنا نُضحِّي بالشاةِ الواحدةِ، يذبحُها الرجلُ عن أَهلِ بيته، ثم تباهي الناسُ بَعدَه؛ فصارت مباهاة.

عن مالك عن أَبي الزبير المكيِّ عن جابر بن عبد الله أَنَّه قالَ: نحرنا مع رسول الله ـ ﷺ ـ عامَ الحديبية البَدَنة عن سبعة، والبقرة.

قال مالكُ: على ذلكَ العملُ في الأضحى، ينحرُ ذلك الرجلُ عن نفسه، وعن أهلِ بيته.

عن مالك عن يحيى بن سعيد عن بشير بن يسار أن أبا بردة بن نبار ذَبَحَ ضحيتَه قبل أَن يذبحَ رسول الله ـ ﷺ ـ فزعَم أنَّ رسولَ الله ـ ﷺ ـ أمره أَن يعودَ بضحيَّة أُخرى؛ فقال أبو بردة: لا أَجدُ إلا جذعاً؛ فقال: إن لم تجد إلا جذعاً فاذبحه.

عن مالكٍ عن يحيى بن سعيد عن عباد بن تميم أَنَّ عويمر بن أَشقر ذبحَ ضحيتَه قبل أن يغدوَ يوم الأضحى، وأَنَّه ذكر ذلك لرسول الله ـ ﷺ ـ فأمره أَن يعود بضحية أخرى.

قال مالكٌ: ليسَ الضحيةُ بواجبة على الناسِ كوجوب الفريضةِ، ولكنَّها سُنَّة لا يستحب تركها.

عن مالكٍ عن أبي الزبير المكيِّ عن جابر بن عبد الله السُّلمي، أَنَّه أَخبره

أَنَّ رسولَ الله ـ ﷺ ـ نهى عن أكل لحوم الضحايا بعد ثلاث، ثم قال ـ بعد ذلك ـ: كلوا، وتزودوا وأذخروا.

عن مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن عبد الله بن واقد بن عبد الله، أنَّه قالَ: نهى رسولُ الله ﷺ عن أكل لحوم الضحايا بعد ثلاث، قال عبدُ الله بن أبي بكر: فذكرتُ ذلكَ لعَمْرَةَ ابنة عبد الرحمن؛ فقالت: صدقَ سمعتُ عائشةَ زوجَ النبي ـ ﷺ ـ تقولُ: دفَّ ناس من أهل البادية حضرة الأضحى في زمان رسول الله ـ ﷺ ـ فقالَ رسولُ الله ـ ﷺ ـ: ادخروا لثلاث، وتصدَّقوا بما بقي قالت فلما كان بعد ذلك قيل يا رسولَ الله، لقد كان الناس ينتفعون بضحاياهم، ويجملون منها الودك، ويتخذون منها الأسقية؛ فقال رسول الله ـ ﷺ ـ وما ذاك، أو كما قال، قالوا يا رسول الله: نهيتَ عن إمساك لحوم الضحايا بعد ثلاث، فقال رسول الله ـ ﷺ ـ إنما نهيتكم من أجل الدَّافة التي دَفَّت عليكم، فكلوا وتصدقوا وادخروا.

العقيقةُ

حَدَّثنا عن مالك عن زيد بن أسلم عن رجل من بني ضُمرة عن أَبيه أن رسول الله ـ ﷺ ـ سُئل عن العقيقة، فقال: لا أُحبُّ العقوقَ، إنما كره الاسم، من ولد له ولد فأَحبَّ أن يَنْسَكَ عن ولده؛ فليفعل.

عن مالك عن نافع عن ابن عمر أَنَّه لم يكن يسأله أَحدٌ من أهله عقيقة إلا أعطاه إيَّاها، وكان تَعُقُّ عن ولده بشاة، شاة عن الذكر والأنثى.

عن مالك عن هشام بن عروة أنَّ أباه عُروة كان يَعُقُّ عن بنيه الذكور والإناث بشاة شاة.

قال مالك: وعلى ذلك العملُ عندنا.

عن مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن، عن محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي أَنَّه قال: سمعتُ أَنَّه تُستحب العقيقةُ، ولو بعصفور.

عن مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن، عن محمد بن علي بن حسين

أنَّه قالَ: وَزَنَتْ فاطمةُ ابنة رسول الله ـ ﷺ ـ شَعَرَ حسن وحسين ابني علي بن أبي طالب.

وعن مالك عن جعفر بن محمد بن عليّ، عن أبيه أنَّه قال: وزنت ابنة رسول الله ـ ﷺ ـ شعرحسن وحسين وزينب وأم كلثوم؛ فتصدَّقت بوزن ذلك فضّة.

قال مالكٌ: الأَمرُ الذي لا اختلاف عندنا أَنَّ من عَقَّ؛ فإنَّما يعُقُّ عن الذكر والأنثى شاة شاة، وليست العقيقة بواجبة، ولكنّه يستحبُّ العملُ بها، وهو الأمرُ الذي لم يزل الناس عليه عندنا؛ فمن عَقَّ عن ولده؛ فإنما هي بمنزلة النُّسك، والضحايا لا يجوز فيها عرجاءُ ولا عوراءُ ولا مريضةُ ولا عجفاءُ لا تنتقي، ولا يباعُ من لحمها شيءٌ، ولا من جلودها، ويكسر أهلها عظامها إن شاؤوا، ويأكل أَهلُها من لحمها، ويطعمُون الجيرانَ، ويتصدقونَ منها، ولا يُمسُّ الصبيُّ بشيء من دمها.

الذكاة

حدَّثنا عن مالكُ بن أَنس أَنَّه بلغَه عن سعيد بن المسيِّب أَنَّه كان ينهى أَن تقتل الإنسيّةُ بمثل ما يُقتل به الصيد من الرمي، وأشباه ذلك، مما ينال به قتل الصيد، والذي يوجد من الصيد حيّاً فَيُصْبَرُ فيرمى، أو يرسل عليه الضواري؛ فإنّ ذلك بمنزلة الإنسيّة لا يقتل بما يقتل به الصيد، ولا ينبغي أكله، وكذلك الإنسيّة.

قال مالك: أَحسن ما سمعت أَنَّه لا بأس بأَن تؤكل ذبيحةُ الصبي إذا كان قد أطاق الذبح، وإن لم يحتلم، والجارية إذا كانت قد أطاقت الذبح، وإن لم تحض، وأنهم كانوا يستحبون أن لا يذبح الصبيُّ ولا الجارية حتى يطيقا إلا من ضرورة، وأنهما إن ذبحا من غير ضرورة أكلت ذبيحتهما.

قال: وَحدثنا أن النبي ﷺ سُئل عن شاة ذبحتها جارية سعد بن مالك؛ فأمر بأكلها.

عن مالكٍ، عن عاصم بن عبد الله بن عاصم، أنَّ عمر بن الخطَّاب رأى رجلاً يذبَحُ شاةً، وقد أضجعها، وهو يَحدُّ شفرته؛ فضربه عمر بالدرَّةِ، قال: فهلا فعلت ذلك قبل أنَ تذبحها.

عن مالك عن نافع عن رجل من الأنصار عن معاذ بن سعد، أو سعد بن معاذ أن جارية لكعب بن مالك كانت ترعى غنماً له بسلع؛ فأصيبت منها شاةٌ؛ فأدركتها فذبحتها بحجر؛ فسُئل رسولُ ـ ﷺ ـ عن ذلك؛ فقال: ليس بها بأسٌ فكلوها.

ذكاةُ الجنين

حَدَّثنا عن مالك عن نافع عن ابن عُمَر أنَّه كانَ يقولُ: إذا نُحرت الناقةُ فذكاةُ ما في بطنها في ذكاتها إذا كان قد تَمَّ خلقُه، ونبتَ شعرُه فإذا أخرجَ من بطنها ذُبح حتى يخرجَ الدمُ من جوفه.

عن مالك عن يزيد بن عبد الله بن قسط عن سعيد بن المسيِّب أَنَّه كان يقولُ: ذكاة ما في بطن الذبيحةِ في ذكاةِ أُمه إذا كان قد نبتَ شعرُه، وتمَّ خلقه.

قالَ مالكٌ: وعلى ذلك الأَمر عندنا، ويُستحبُّ ذبُحه حينَ يَخْرُجُ، وإن لم تكنُ به حياةٌ، كما قالَ ابن عمر: حتى يَخْرُج الدمُ من جوفه.

عن مالك عن هشام بن عُروة عن أبيه أَنَّه قالَ: سُئِلَ رسولُ الله ـ ﷺ ـ فقيل يا رسولَ الله: إنَّ ناساً من أَهل البادية يأتونا بلحمان فلا ندري هل تسمّوا عليها أم لا؟ قال: فقالَ رسولُ الله ـ ﷺ ـ سَمُّوا ثم كلوها، قال: وذلك في أَول الإِسلام.

قال مالكٌ: وسمعتُ أَهل العلم يكرهون أَن ينخعَ الذابحُ ذبيحته بشفرته أو غيرها.

قلنا: أفتؤَكل تلك الذبيحة إذا فعل الذابح جاهلاً، قال: نعم.

عن مالكٍ عن يحيى بن سعيد عن أَبي مُرَّة أَنَّه سأَل أَبا هريرة عن شاة

ذُبحت؛ فتحرَّكَ بعضها فأَمرَه أَن يَأكلها، ثم سأل زيدَ بن ثابت عن ذلك فقال: إنَّ الميتة لتتحرك، ونهاه عن ذلك.

باب ذبح أهل الكتاب

قالَ: عن مالك عن ثور بن زيد الدّيلي عن عبد الله بن عباس أَنَّه سُئَل عن ذبائح نصارى العرب، فقال: لا بأس به وتلا هذه الآية: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوا۟ ٱلْيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوْلِيَآءَ ۘ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۚ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُۥ مِنْهُمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [المائدة: 51].

قال مالكٌ، وعلى ذلك الأمر عندنا.

وسُئِل مالكُ عن أكل ما ذبح أَهلُ الكتاب في أعيادهم لكنائسهم، فقال: أنا أنفي ذلك وما أُحرمه.

قالَ: وسُئِل مالك عن أكل شحم ذبيحة اليهود، والشحم على اليهود حرامٌ، قال: لا بأس على المسلم في ذلك ليس بمنزلة اليهودي لأنَّ الله حرَّم ذلك على اليهود، ولم يحرمه على المسلمين؛ فإذا حَلَّ للمسلم أَكلُ تلك الذبيحة حلَّ له شحمُها لأنَّه ذكي؛ فشحم ما ذبح اليهودُ وغيرهم من أهل الكتاب سواءٌ على المسلمين هو لهم حلال.

قال مالكٌ، وذبائحُ نساءِ أَهلِ الكتاب بمنزلة ذبائح رجالهم.

قالَ مالكٌ: لا بأَس أن يسأَل الرجل أهل الذِّمة عن طعامهم هل أصابه شيءٌ من الخنزير أو الميتة أو الخمر، أَو مما يخاف أن يكون في آنيتهم.

طعام المجوس

قال: سُئل مالكٌ عن لبنِ المجوس وجُبْنهم وَزُبدهم وخُبزهم وطبيخهم، وما صنعوا من طعامهم، هل يُكره أكلُ شيءٍ من ذلك للمسلمين؟ قال: يُكره كُلُّ شيءٍ خالط شيئاً من الميتة لأنَّ ذلك حرام.

قال: ونحنُ نكرهُ جُبن المجوس لأنَّهم يجعلون فيها أَنفاح الميتة، ثم رجعَ عن ذلك؛ فقال: لا بأسَ به إلا أن يعلم أنَّهم جعلوا في شيء منه الميتة فلا يؤكل.

قال: وأَما لبنُهم وزبدُهم وسمنهم فلا بأَس به إلا أن يكون في آنيتهم شيءٌ مما يلصق بها مما يأكلون من الميتة أو الخنزير فإنْ لم يكن بالآنية شيءٌ من ذلك فلا بأس بلبنهم وزبدهم وسمنهم وجبنهم وطبيخهم غير اللحم، لأنَّ لحمهم ليس بذكيّ.

أَكل المضطر الميتة

قال في المضطر إلى الميتة: إنّه يأكلُ منها حتى يشبع، ويتزود منها، فإن وجد عنها غنى طرحها.

قال: وسُئل مالك عن المحرم يضطر أَيصيد الصيد فيأكله، أم يأكل الميتة؟ فقال: بل يأكل الميتة، ولا يقرب الصيد وهو محرم؛ لأنَّ الله لم يرخص للمحرج في أخذ الصيد على حال من الأحوال، وقد أرخص في الميتة في حال الضرورة.

قال: وسئل مالك عن المضطر إلى الميتة بمكان يجد به ماشية قوم، أو زرعِ قوم، أو تمرهم، أيأخذ منه ما يشبعه سراً منهم فقال: إن ظَنَّ أنهم إذا ظهروا عليه قد أصاب من ذلك شيئاً صدقوه بالبلية التي نزلت به حتى لا يعدُّوه سارقاً فتقطع يده، كان أن يأخذ من ذلك ما يُردُّ به الذي من أجله أخذه أحب إليّ من أن يأكل الميتة، وإن خشي أن تعُدُّوه سارقاً ولا يصدقوه بما أصاب فتقطع يده، فإن له في أكل الميتة إذا خشي ذلك إن شاء الله سعة.

قال مالك: مع أني أخاف أن يصنع ذلك صانع ممن لم يضطر إلى الميتة، يريد بذلك استجازة أخذ أموال الناس وأكلها فهذا الذي نوى، والله أعلم.

قال مالك: سمعت غير واحد من أهل العلم يقول فيما قتل المحرم من

الصيد: لا يحل أكله للمحرم ولا لحلال؛ لأنه ليس بذكي، وليس بمنزلة ما أذن في قتله من الصيد.

قال: والذي يقتل الصيد خطأ وهو محرم، لا يحل للحلال أكله، كما لا يحل للمحرم.

أكل الدواب

قال مالك: أحسن ما سمعت في أكل الدواب: الخيل والبغال والحمير أنها لا تؤكل. قال الله: ﴿وَٱلْخَيْلَ وَٱلْبِغَالَ وَٱلْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً﴾[1].

وقال في الأنعام: ﴿أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَٰمِ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّي ٱلصَّيْدِ وَأَنتُمْ حُرُمٌ﴾[2].

وقال: ﴿وَيَذْكُرُوا۟ ٱسْمَ ٱللَّهِ فِىٓ أَيَّامٍ مَّعْلُومَٰتٍ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُم مِّنۢ بَهِيمَةِ ٱلْأَنْعَٰمِ فَكُلُوا۟ مِنْهَا وَأَطْعِمُوا۟ ٱلْبَآئِسَ ٱلْفَقِيرَ﴾[3].

وقال: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَنْعَٰمَ لِتَرْكَبُوا۟ مِنْهَا وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾[4].

فذكر الخيل والبغال والحمير للركوب والزينة، وذكر الأنعام للركوب والأكل.

قال مالك: وعلى ذلك الأمر عندنا.

قال مالك: سمعت أن البائس هو الفقير وأنّ المعترّ هو الزائر.

قال مالك: لا أرى بأساً بجلود الميتة التي لا يؤكل لحمها والبغل والبرذون إذا دبغت.

---

(1) سورة النحل، الآية: 8.
(2) سورة المائدة، الآية: 1.
(3) سورة الحج، الآية: 28.
(4) سورة غافر، الآية: 79.

صيد البحر

عن مالك، عن زيد بن أسلم، عن سعيد الجاري مولى عمر بن الخطاب، قال: سألت ابن عمر عن الحيتان، يقتل بعضها بعضاً؛ فتموت صرداً؛ فقال: ليس بها بأسٌ، قال سعيد: فسألت عبد الله بن عمرو بن العاص، فقال مثل ذلك.

عن مالك أن عبد الرحمن بن أبي هريرة، قال صيد المحرم كله حلالاً، قال الله: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ ٱلْبَحْرِ وَطَعَامُهُۥ﴾[1] قال مالك صيده: ما اصطيد، وطعامه مالقط.

وقال النبيّ ﷺ: هو الطهور ماؤه، الحلال ميتته.

عن مالك، عن أبي الزناد، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة وزيد بن ثابت أنهما كانا لا يريان بأكل مالفظ البحر بأساً.

عن مالك عن نافع أن عبد الرحمن بن أبي هريرة سأل عبد الله بن عمر عما لفظ البحر فنهاه عن أكله، قال نافع: ثم التفت عبد الله بن عمر فدعا بالمصحف؛ فقرأ ﴿أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ ٱلْبَحْرِ وَطَعَامُهُۥ﴾[2].

قال نافع، فأرسلني عبد الله بن عمر إلى عبد الرحمن ابن أبي هريرة أنّه لا بأس به فكله.

عن مالك عن أبي الزنّاد، عن أبي سلمة ابن عبد الرحمن أنّ ناساً من الجار قدموا فسألوا مروان بن الحكم عما لفظ البحر فقال: ليس به بأس، فقال: اذهبوا إلى زيد بن ثابت وأبي هريرة فاسألوهما، ثم ائتوني وأخبروني ماذا يقولان، قال: فاتوهما فسألوهما، فقالا: لا بأس به، فأتوا مروان فأخبروه فقال: قد قلت لكم.

---

(1) سورة المائدة، الآية: 96.

(2) سورة المائدة، الآية: 96.

قال مالك: صيد الأنهار العذبة والعيون والآبار والبرك بمنزلة صيد البحر، ذكي كله ما صيد منه، وما وجد ميتاً.

قال مالك: لا بأس بأكل الحيتان يصيدها المجوسي، وذلك أنَّ النبي قال في البحر هو الطهور ماؤه، الحلال ميتته. إذا أكلت ذلك ميتاً لا يضرُّك من صاده.

قال مالك: ولا بأس بصيد البحر، وإن كان ميتاً لفظه البحر، أو خسر عنه، أو وجدته فيه طافياً، أو وجدته وقد أكل منه وسئل مالك عن أكل الحيتان إذا ألقيت في النار وهي حيّة، قال: لا بأس بأكلها ألقيت في النار وهي حيّة أو ميتة.

وسئل مالك عن الرجل يصيد الحيتان في الماء، فيخاف أن ينفلت منه بعضها فيلقيها في الطين قبل أن يخرجها، فتهلك فيه، قال: يأكلها على أي حال قتلت به.

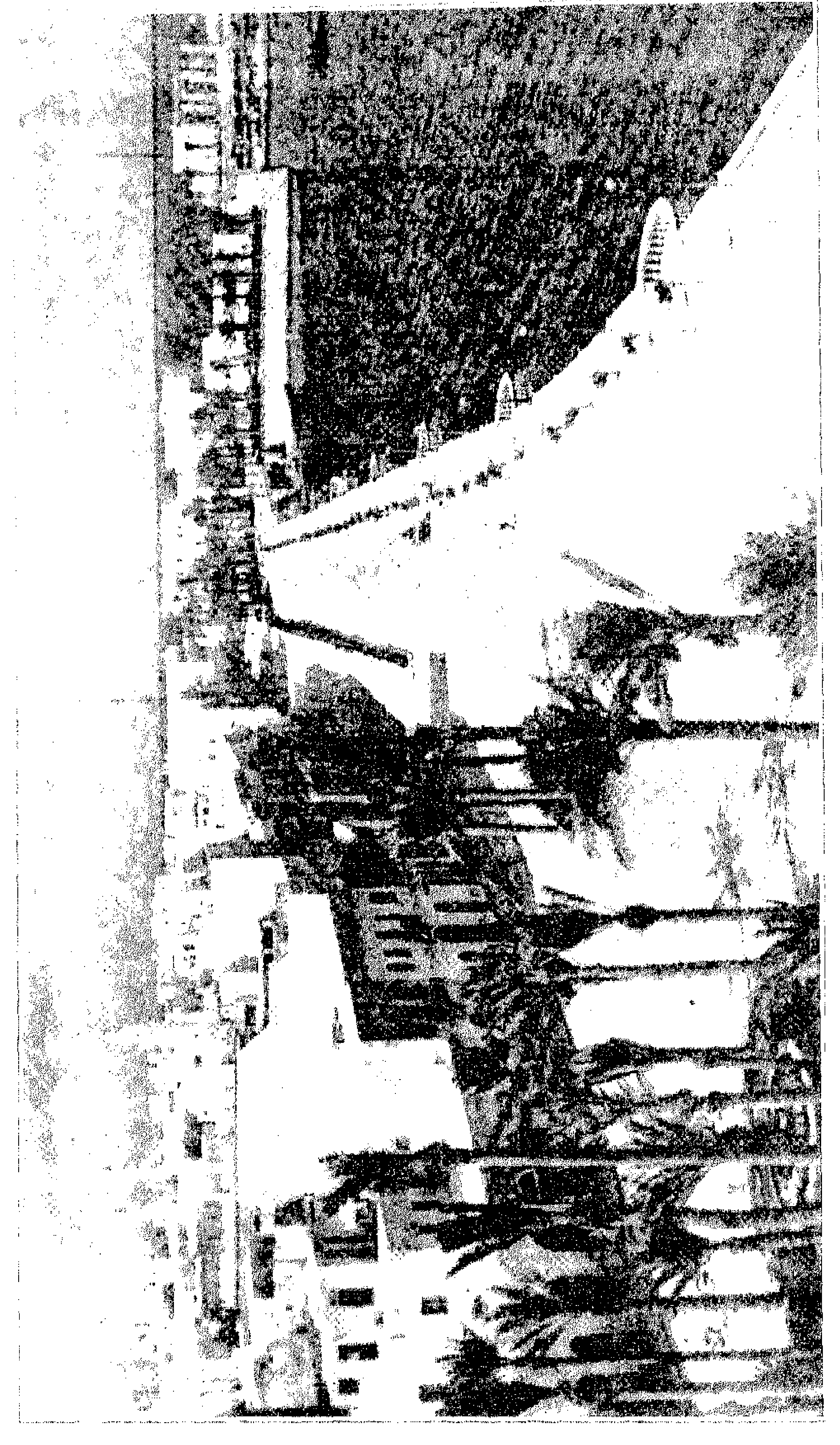
قال مالك: أكره أكل كل ما مات من الجراد قبل أن يلقى في النار، أو فيما يقتل به ليؤكل ـ يعني به الماء السخن، قال: وأكره ما يوجد ميتاً، ولا أراه بمنزلة صيد البحر.

قال علي: ليس الناس على قول مالك لا بأس بميتته.

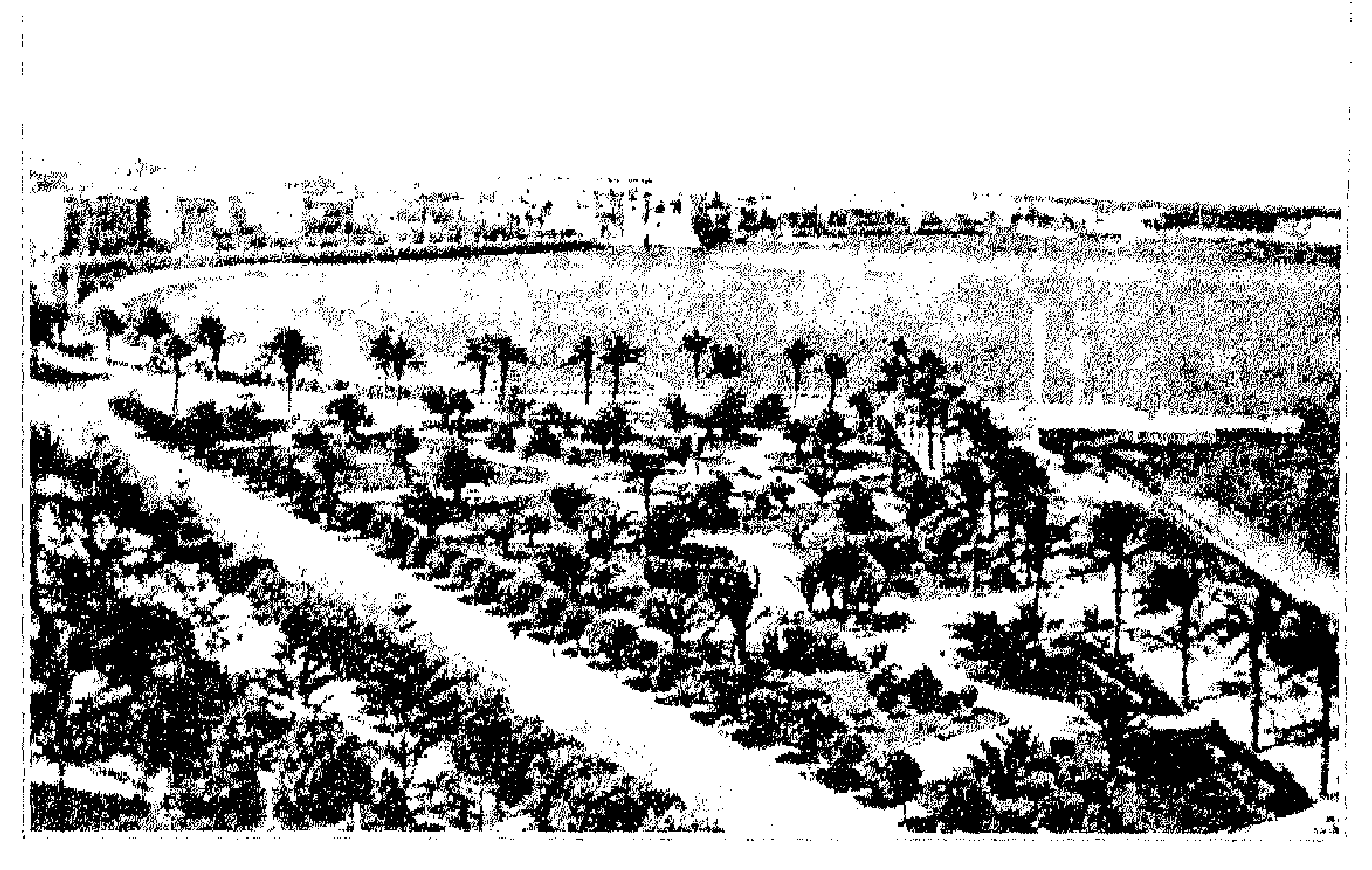
* * *

الملحق الثاني

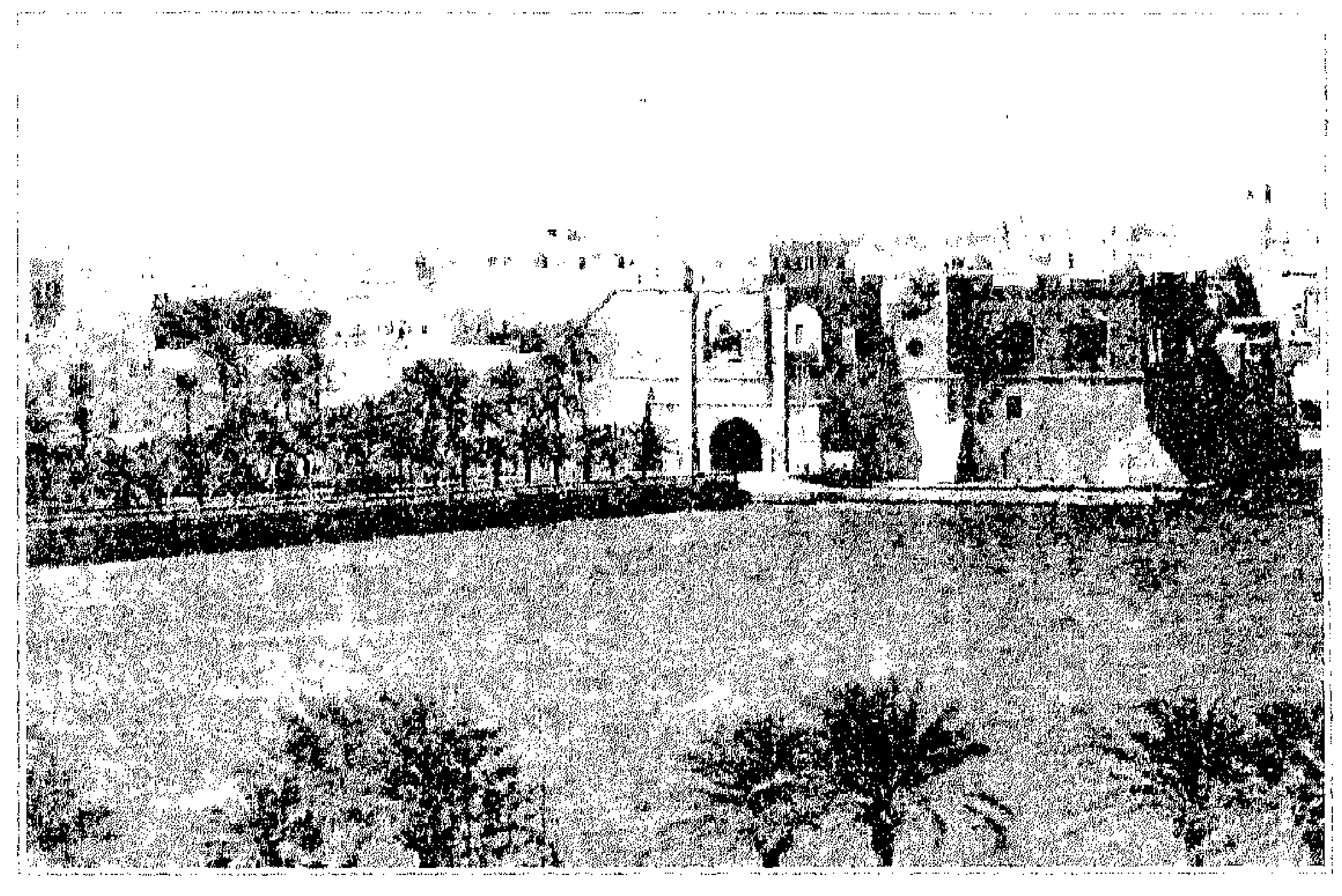
صورٌ ومشاهدُ، تمثِّل المدينة القديمة بطرابلس الغرب التي ولد ونشأ فيها الفقيه أبو الحسن علي بن زياد الطرابلسي، وتجسِّد جانباً من أجوائها.



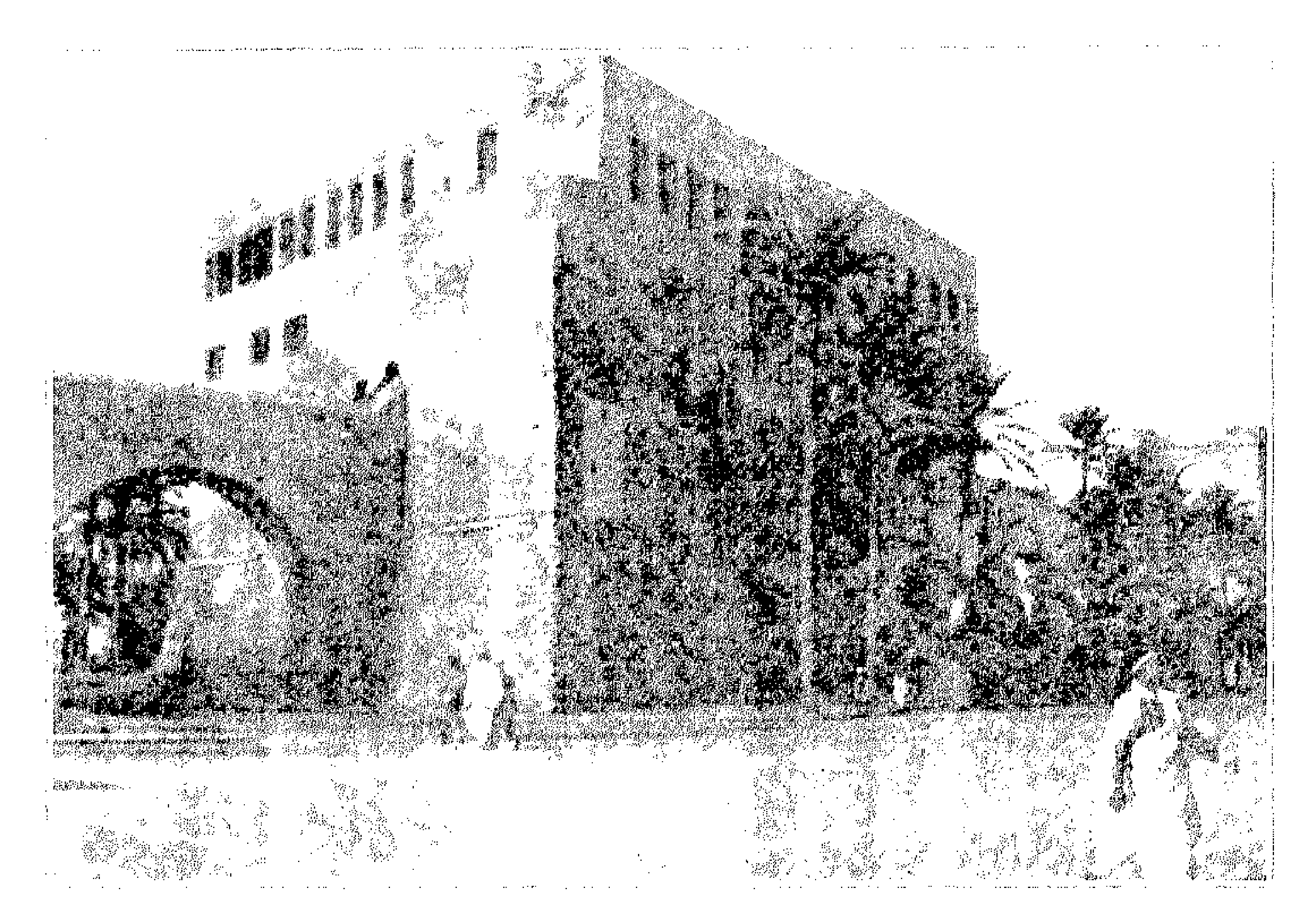
1 ـ إطلالة مدينة طرابلس على شاطئ البحر.



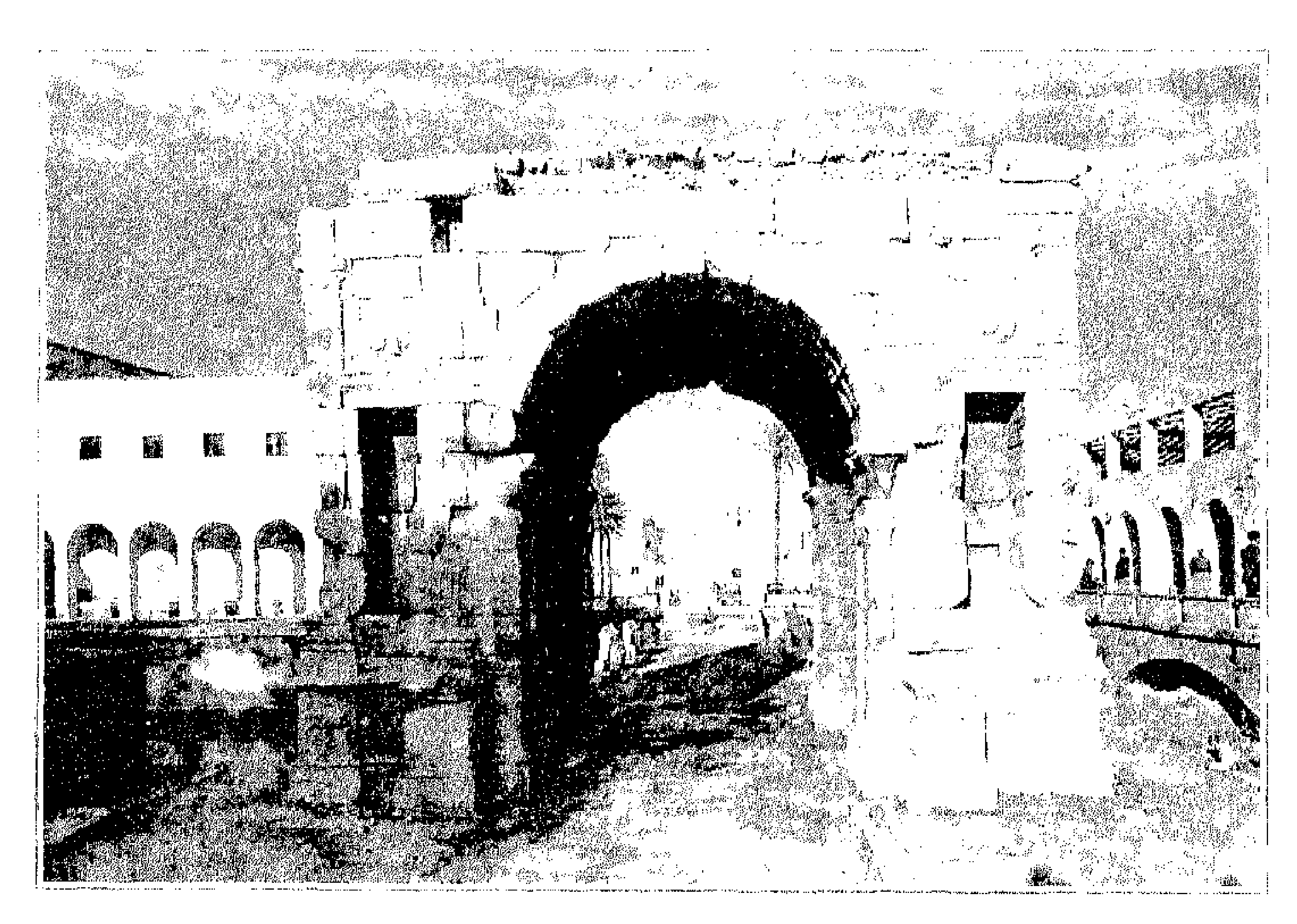
2 ـ مشهد قديم لمدينة طرابلس تشرف منه على الشاطئ.



3 ـ المشهد المتميز للمدينة يظهر السراي الحمراء والبحر.



4 ـ السراي الحمراء من الجهة الغربية.



5 ـ قوس ماركو أوليس المشيد في مدينة طرابلس الغرب قبل الفتح الإسلامي وقد شهده الفقيه علي بن زياد.



6 ـ أقواس في المدينة القديمة بطرابلس الغرب التي أنجبت الفقيه علي بن زياد الطرابلسي



7 ـ المدينة القديمة في طرابلس ويظهر فيها اللباس التقليدي المتوارث.



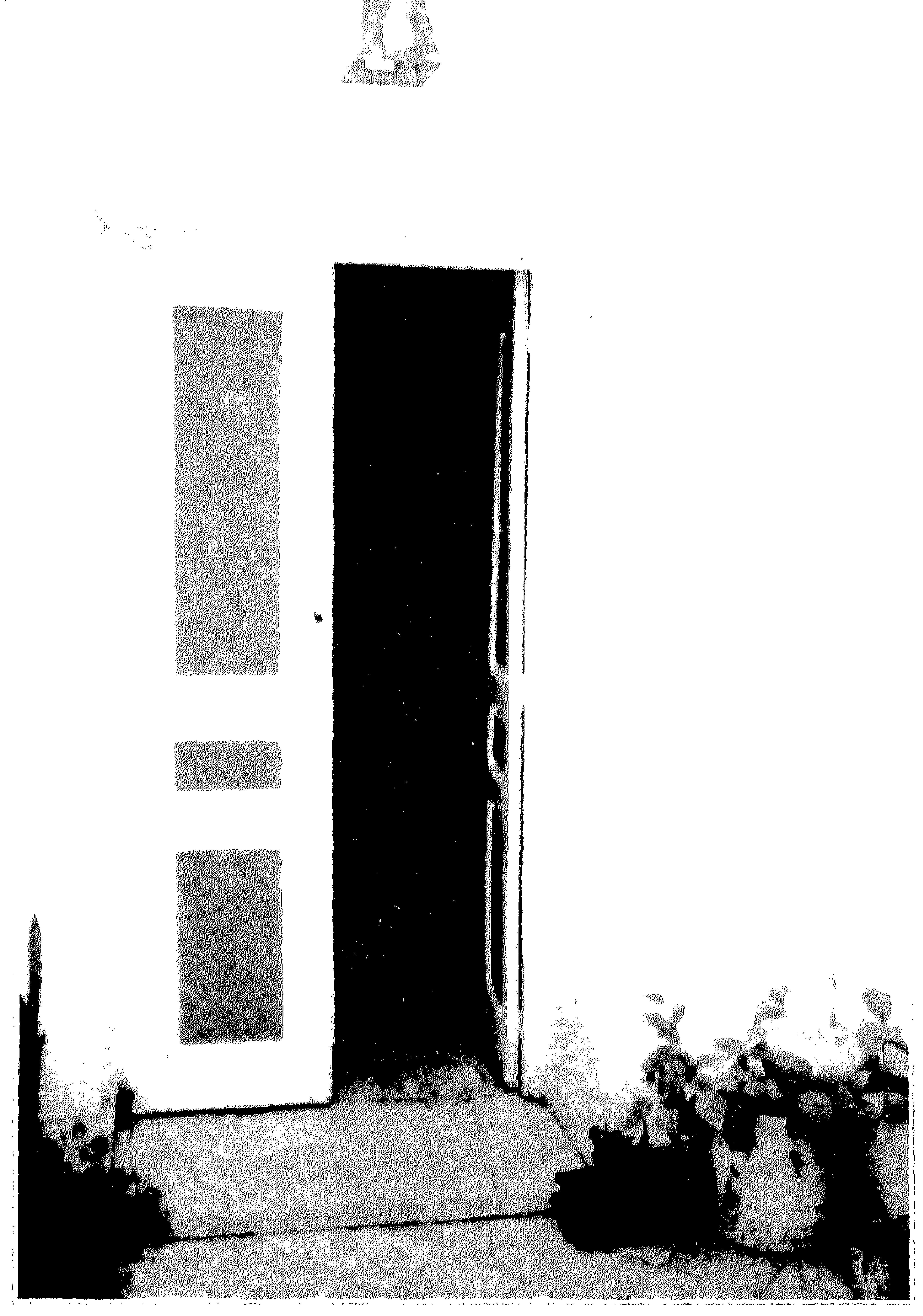
8 ـ أحد أزقة المدينة القديمة بفنها المعماري الإسلامي.



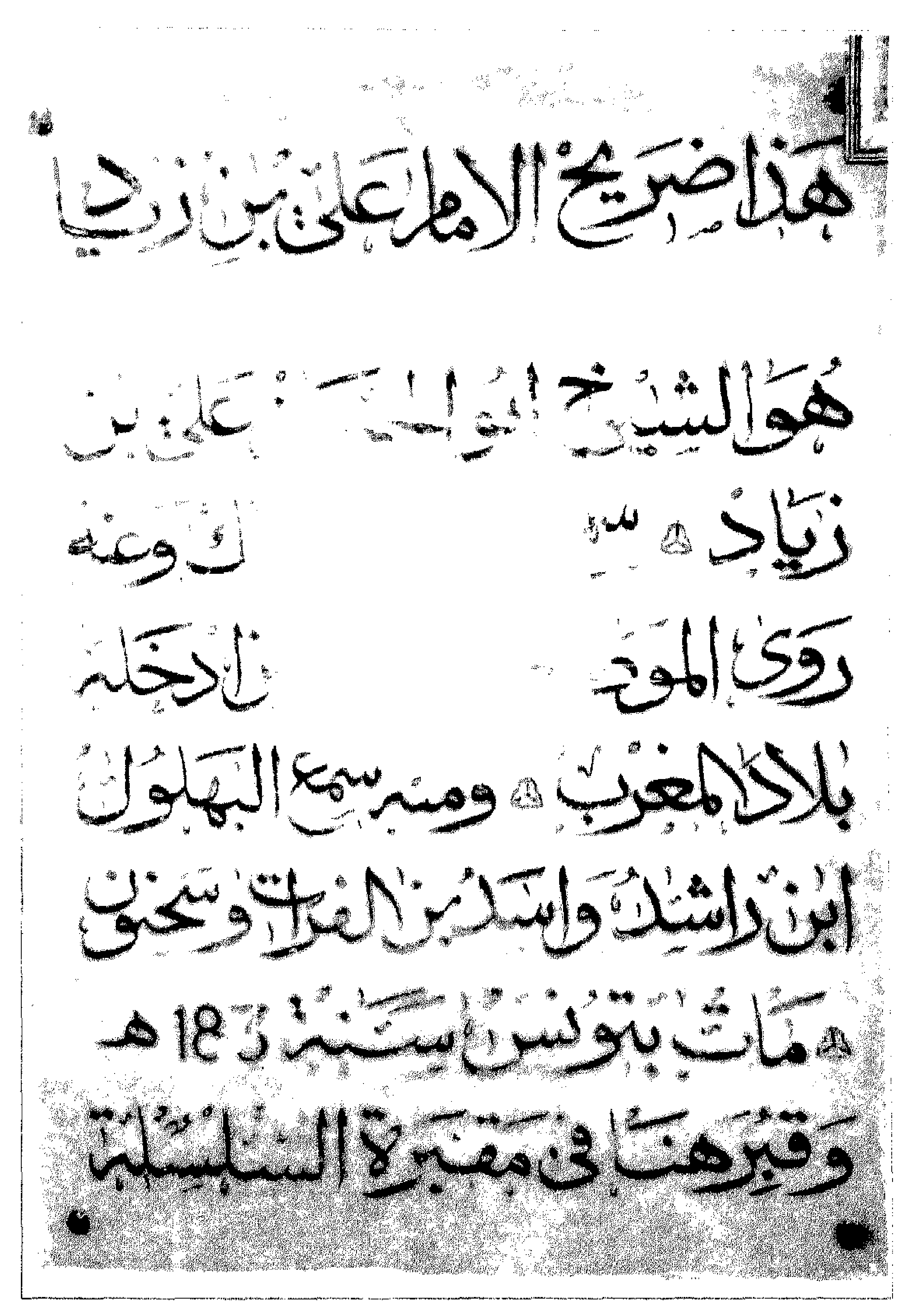
9 ـ سوق المشير والساعة في طرابلس الغرب.

الملحق الثالث

مشاهد من ضريح
ابن زياد وقبره في مدينة تونس.



10 ـ مدخل ضريح الفقيه علي بن زياد الطرابلسي في العاصمة التونسية



11 ـ اللوحة الجدارية تعرف بالفقيه علي بن زياد وتاريخ وفاته ودفنه في مقبرة السلسلة بتونس



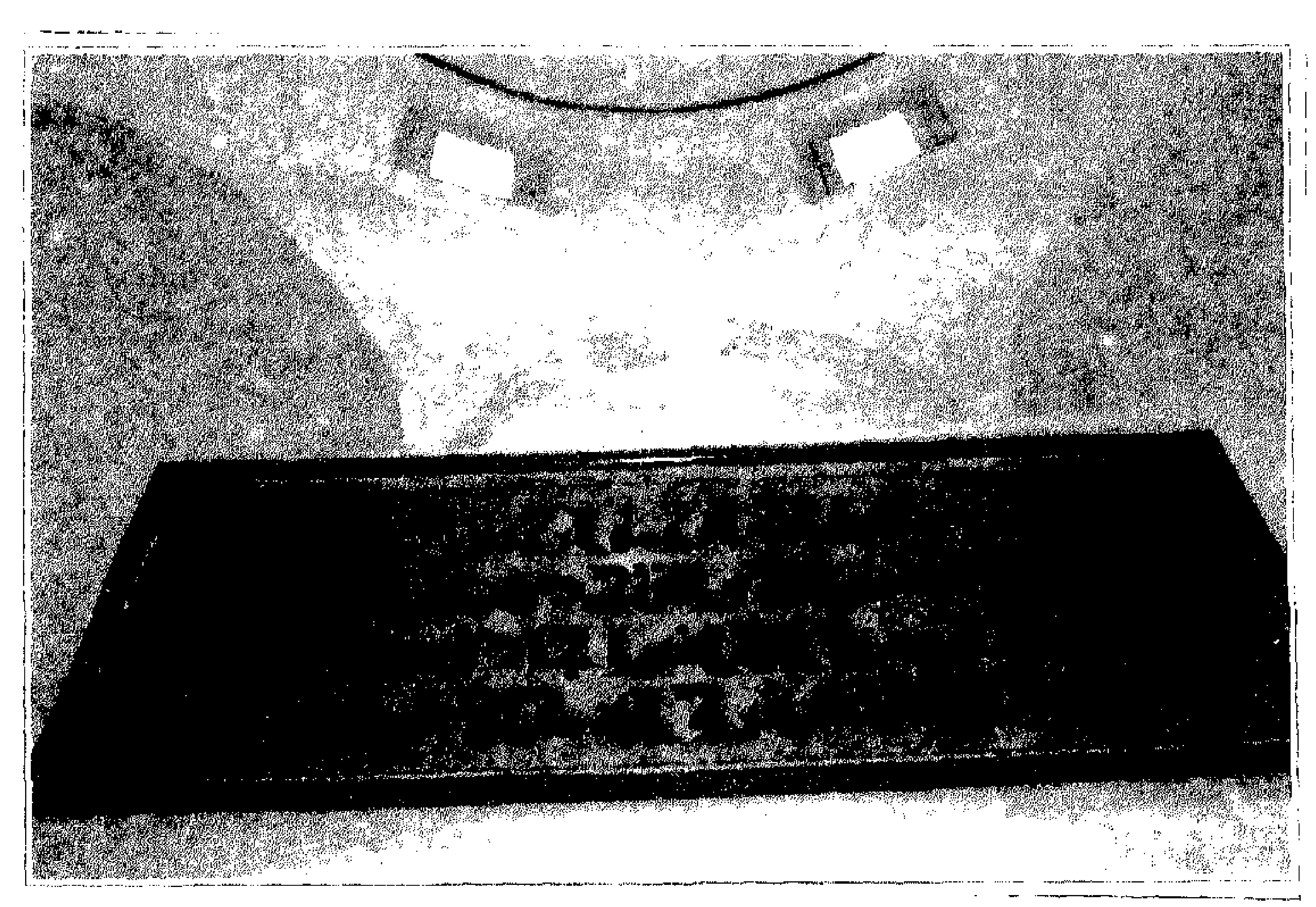
12 ـ لوحة جدارية بضريح الفقيه كتبت عليها «البسملة»



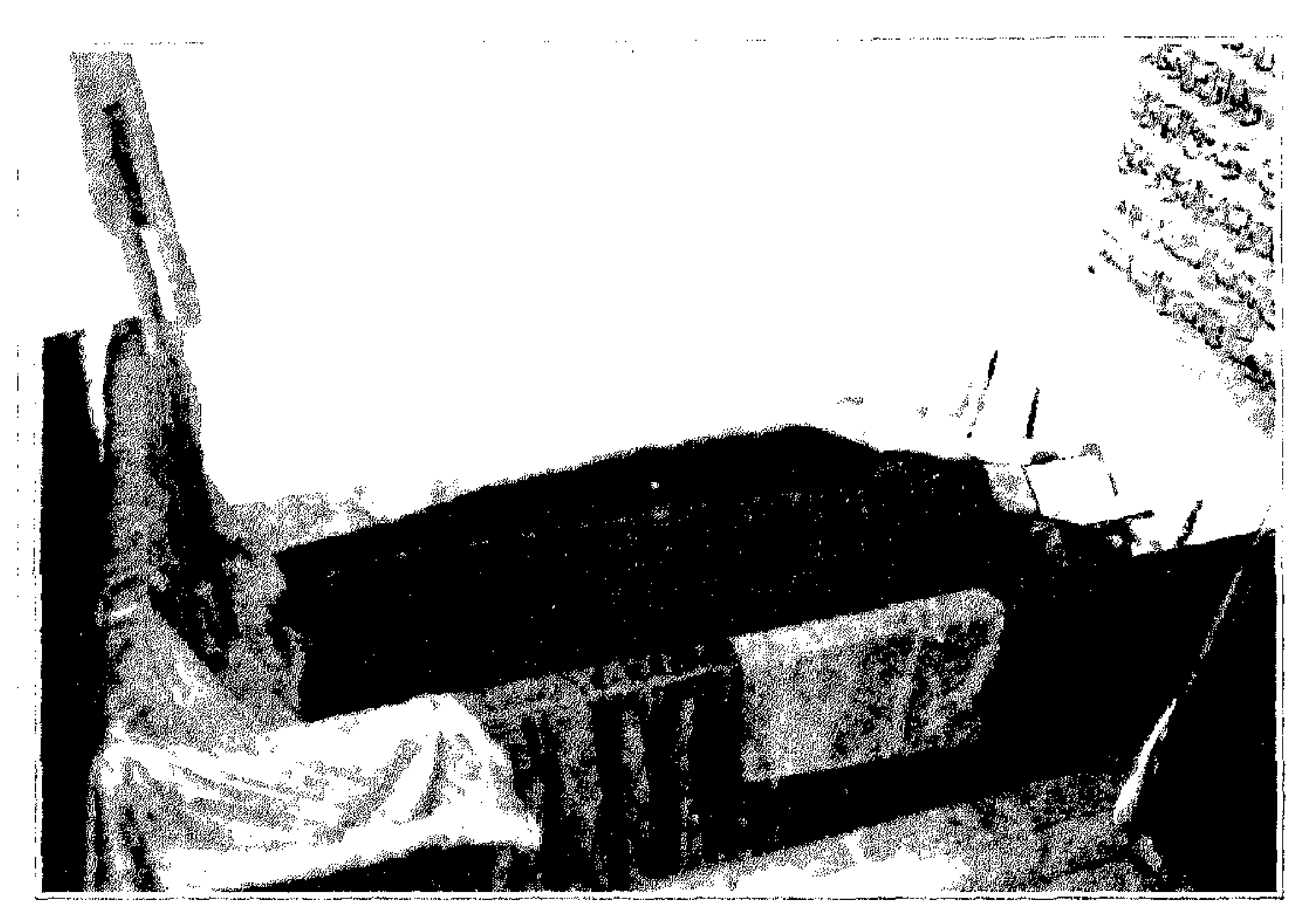
13 ـ لوحة جدارية بالضريح كتبت عليها سورة الإخلاص



14 ـ لوحة جدارية بالضريح كتبت عليها «البسملة» وآية من سورة «الفتح»



15 ـ لوحة جدارية في ضريح الشيخ الفقيه علي بن زياد الطرابلسي بتونس، كتبت عليها سورة «النصر»



16 ـ ضريح الإمام الفقيه علي بن زياد الطرابلسي دفين تونس ـ رحمه الله تعالى

الفهارس والكشافات

1 ـ الآيات القرآنية الكريمة

2 ـ الأحاديث النبوية الشريفة

3 ـ فهرس الأشعار

4 ـ الأعلام والقبائل

حرف الشين

حرف الصاد

حرف الطاء

حرف العين

حرف الغين

حرف الفاء

حرف القاف

حرف الكاف

حرف اللام

حرف الميم

حرف النون

حرف الهاء

حرف الواو

حرف الياء

5 ـ البلدان والمواضع

6 ـ المصادر والمراجع

1 ـ **الأئمة الأربعة**، د. أحمد الشرباصي، مصر، دار الهلال.

2 ـ **الإباضية في موكب التاريخ**، علي يحيى معمر، مصر، مكتبة وهبة.

3 ـ **إتحاف أهل الزمان بأخبار تونس وعهد الأمان**، أحمد بن أبي الضياف، تونس، الدار التونسية للنشر، 1990.

4 ـ **اصطلاح المذهب عند المالكية**، د. محمد إبراهيم علي، دولة الإمارات المتحدة، دار البحوث الإسلامية، 2002.

5 ـ **الأصول التي اشتهر انفراد إمام دار الهجرة بها**، د. فاتح محمد زقلام، ليبيا، كلية الدعوة الإسلامية، 1996.

6 ـ **أصول الفقه الإسلامي**، محمد مصطفى الزحيلي، سوريا جامعة دمشق، 1407 ـ 1987.

7 ـ **الأعلام**، خير الدين الزركلي، بيروت، دار العلم للملايين، 1980.

8 ـ **أعلام الفكر الإسلامي في تاريخ المغرب العربي**، محمد الفاضل ابن عاشور، تونس، مكتبة النجاح، لا ت.

9 ـ **أعلام ليبيا**، الطاهر أحمد الزاوي، ليبيا ـ بيروت، دار المدار الإسلامي، 2004 أعمال المؤتمر الأول للوثائق والمخطوطات في ليبيا وقف على نشرها وقدّم لها أ. عمار محمد جحيدر، ليبيا، مركز جهاد الليبيين، 1992.

10 ـ **أعمال ندوة التواصل الثقافي بين أقطار المغرب العربي**، مجموعة من الباحثين، إعداد د. عبد الحميد الهرامة، ليبيا، كلية الدعوة الإسلامية، 1995.

11 ـ **الإكمال في رفع الارتياب**، عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب ابن ماكولا، لبنان، مؤسسة التاريخ العربي ـ لا ت.

12 ـ **ألف سنة من الوفيات**، ابن قنفد والونشريسي وابن القاضي، تحقيق د. محمد حجي الرباط، دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، 1976.

13 ـ **البين المغرب في أخبار المغرب**، ابن عذارى المراكشي، تحقيق: دوزي، بريل ليدن 1849 ـ 1858.

14 ـ **تاريخ الإسلام**، شمس الدين الذهبي، تحقيق عمر عبد السلام تدمري، بيروت، دار الكتاب العربي، 2000

15 ـ **تاريخ إفريقيا والمغرب**، ابن الرقيق القيرواني، تحقيق المنجي الكعبي، تونس، 1967.

16 ـ **تاريخ التراث العربي**، فؤاد سركيس، نقله إلى العربية د. محمود حجازي ود. فهمي أبو الفضل، مصر، الهيئة المصرية للكتاب، 1967.

17 ـ **تاريخ الخلفاء الراشدين (عمر بن الخطاب)**، د. علي محمد الصلابي، دمشق بيروت، دار ابن كثير.

18 ـ **تاريخ صقلية**، د. عزيز أحمد، تر. د. أمين توفيق الطيبي، تونس، ليبيا، الدار العربية 1980.

19 ـ **تاريخ الفتح العربي في ليبيا**، الطاهر أحمد الزاوي، القاهرة، دار المعارف بمصر، 1963.

20 ـ **تاريخ ليبيا الإسلامي**، د. عبد اللطيف البرغوثي، ليبيا، الجامعة الليبية، 1393.

21 ـ **تاريخ المغرب العربي**، محمد علي دبوز، مصر، مطبعة عيسى البابي الحلبي، 1384 ـ 1964.

22 ـ **تاريخ المغرب العربي في العصر الوسيط**، د. السيد عبد العزيز سالم، مصر، مؤسسة شباب الجامعة.

23 ـ **تراجم أغلبية**، القاضي عياض، تحقيق. محمد الطالبي، تونس، الجامعة التونسية، 1968.

24 ـ **تراجم المؤلفين التونسيين**، محمد محفوظ، لبنان، دار الغرب الإسلامي 1404 ـ 1984.

25 ـ **ترتيب المدارك وتقريب المسالك**، القاضي عياض السبتي، تحقيق لجنة، المغرب الأقصى وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، لا ت.

26 ـ **التصاريف**، يحيى بن سلام، تحقيق هند شلبي، تونس، الشركة التونسية للتوزيع 1979.

27 ـ **تطور المذهب المالكي في الغرب الإسلامي حتى نهاية العصر المرابطي**، د. محمد حسن شرحبيلي، المغرب، وزارة الأوقاف، 1421.

28 ـ **تكميل الصلحاء والأعيان لمعالم الإيمان في أولياء القيروان**، محمد بن صالح الكناني، تحقيق محمد العنابي، تونس المكتبة العتيقة، 1970.

29 ـ **تونس وجامع الزيتونة**، محمد الخضر حسين، تحقيق علي الرضا التونسي، دمشق المطبعة التعاونية، 1391 ـ 1971.

30 ـ **جمهرة تراجم الفقهاء المالكية**، د. قاسم علي سعد، دولة الإمارات العربية، دار البحوث الإسلامية بدبي، 1423 ـ 2002.

31 ـ **الحلل السندسية في الأخبار التونسية**، محمد بن محمد الأندلسي، الوزير السراج، تحقيق د. محمد الحبيب الهيلة، تونس، الدار التونسية للنشر، 1970.

32 ـ **خلاصة تاريخ تونس**، حسن حسني عبد الوهاب، تونس، الدار التونسية للنشر، 1968.

33 ـ **دراسات عن الإباضية**، د. عمر خليفة، تر. ميخائيل خوري، لبنان، دار الغرب الإسلامي، 2001.

34 ـ **دراسات في التاريخ والتراث**، أبو القاسم محمد كرو، تونس، دار المعارف، 1990.

35 ـ **دراسات في مصادر الفقه المالكي**، ميكلوس موراني، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1988.

36 ـ **الدولة الأموية**، د. علي محمد الصلابي، لبنان، دار المعرفة، 1426 ـ 2005.

37 ـ **الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب**، برهان الدين بن فرحون، لبنان، دار الكتب العلمية.

38 ـ **رحلة التجاني**، أبو محمد التجاني، تحقيق حسن حسني عبد الوهاب، تونس ـ المطبعة الرسمية 1378 ـ 1958.

39 ـ **رياض النفوس**، أبو بكر المالكي، تحقيق بشير البكوش، لبنان، دار الغرب الإسلامي، 1983.

40 ـ **سفيان الثوري**، أمير المؤمنين في الحديث عبد الغني الدقر، دمشق، دار القلم، 1994.

41 ـ **صحة أصول أهل المدينة**، أحمد بن تيمية.

42 ـ **شجرة النور الزكية**، محمد مخلوف، لبنان، دار الفكر، لات.

43 ـ **طبقات علماء إفريقيا**، محمد الخشني، تحقيق محمد زينهم، القاهرة، مكتبة مدبولي 1993.

44 ـ **طبقات علماء إفريقيا وتونس**، أبو العرب القيرواني، تحقيق علي الشابي ونعيم اليافي، تونس الدار التونسية، 1968.

45 ـ **طبقات الفقهاء**، أبو إسحاق الشيرازي، تحقيق خليل الميس، لبنان، دار القلم.

46 ـ **العبر وديوان المبتدأ والخبر**، عبد الرحمن بن خلدون، بيروت، دار الكتاب، 1967.

47 ـ **عمل أهل المدينة بين مصطلحات مالك وآراء الأصوليين**، أحمد محمد نور سيف، الإمارات العربية المتحدة، دار البحوث للدراسات الإسلامية، 1423 ـ 2002.

48 ـ **عنوان الأريب عما نشأ بالبلاد التونسية من عالم أديب**، محمد النيفر، تذييل علي النيفر، لبنان، دار الغرب الإسلامي، 1996.

49 ـ **فتوح مصر وأخبارها**، ابن عبد الحكم، مصر، دار التعاون، 1968 ـ 1974.

50 ـ **فهرست الرصاع**، محمد الأنصاري، تحقيق محمد العنابي، تونس، المكتبة العتيقة، 1967.

51 ـ **قطعة من موطأ ابن زياد**، علي بن زياد، تحقيق محمد الشاذلي النيفر، تونس، مركز البحوث.

52 ـ **الكافي الوافي في أصول الفقه الإسلامي**، مصطفى سعيد الحسن، لبنان، مؤسسة الرسالة، 2000.

53 ـ **كتاب العمر في المصنفات والمؤلفين التونسيين**، حسن حسني عبد الوهاب، لبنان، دار الغرب الإسلامي، 1990. **كفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الديباج**، أحمد بابا التنبكتي، تحقيق محمد مطيع، المغرب، وزارة الأوقاف، 2000.

54 ـ **لسان الميزان**، ابن حجر العسقلاني، بيروت، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، 1971.

55 ـ **ليبيا في كتب الجغرافية والرحلات**، د. إحسان عباس، لبنان.

56 ـ **ليبيا منذ الفتح العربي حتى انتقال الخلافة إلى مصر**، صالح مفتاح، ليبيا، الشركة العامة للنشر، لات.

57 ـ **المؤنس في أخبار أفريقية وتونس**، محمد بن أبي القاسم الرعيني، لبنان، دار المسيرة، 1993.

58 ـ **مالك (حياته وعصره ـ آراؤه وفقهه)**، محمد أبو زهرة، مصر، دار الفكر العربي، 1964.

59 ـ **مجمل تاريخ الأدب التونسي**، حسن حسني عبد الوهاب، تونس، مكتبة المنار، 1968.

60 ـ **مجموع فتاوى ابن تيمية**، أحمد بن تيمية.

61 ـ **المحاضرات المغربيات**، محمد الفاضل ابن عاشور، تونس، الدار التونسية، للنشر 1974.

62 ـ **مدخل إلى أصول الفقه المالكي**، د. محمد المختار ولد أباه، تونس، ليبيا، الدار العربية للكتاب، 1987.

63 ـ المدخل إلى دراسة المذاهب الفقهية، د. علي جمعة محمد، مصر، مطبعة دار السلام، 1424 ـ 2004.

64 ـ المدرسة البغدادية للمذهب المالكي، د. محمد العلمي، الإمارات العربية المتحدة، دبي، دار البحوث للدراسات الإسلامية، 1424 ـ 2003.

65 ـ **مشاهير التونسيين**، محمد بو دينة، تونس، منشورات بودينة، 2001.

66 ـ **معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان**، عبد الرحمن الدباغ، مصر، مكتبة الخانجي، 1968.

67 ـ **ملتقى الإمام محمد بن عرفة**، مجموعة من الباحثين، تونس وزارة الشؤون الثقافية 1977.

68 ـ **معالم الحضارة الإسلامية في ليبيا**، باحثون جامعيون، ليبيا، المغرب، الايسسكو وأمانة الثقافة بليبيا، 2007.

69 ـ **معجم المؤلفين**، عمر رضا كحالة، لبنان، دار إحياء التراث، لات.

70 ـ **المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب**، أحمد النائب الأنصاري، طرابلس الغرب، مكتبة الفرجاني، لات.

71 ـ **مواهب الجليل على مختصر خليل**، محمد بن محمد الطرابلسي.

72 ـ **موسوعة أعلام العلماء والأدباء المسلمين**، مجموعة من الباحثين، الالكسو ـ بيروت، دار الجيل، 2006.

73 ـ **موسوعة دول العالم الإسلامي ورجالها**، د. شاكر مصطفى، لبنان، دار العلم للملايين، 1993.

74 ـ **موطأ مالك بن أنس**، اعتنى به محمود بن الجميل، مصر، مكتبة الصفا، 1427 ـ 2006.

75 ـ **ندوة الإمام مالك (3ج)**، عدد من الباحثين، المغرب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية 1400/ 1980.

76 ـ **نفحات النسرين والريحان**، أحمد النائب الأنصاري، تحقيق علي مصطفى المصراتي، لبنان.

77 ـ **نيل الابتهاج**، أحمد بابا التنبكتي، إشراف د. عبد الحميد الهرّامة، ليبيا، كلية الدعوة الإسلامية.

78 ـ **هدية العارفين**، إسماعيل البغدادي ـ استانبول.

79 ـ **الوافي بالوفيات**، صلاح الدين الصفدي، تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، لبنان، دار إحياء التراث العربي، 1420 ـ 2000.

80 ـ **ورقات عن الحضارة العربية بإفريقيا**، حسن حسني عبد الوهاب، تونس.

81 ـ **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، أحمد بن خلكان، تحقيق د. إحسان عباس، بيروت، دار الثقافة، لات.

82 ـ **اليواقيت الثمينة في أعيان مذهب عالم المدينة**، محمد البشير ظافر الأزهري، مصر، مطبعة الملاجئ.

الفهرس

من كتب مؤلف الكتاب ومحققاته

❖ أولاً ــ المطبوعات :

1 ــ أحمد الفقيه حسن (الحفيد) حياته وأدبه. ليبيا، تونس، الدار العربية للكتاب، ط1، 1395 1975، ط2، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية 1421 ــ 2000.

2 ــ محمد كامل بن مصطفى وأثره في الحياة الفكرية في ليبيا. ط1، ليبيا، مركز جهاد الليبيين 1402/ 1981، ط2، 1471/ . 1996 ط3 جمعية الدعوة الإسلامية 2008.

3 ــ مصطفى بن زكري في أطوار حياته وملامح أدبه. ليبيا، المنشأة العامة للنشر والتوزيع، ط1، 1405 ــ 1981، ط2، مع تحقيق ديوانه، مركز جهاد الليبيين، 2007.

4 ــ أحمد الفقيه حسن (الجد) وتحقيق ما تبقى من آثاره ووثائقه، ليبيا، ط1، مركز جهاد الليبيين 1409/ 1998.

5 ــ سليمان الباروني (آثاره). ليبيا، تونس، الدار العربية للكتاب، 1412/ 1991.

6 ـ سبك المقال لفك العقال (تحقيق). تأليف عبد الواحد بن الطوّاح التونسي، بيروت، دار الغرب الإسلامي ط1، 1417/ 1996، ط2 جمعية الدعوة الإسلامية العالمية 2007.

7 ـ أديب العدوتين مالك بن المرحَّل (دراسة تحليلية في أخباره، وتحقيق نصوصه الأدبية الباقية). الإمارات العربية المتحدة، المجتمع الثقافي أبو ظبي، 2005.

8 ـ ديوان الجوالات لمالك بن المرحَّل. (تحقيق) بيروت، دار المدار الإسلامي، 1424/ 2004.

9 ـ فنون النثر الأدبي في آثار لسان الدين بن الخطيب (المضامين والخصائص الأسلوبية). لبنان، طرابلس الغرب، دار المدار الإسلامي، 1424/ 2004.

10 ـ إيضاح المبهم من لامية العجم (دراسة وتحقيق) تأليف أبي جمعة سعيد الماغوسي المراكشي، طرابلس الغرب، لبنان، دار المدار الإسلامي، 2009.

11 ـ علي الفقيه حسن في جهوده العلمية والسياسية. ليبيا، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 2000.

12 ـ عبد الواحد بن الطوّاح من الأعلام المغمورين في القرن الثامن الهجري. ليبيا، لبنان، دار المدار الإسلامي 1424/ 2004.

13 ـ اللغة العربية قواعد وتدريبات ونصوص. (بالاشتراك)، بيروت، دار الكتاب الجديد المتحدة، 1424/ 2004.

14 ـ محمد عبد الله السني، ترجمته وتحقيق ما تبقى من آثاره ليبيا، مركز جهاد الليبيين 2007.

15 ـ أبحاث وتحقيقات في تراث الغرب الإسلامي. ليبيا، بيروت، دار المدار الإسلامي 2009.

16 ـ اللمحة البدرية في الدولة الضرية (تحقيق) تأليف محمد لسان الدين بن الخطيب، ليبيا، لبنان دار المدار الإسلامي، 2008.

17 ـ علي بن زياد الطرابلسي ودوره في نشر المذهب المالكي. ليبيا، جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، 2009.

❖ ثانياً: كتب قيد الإعداد

1 ـ أعلام الحركة الفكرية والأدبية في الغرب الإسلامي.

2 ـ ارتسامات الأسفار (كتاب في فن الرحلة).

3 ـ الحركة الأدبية والفكرية في نيجيريا.

4 ـ أعلام الإسلام (العصر الحديث).

5 ـ الحركة الأدبية والفكرية في ليبيا (معالم وأعلام).

6 ـ مداخلات أو بحوث ودراسات.

7 ـ تراجم الأعلام في طرابلس الغرب.

8 ـ جهد المقل (قصائد ومقطعات).

9 ـ الأدب العربي الحديث في ليبيا.

10 ـ أصول البحث والتحقيق.

11 ـ شرح أسماء الله الحسنى (تحقيق).

12 ـ التعريف بالأدب وفنونه.



الدكتور محمد مسعود جبران

- ولد في مدينة طرابلس الغرب سنة (1365- 1946) مسيحي.
- تلقى تعليمه من مرحلة الكتاب إلى حين حصوله على درجة الماجستير في الأدب الحديث سنة (1403-1982) مسيحي في مسقط رأسه، ثم نال درجة دكتوراه الدولة في الدراسات المغربية والأندلسية من جامعة محمد الخامس بالرباط في سنة (1418-1997) مسيحي.
- أنفق أكثر من أربعين سنة من سنوات عمره في مزاولة التعليم العام ثم التعليم الجامعي والعالي في ليبيا وفي بعض الدول الأفريقية وأشرف على انجاز رسائل كثيرة في مستوى الماجستير والدكتوراه، كما ناقش رسائل علمية في المستوى المذكور.
- كتب مقالات وبحوثاً وفيرة في الجرائد والصحف والدوريات الجامعية المحكمة.
- شارك في ندوات ومؤتمرات داخل ليبيا وخارجها.
- ألفّ العديد من الكتب المطبوعة والمخطوطة تجاوز خمساً وعشرين كتابا.
- يشغل الآن منصب رئيس قسم اللغة العربية بكلية الدعوة الاسلامية، وينهض إلى جانب ذلك بالتدريس في الدراسات العليا بكلية الدعوة الاسلامية، وأكاديمية الدراسات العليا ومركز التكوين التربوي.
- زار في رحلات علمية وسياحية أكثر من عشرين دولة من دول العالم.

له عضويات في المؤسسات الآتية:

- مجمع اللغة العربية عضو مراسل.
- رابطة اتحاد الكتاب والأدباء في ليبيا.
- رابطة الدراسات الأندلسية بكلية عبد الملك السعدي بجامعة تطوان - المغرب.
- رابطة الأدب الاسلامي العالمية.
- اللجنة العلمية بكلية الدعوة الاسلامية واللجنة العلميّة بجمعية الدعوة الاسلامية العـ



ISBN 978-9959-28-234-7
9 789959 282347